منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

إحسان طالب

حوار الديمقراطية والإسلام

مفاعيل الربيع العربي



قضايا راهنة

حوار الديمقراطية والإسلام

مفاعيل الربيع العربي

إحسان طالب

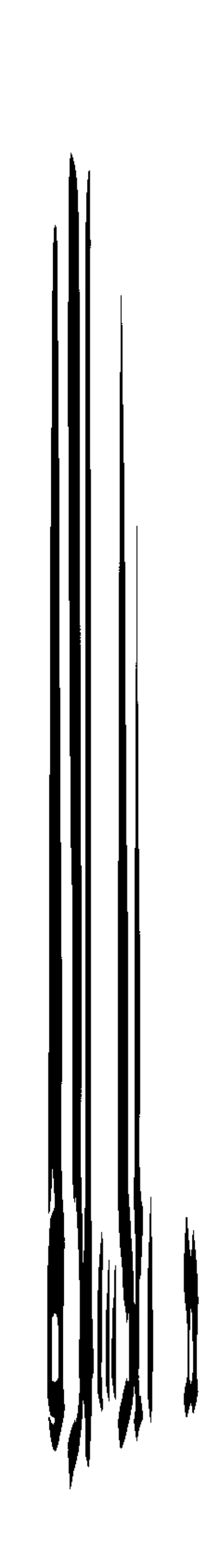
منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

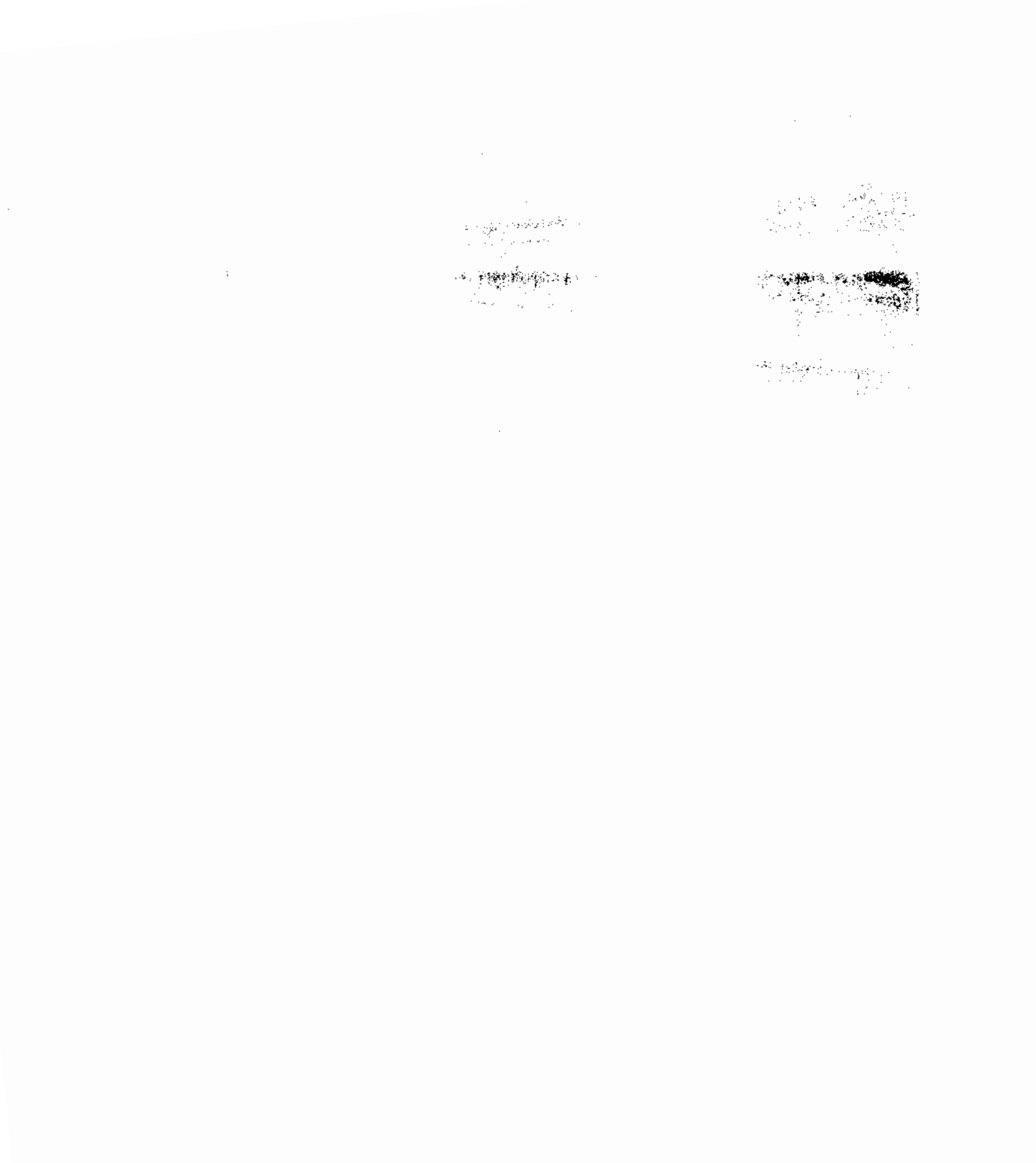
الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م

ردمك 978-614-01-0987-2

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING
هاتف الرياض: 966509337722+
هاتف بيروت: 9613223227+
editions.difaf@gmail.com





حوار الديمقراطية والإسلام

مفاعيل الربيع العربي

إلى شعوب الربيع العربي

إلى أرواح شهداء سوريا الأبرار

المحتويات

مقدمة

المقدمة

منصة الاعتدال الآمنة

إن المنطقة الآمنة التي تتعايش فوقها المجتمعات وعليها تبنى الأوطان وتزدهر الحضارة وينشأ الإنسان متفاعلا معها ليبني حاضره ويؤسس لمستقبله هي منطقة الوسطية والاعتدال. ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لاَ يَبْغِيَانِ﴾ سورة الرحمن الآيتان: 19 و20 وكل تطرف باتجاه اليمين أو اليسار سينجم عنه تدمير وتخريب حروب طاحنة يخسر فيها الجميع وتكون ضحيتها الشعوب والأوطان. وتأسيس تلك المنطقة وبناؤها ينبغي له توفر قواعد وأصول متينة من الوعي والمعرفة والدراية العلمية المتينة، فالمجتمعات البشرية لا تحركها الغرائز إلا عندما يتردى فيها حال العقل وتغيب عنها الحكمة وتسيطر عليها الأهواء والأطماع. خُلق الإنسان كائنا حر عاقلا مفكرا واستطاع الانتقال من بدائية وشيوع إلى مدنية وحضارة، كان جوهر ذلك الانتقال حلول العقلانية وقيادتها لمسيرة حياته ومعاشه. ويحدث أن تكون المجتمعات محاطة ببراهج وزخارف ووسائل التحديث والتكنولوجيا لكنها تتحرك وفق غرائزها وأهوائها ما يفسر أسباب اعتلالها وانفلات مساراتها من المنطق – العقل – فتكون تحركات الأفراد والمجموعات عدائية عنيفة تضبطها شهوات وأطماع منفلتة من مبادئ الحق والعدل. لقد كانت أنظمة حكم الاستبداد والفساد قريبة إلى حد بعيد في سيرورتها المنبعثة من فكر استعلائي على الشعوب وغريزة شهوانية بالتملك والتسلط، من قانون الغابة وشريعة الأهواء، وأدت تلك التصورات الخاطئة عن طبيعة الحكم إلى فساد عريض وتخريب ممنهج للوطن والإنسان، من هنا وجدنا كيف امتلكت عائلات الحاكم المستبد للثروة وخلال سنوات انتقل رجالات الدكتاتور إلى مصاف أغنياء وأثرياء العالم بعد ما كانوا فئة من عامة الشعب. لقد استحوذت شهوة السلطة والملك على مجمل عناصر التفكير والتخطيط وطغى على العقلانية والإنسانية، فتحول المستبدون من حكام إلى طغاة

جلادون لم يمنعهم عرف أو قانون أو شريعة من قتل وذبح وسجن من عـــاداهم أو حتى عارضهم وانتقد انحرافهم الحاد نحو هاوية التسلط والتطرف. لقـــد جـــاءت ثورات الربيع العربـــي ردا طبيعيا على تلك الأوضاع الشاذة والمنحرفة، ورغبة في استعادة المكانة الحقيقة للإنسان والعقل ورد الوطن إلى منطقة الأمـــان والازدهـــار منطقة الاعتدال والوسطية.

انتقد كثيرون بنية صافة ومنطلقات وطنية صادقة ما آلت إليه الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة ووجدوا في الأثمان الباهظة جـــدا والمتعاظمـــة لفاتورة التغيير سببا للشك في جدوى الحراك الجماهيري وصوابية الإرادة الجارفـــة نحو التغيير والإصرار عليه. وجاءت تأثيرات التطرف والتشدد المتداخلة في مســـار الثورات لتزيد الأعباء وتثقل كاهل الحراك وتزيد من خشية الانتقال من تطـــرف استبدادي غرائزي إلى تطرف واستبداد عقائدي وأيديولوجي، مستعرضين الحالـــة السورية في المقام الأول ومظاهر مشابهة لها في ليبيا.

الثورة ليست فعلا إلهيا أي أنها فعل بشري طبيعي متســـق بكـــل خـــذافيره بالصفات والطبائع الأصيلة والمكتسبة للإنسان، ما يعني شمولهـــا لكافـــة النـــوازع البشرية، في دوافع الفعل وردود الأفعال. والثورة سيرورة حقيقية تخط مسارها دون تخطيط مسبق أو وفق سياق معلوم، ولا يصح على الاطلاق إسناد الظواهر الطبيعية الحاصلة في الميادين والساحات العربية إلى معايير ومحددات خاصة لثورات ســـابقة وما نجم عنها من مسارات فكرية وسياسية واجتماعية. فلن تكون صيرورة ظاهرة التحرك الجماهيري الطاغي كما يحب ويشتهي اليساريون والعلمانيون، كما لـــن تكون حسب ما يريد الإسلاميون الأصوليون. ستكون فقـــط شـــبيهة ومطابقـــة للشعب الذي قام بها وكان وقودها وطاقتها. الشعوب قدرات فائقة متجددة خلاقة يصعب التنبؤ بتوجهاتها وبواعث تحركها، وما مجمل العلوم الانسانية الاجتماعية إلا لمحاولة معرفة تلك البواعث والتوجهات وما نجم عنها وما يمكن أن يـــنجم عنـــها، وسعي لضبطها ولجمها والسيطرة عليها وتوجيهها، أليس الشك ما زال موجودا في انطباق محددات ومعايير العلم على تلك العلوم؟

إن كثيرا من النقاشات الحادة والمطولة حول الديمقراطية والإسلام السائدة في حقبة ما قبل الربيع العربـــي لم تعد مجدية. وكل سعي مســـبق لشـــد الصـــواب

والحقيقة خارج منطقة الوسط والاستئثار بمفهوم العدل والحق بجانب دون سواه أمر خارج عن حقائق التاريخ ووقائع الحدث، فالطوباوية يمينية كانت أو يسارية مادية أو غيبية، لن تكون وحدها، أي طرف واحد منـــها، كافيـــا للتفســـير والتبريـــر والتحليل، كما لن يكون حلا سحريا أو نهائيا لمعرفة الأفضل والأنســـب، وحـــق مطلقٌ ونسبيٌ الخير والشر. ولو امتلك طرف دون سواه الخير المطلق أو الحق المطلق لانتهى الأمر وربما انتهت البشرية، فطبيعة الكون والإنسان جدلية قامت وتفاعلت عبر التناقض داخل الشيء والذات التواقة للمعرفة والمتطلعة للرضـــا والســـكون، وخارجها أيضا مع الآخر المحيط المختلف، ذلـــك التنـــاقض سيســـتمر في خلـــق نـــزاعات متجددة هي في موضوعها سبب للاستمرار والتطـــور. قـــال تعـــالى:

﴿... وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة: من الآية 251)

﴿... وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّـــهَ لَقَـــوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ سورة الحج من الآية 40

للنظر إلى دلالات ومعاني وتأويل تلك الآيات باعتبارها خطابا عاما للنـــاس وليس لفئة أو لقسم منهم، ولنتفكر في ما ستؤول إليه الأمـــور وحـــال البشـــرية والأرض لولا حالة التنافس والتدافع والصراع، ولنتفكر بمعاني وتأويلات الفســـاد والصلاح دون شرط أو قيد إلا ما ينبغي للنص القرآني حمله وبعثه.

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّـــذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ ســـورة الحج الآية 17

التنافس والصراع – الثورة – صيرورة كونية بشرية أي حالة حتمية أبديـــة لولاها حل الفساد والدمار الشامل والخراب، من سياق هذا التنـــافس والتصـــارع تخلق حالات الوئام والتوافق مفرزة حالة جديدة تتناقض بذاتها الجديدة مـــع ذوات خارجها مفرزة موضوعة جديدة. هي سيرورة لا مناص منها. إذن نستطيع القـــول بأن كل مساعي اخضاع الأخر وإحلال مظاهر الصنف الواحد والفكـــر الواحـــد والهيمنة الكلية ستفشل لتناقضها الهدام مع طبيعـــة الكـــون. ألـــيس الاســـتبداد

والدكتاتورية بشتى الأنواع والأشكال مظهر لحالة القهر القسري الساعي لفرض الهيمنة المطلقة؟ سيبقى ويستمر التنوع والاختلاف والتعدد حالة كونية إنسانية وسببا للصلاح والعمارة وحفزا للابتكار والإبداع والخلق. أليس ذلك سببا كافيا لإيماننا بالثورة وصوابيتها ومبررا منطقيا لإقامة منطقة الاعتدال والوسطية؟ ما ستحمل رحلتنا في هذا الكتاب إجابات منطقية - عقلانية - نرجو لها أن تكون مقنعة وموضوعية.

أوجه كتابي لعموم المهتمين والعاملين بالربيع العربي، قراء الفكر السياسي والفكر الديني، متابعو الشأن العام والمهتمون بالإسلام السياسي. الباحثون عن موقف موضوعي حيادي من مسائل الثورة والبواعث الفكرية والتاريخية والاجتماعية المسببة لها، وعلاقتها الديمقراطية.

سيكون مهجني هو منهج أكاديمي فلسفي يتفحص الظاهرة ويحللها بموضوعية معتمدا منهج التفكيك وإعادة استقراء عوامل نشوء وارتقاء الظاهرة ومحرضاتها، وتحقيق توافق بحثي بين الحدث - الشيء - الوقائع - الوجود، وبين الفكر والتفكير أي سيحضر بوضوح الكوجيتو الديكارتي إلى جانب عقلانية وظاهراتية هوسرل وهيدغر. ولن تكون المصطلحات الفلسفية ظاهرة أو مربكة لأنني أريد إيصال الفكرة وليس الاستعراض. ما جهدت إلا من أجل إعطاء نتائج موضوعية.

أسعى لاستشفاف المآلات - الحاضر والمستقبل - مستخدما أدوات البحث المعرفي والعلمي والإحصائي مستعيناً بما أتاحته الحداثة من وسائل البحث والاستقراء، مع الاستفادة من التجارب البحثية السابقة للرواد وأصحاب الأثر المشهود.

لن أدعي الحياد فأنا جزء حيوي من الثورة وعنصر فردي من أفراد الربيع العربي وما أريده هو الانتصار لمصلحة الشعوب وعموم الأوطان

لقد كانت ثورات الربيع العربية نقلة تاريخية كبرى حققتها شعوب بلاد الربيع العربي، مستفيدة في أحد أوجهها من النظام العالمي السائد في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ولكي لا تتحول الارتدادات الناجمة عن الانبعاث العربي إلى عربة أو منصة للاستغلال وجني الحصاد قبل الأوان، ولكي تكون الثورة خطوة عملاقة نحو الحرية والعدالة والمساواة والتقدم والتنمية الدائمة وضعت

كتابـــي كمساهمة متواضعة منبعثة من تجربة علمية وعملية واستحضار لخبرة طويلة في ميدان عملت للحفاظ عليه في كتبـــي ودراساتي السابقة.

الجمود سبب من أسباب الفساد بمفهومه الواسع، لـــذلك أجـــدني في كـــل الأوقات منفتحا ومستعدا لتقبل واستيعاب الرأي الآخر قابلا للتغيير كلما دعـــت الحقيقة الموضوعية والعلمية لذلك.

كلي أمل وثقة بقيام انبعاث جديد هدفه وغايته الإنســـان والـــوطن. ثقـــوا بالشعوب واصبروا عليها ولا تتعالوا عليها، وتواضعوا عند محاولة فهم وتحليل مـــا تفرزه، فالمعرفة والفلسفة في أصولها الأولية طبيعية شعبية!

إن تكرار الحديث عن نقطة ما في أكثر من فصل ضرورة اقتضـــتها طبيعـــة البحث. فحوار الديمقراطية والإسلام موضوع يستدعي تناول نقاط بذاتها في أكثر من جانب أو اتجاه، كذلك هو الحال في النصوص والوثائق التاريخية حيـــث يجـــد الباحث نفسه مرغما على تكرار الاستشهاد بنصوص بعينها لأسباب عدة، منـــها محدودية تلك النقول وتفرق دلالاتها ومعانيها ومواضع الاستشهاد بها لدى الباحثين من اتجاهات مختلفة.

إحسان طالب

دمشق 2013/7/30

الفصل الأول

نقاشات في الديمقراطية

التمام والكمال النهائي الخالي من العيوب والنقائص والتشوهات وصف ومرتبة لغير البشر ولا يعرف الوجود مثل ذلك الخير والصواب المطلق إلا لله. الإنسان عبر التاريخ عاش وفق سيرورة، وضعته في مسار بحث دائم متواصل عن الحقيقة كلما ادعى أنه استحوذ عليها وجد ذاته مفتقرة لمزيد من المعرفة والعلوم، وباكتسابه للمزيد بات يكتشف مدى افتقاره لمعرفة الحقيقة المطلقة وبضرورة اكمال السير بدروب الحق والصواب. لقد كان سعي الإنسان خلاقاً ومنتجا خلال تفتيشه عن الأفضل والأنسب لإعادة ترتيب حياته والتخطيط لمستقبله، وكان من همومه الأبدية تنظيم علاقاته بالوجود وبالآخر وجاءت الرسالة السماوية هادية ومصباح ينير عقله ويفتح أمامه آفاق التفكير والتفكُر، إلا أن علاقته بها شابها اضطراب جلي لكن بقيت في جوهرها نورا وضياء. شغلت السياسة فكر الإنسان ذلك المخلوق العاقل الحر، وبحث مبكرا في أدبياتها وأخلاقياتها وعلومها، وابتكر الديمقراطية خلال أحقاب سحيقة، وبدأ منذ ولادتها بثورة على الدكتاتورية، ثورة قام بها الشعب بحافز الحرية حدث ذلك في سنوات بعد عام 527 قبل الميلاد في مدينة أثينا.[1] في ذلك الزمن السحيق كان التوريث توريث الحاكم لأولاده حكم البلاد وحافز الحرية سببا للثورة الديمقراطية إذا جاز التعبير، وانطلاقا من تلك الحقبة الموغلة في القدم[2] إلى يومنا هذا والناس يبحثون للوصول إلى أنظمة حكم خالية من المثالب والعيوب، لكنهم في الحقيقة لم يصلوا. بيد أنهم وضعوا أيديهم على الأقلِ عيوباً ونقائص والأقرب إلى الصواب فكانت وما تزال الديمقراطية. ما هي الديمقراطية؟ سؤال عريض ومهم سيكون تجولنا خلال فصول الكتاب الإجابة على ذلك السؤال بما يتاح لنا من تبسيط وعمق واستعانة بخبرات وأبحاث ودراسات من كافة ثقافات الشعوب ليكون مساهمة فاعلة في إقرار ثقافة وفكر وفلسفة الديمقراطية وتقريبها قدر الممكن والمتاح.

نقاشات في الديمقراطية:

نتيجة طبيعية لطول الحقبة الزمنية لتأسيس وممارسة الديمقراطيـة في أوروبـا وبعض دول آسيا، ولكون الفكرة الديمقراطية مرنـة ومنفتحـة علـى التعدديـة والمشاركة والتغيير كما هو حال ما ينتج عنها من أنظمة حكـم، كـان طبيعيـا استمرار الجدل حول محدداتها وتعييناتها ومعايير تعريفها لكن المتفق عليه أنها فضيلة دنيوية يدعيها من يؤمن بها ومن يعاديها ويحاربها أيضاً، وربما من هنا نالت مكانـة متقدمة على كافة أشكال الحكم وأنواع الحكومات.

متطلبات أولية: ينبغي توفرها تلقائيا لممارسة الديمقراطية حيث لا بد من:

1- الشعب والأرض والهيئة الناخبة: وجود أناس يشكلون مجتمعا ما أو شعبا فوق أرضه تحدد شروط متفق عليها مواصفات الهيئة الناخبـة. ففـي المجتمعـات القديمة – أثينا – كانت الهيئة الناخبة مقتصرة على الطبقة الغنية من الأحرار، واستمرت الاصلاحات لتشمل طبقات أخرى من الشـعب وفي المجتمعـات المعاصرة، يشترط بلوغ السن القانونية للجنسين حتى يعتبر الفرد واحدا مـن الهيئة الانتخابية العامة.

2- ممارسة حق التصويت عبر وجود إجراءات خاصة باتخاذ القرارات وقد حـق التصويت مباشراً كالاستفتاء مثلاً، أو غير مباشر كانتخابات برلمانية ينتخـب عبرها الشعب ممثليه

3- الشرعية السياسية: أن يعترف الشعب بشرعية الإجـراء المـذكور أعـلاه الانتخابات المباشرة أو البرلمانية وبأنه سيقبل النتائج أيا كانـت. فالشـرعية السياسية هي استعداد الشعب لتقبل قرارات الدولة وحكومتـها ومحاكمهـا رغم إمكانية تعارضها مع الميول والمصالح الشخصية. وهذا الشرط مهـم في النظام الديمقراطي، حيث يفترض اعتراف الخاسر والرابح على السواء بالنتائج التي تسفر عنها الانتخابات.

4- تمتع البرلمان المنتخب بالصلاحية والسلطة القادرة على اتخاذ أي إجراء يتوافق مع مصالح الشعب، بحيث يكون للبرلمان صلاحية إعطـاء الثقـة أو تغـيير الحكومة وفقا لضوابط متفق عليها ووجود تأييد كاف لذلك. فالانتخابـات المسرحية – الصورية – والمعدة نتائجها سلفاً لإعادة انتخاب النظام السياسي

الموجود لا تعد انتخابات ديمقراطية. فالبرلمانات التي لا تمتلك صلاحية تثبيت أو تغيير الحكومات، ليست برلمانات، والبرلمان الذي لا يملك حق الاعتـــراض على قوانين الرئيس أو حق عزله فهو برلمان صوري شكلي هدفـــه تغييـــب الديمقراطية.

5- إن الانتخابات الديمقراطية ليست مجدية إذا ما كان بمقدور قوة خارجية إلغاء نتائجها. فالدولة التي تجري فيها الانتخابات يجب أن تكـــون ذات ســـيادة، فمثلا في حقبة الحكم السوري للبنان حيث استمرت سيطرة الجيش السوري على لبنان ما يقرب من ثلاثين عاما – دخل الجيش الســـوري إلى لبنـــان في كانون الثاني 1976 – وخرج من لبنان.... 14 فبراير/شـــباط 2005 وطيلـــة تلك الفترة جرت انتخابات برلمانية وبلدية كانت تتم بوصاية تامة من قبـــل حكام سوريا وكانت النتائج تكتب في دمشق قبل صـــدورها في بـــيروت، فلبنان في تلك الفترة لم يكن ذا سيادة بل كانت سيادته منقوصـــة وكـــذلك ديمقراطيته، وهنا يطرح التساؤل عن مصداقية الانتخابات التي تجـــري تحـــت الاحتلال الخارجي كما حصل في العراق، خلال الفترة ما بين مـــارس 2003 ولغاية Dec 21, 2011 حيث جرت انتخابات عديدة اتســـمت بالشـــفافية والمراقبة، لكنها كانت منقوصة السيادة ومنقوصة الديمقراطية. المســـتعمرات الديمقراطية لا تعتبر بحد ذاتها ديمقراطية إذا كان البلد المستعمِر تحكمها ســـلطة خارجية مستعمرة ففي هذه الحالة الأرض والشعب لا يتزامنـــان. أي يمتنـــع وجود الشرط الأول.

الحكومة الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي:

يحصل أن يتمكن مجتمع ما من امتلاك حكومة ديمقراطية، وهذا بحـــد ذاتـــه مطلب ديمقراطي رئيس لكنه لا يعني بكل الظروف وجود مجتمع ديمقراطي

الديمقراطية من حيث هي شكل من أشكال الحكم – الحكومة الديمقراطية – تعني لدى البعض اشتِراك الشعب في حكم نفسه، وعادة ما يكون ذلك عبر حكم الاغلبية عن طريق نظام الاستفتاء المباشر أو عبر التمثيل النيابـــي. ولكن بالحديث عن المجتمع الحر – المجتمع الديمقراطي فإن الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفســـه

بصورة منفردة من خلال حصول الأفراد على حقوق تنص عليها شرعة حقوق الإنسان العالمية كحق الملكية الخاصة والحقوق والواجبات المدنية والسياسية (الحريات والمسؤوليات الفردية) وهو ما يعني توسيع مفهوم تسلسل السلطات من القمة إلى الأفراد المواطنين. والسيادة بالفعل في المجتمع الحر هي للشعب ومنه تنتقل إلى الحكومة وليس العكس. لأن الشعب هو الأصل وبواسطة المجتمع المدني يراقب الحكومة ويحكم عليها ويمتلك حق تثبيتها وتغييرها عبر مندوبيه وممثليه في البرلمان، إن المسألة ليست بهذه البساطة فالبرلمانات الأفضل هي صاحبة التمثيل الأفضل بمعنى أن يكون البرلمان ممثلا بصورة أكثر عدلا وشمولا للشعب بتنوعاته واختلافاته، لأن مصطلح الديمقراطية يستخدم لوصف أشكال الحكم والمجتمع الحر بالتناوب، فغالباً ما يُساء فهمه لأن المرء يتوقع عادة أن تعطيه زخارف حكم الأغلبية كل مزايا المجتمع الحر. إذ في الوقت الذي يمكن فيه أن يكون للمجتمع الديمقراطي حكومة ديمقراطية، فإن وجود حكومة، ديمقراطية لا يعني بالضرورة وجود مجتمع ديمقراطي.

"لقد اكتسب مصطلح الديمقراطية إيحاءً إيجابياً جداً خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلى حد دفع بالحكام الدكتاتوريين الشموليين للتشدق بدعم "الديمقراطية" وإجراء استفتاءات عامة وإنتخابات معروفة النتائج سلفاً." كما يحصل في سوريا إبان حقبة حكم آل الأسد. "وكل حكومات العالم تقريباً تدعي الديمقراطية. كما إن معظم الأحزاب الآيديولوجية السياسية المعاصرة اشتملت ولو على دعم بالاسم لنوع من أنواع الديمقراطية بغض النظر عما تنادي به الآيديولوجيات". هل نستطيع وضع تصنيف ودرجات للديمقراطية أم أن كل مجتمعٌ إما أن يكون كاملا أو لا يكون؟ نحنا هنا نميل لمنطق الدفع الدائم نحو أعلى مستويات الديمقراطية ما يعني افتراضنا لوجود ديمقراطيات منقوصة أو درجات منها ومستويات.

التمثيل الفدرالي والتمثيل النسبي:

تمنح بعض الأنظمة الانتخابية المقاعد البرلمانية وفق الأغلبية الإقليمية.- المحافظة أو الدائرة – فالحزب السياسي أو الفرد المرشح الذي يحصل على معظم الأصوات

يفوز بالمقعد المخصص لذلك الإقليم. وهناك أنظمة انتخابية ديمقراطية أخرى، كالأشكال المتنوعة من التمثيل النسبي، التي تمنح المقاعد البرلمانية بناءَ على نسبة الأصوات المنفردة التي يحصل عليها الحزب على المستوى الوطني، الدائرة الواحدة، إحدى أبرز نقاط الخلاف بين هذين النظامين يكمن في الاختيار بين أن يكون لديك ممثل قادر على أن يمثل إقليما أو منطقة معينة من البلاد بشكل فاعل، وبين أن تكون كل أصوات المواطنين لها قيمتها في اختيار هذا الممثل بغض النظر عن مكان إقامتهم في البلد.

"بعض الدول كألمانيا ونيوزيلندا تعالج هذا النزاع بين شكلي التمثيل هذين بتخصيص نوعين من المقاعد البرلمانية الفيدرالية. النوع الأول من المقاعد يتم تخصيصه حسب الشعبية الإقليمية والباقي يتم تخصيصه للأحزاب بمنحها نسبة من المقاعد تساوي – أو ما يساوي تقريباً – الأصوات التي حصلت عليها على المستوى الوطني. ويدعى هذا بالنظام المختلط لتمثيل الأعضاء النسبي." ومعظم بلدان العالم أوجدت صيغة مناسبة لنظام انتخابي مشترك يحقق التمثيل الأنسب والعدالة والشمولية ويكون ذلك بوجود مجلسين منتخبين وفق التمثيل المختلط وهو غالبا ما يكون أفضل في البلدان الكبرى أو تلك المشتملة على تنوع وتعدد عرقي وديني ومذهبي، وكلما تقدم منطق الانتماء للوطن قبل غيره من الانتماءات تمكنت الدول والمجتمعات من تقوية اللحمة الوطنية وتراجعت الولاءات الأخرى لصالح الوطن.

تصورات حول الديمقراطية: إن واحدة من أهم مفاعيل الديمقراطية هي قدرتها على تحقيق المشاركة الفاعلة للمجتمع في السياسة وصنع القرار ورسم السياسات العامة داخليا وخارجيا. وكلما كانت الهيئات التمثيلية وما ينجم عنها من مؤسسات أكثر قربا من الناس ومصالحهم العامة وصيانة وحماية حقوق وحريات الأفراد الخاصة كانت الديمقراطية أرقى وأصدق. والمشكلة المتجددة هنا تقع حيال التمثيل الديمقراطي من جهة والمشاركة الحقيقة للشعب بالحكم بصورة أوثق. أي كيف تتمكن الهيئة العامة الناخبة من مراقبة أداء ممثليها المنتخبين وقدرتهم على تحقيق مصالحها والبقاء في ذات المسار الذي ترغبه وتريده. فالتفويض الممنوح للممثلين أو الوكلاء يعطى لمرة قابلة للتجديد خلال مدة زمنية محددة – غالبا ما

تكون أربع سنوات – خلال تلك المدة تظهر عيوب في حقيقة التمثيل والأداء أي في أوقات عدة لا يكون المفوضون على مستوى المهمة وكثيرا ما يكون الاختيار غير مناسب، فهل يكون الحل: لجأت الديمقراطية لآليات عدة للخروج من ذلك المأزق بأن أعطت بعض الدساتير الحق لأعلى شخص في السلطة التنفيذية الحق بحل المجلس النيابي. حقا لا يستطيع أحد الادعاء بأن الديمقراطية كاملة بدون عيوب لكن يصح القول بأنها الأفضل. إن تطور المجتمع المدني وتصاعد كفاءته مسألة حيوية في العملية الديمقراطية تحد إلى حد بعيد من عيوبها ونقائصها، فهي عملية متكاملة، تدعم تطبيقاتها بعضها البعض. ولما كان للمجتمع المدني ذلك الدور البارز يستحب لنا إيلاءه مزيدا من العناية والبحث.

المجتمع المدني:

رأينا في أبحاثنا عن الدولة كيف كان للمجتمع المدني أهمية قصوى في صناعة الدولة، نشر الثقافة الديمقراطية وروح التشارك وقبول الآخر والتعايش مع الاختلاف وتعدد الآراء ونبذ التعصب وتجنب التشدد والعنصرية مهمة لصيقة بالمجتمع المدني وجدلية قيميّة يرتقي بها المجتمع. وتثبيت المسار السياسي الديمقراطي وإحياء فكر المواطنة وتمتين الرابطة الوطنية يعد أحد أهم آليات تمكين المجتمع المدني الذي يؤمن حالة التوازن والانضباط والمراقبة لمؤسسات الدولة وأنظمة الحكم

لقد استعاد المجتمع المدني السوري دوره خلال الثورة السورية في استرداد السياسة من السلطات والنخب، حيث باتت النخب السياسية المعارضة ملزمة بل مجبورة على تلبية المطالب الشعبية والاتساق بالمسار السياسي الذي تخطه الثورة، فلا بقاء لأي تجمع سياسي لا يلبي مطالب الناس وإرادته بارتقائها، إنها صورة مثالية على درب بناء المجتمع الديمقراطي. وقام بدور مركزي وفعال ويشكل أفراده وجماعاته البنية المدنية والأهلية والبشرية للمجتمعات عموماً، ويترتب عليه في الدول المتقدمة دور كبير في رقابة الدولة وتصحيح مسارات العملية الديمقراطية وكلما كان حيا قويا وفاعلا في دولة ما كلما كانت مؤسساتها متينة ومتماسكة بعيدة عن الفساد وقريبة من عامة الناس بكافة طبقاتهم وشرائحهم.

- يتميز المجتمع المدني بمرونة تسمح له بحرية التصرف والحركة واختيار آليات وأساليب لا تخضع لمؤثرات سياسية، كما يتحلى بهامش كبير من الحرية يتيح له اتخاذ مواقف انتقائية لتعدد مرجعياته وتداخلها، وبذلك يكون له قدرة على التكيف والتلاؤم مع الظروف المحيطة والطارئة لإتمام المهام والوظائف الموكلة إليه فالعملية الديمقراطية لمجتمع لا تستقيم بدونه ولا في حال غيابه القسري، من هنا كانت الممارسات الشكلية لدعاوى الديمقراطية في النظم الاستبدادية، والدكتاتورية مجرد دعاوى زائفة. ولهيئات ومنظمات المجتمع المدني دور فعال في تثبيت المصالحة الوطنية وذلك عبر تحقيق الاندماج الاجتماعي بين أطياف الشعب، والبحث عن المشتركات التاريخية والوطنية والاجتماعية وتبني الخطاب الديمقراطي.

تُعرف منظمات المجتمع المدني: بالمجموعات الصغيرة التي تجعل من المجتمع معافى، وتملأ ما يدعى بالساحة العامة وتحل أغلب مشاكل الحياة اليومية التي هي ليست من اختصاص الحكومة باعتبارها (مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف) وهي جزء رئيس من البيئة الديمقراطية حيث تمارسها بصورة مباشرة في تنظيماتها وهيئاتها، وبهذا تشيع الممارسة الديمقراطية لتكون جزءا يوميا من حياة الشعب. هذه التعريفات هي ما ينطبق بصورة دقيقة على المجتمع السوري الثائر، فالنظام الحاكم منذ عقود طويلة قتل المجتمع المدني وربطه بالهيئات الحكومية والمؤسسة الأمنية، لكنه فشل بإلغاء الروح المدنية أو إنهاء الدور الاستنهاضي للمجتمع الأهلي بدليل قيادته للانتفاضات الثورية السورية، وقدرته التنظيمية الهائلة التي تفجرت عند الحاجة والضرورة. ويلحق كثيرون النقابات المهنية والعمالية بالمجتمع المدني طالما أنها لم تلحق سياسيا بالنظام الحاكم أو مؤسسات الدولة، كما يمكن اعتبار التجمعات أو الجماعات المؤسسة على خلفيات إثنية منظمات مدنية، كما ينطبق الحال على المجموعات الفنية والثقافية والعلمية الأهلية والرياضية. ويقع على عاتق المجتمع المدني نشر ثقافة الديمقراطية والتسامح والتآخي وإشاعة روح المواطنة وإعلاء شأن الوطن والإنسان، وتفعيل الدور الوطني والإنساني والأخلاقي للمراكز الاجتماعية الدينية

وإبعادها ما أمكن عن التجاذبات السياسية لتكون عناصر وحدة ونقاط تلاقي تحمي المجتمع من الانزلاق في دروب الفتنة ومجاهل الاقتتال الأهلي.

الديمقراطية بين اليمين واليسار:

تميل الأحزاب اليسارية إلى شكل من الديمقراطية يمنح الأحزاب قدرا واسعا من السلطة والتحكم. "والديمقراطية وفق هذا التصور نظام حكم يمنح المواطنون فيه مجموعة من القادة السياسيين الحق في ممارسة الحكم عبر انتخابات دورية. ووفقاً لهذا المفهوم لا يستطيع المواطنون بل ولا يجب أن "يحكموا"، لأنهم في معظم الأوقات وفيما يخص معظم القضايا لا يملكون حيالها فكرة واضحة أو أن أفكارهم غير ذكية. وقد أوضح ديفيد شومتر هذا الرأي الشهير في كتابه "الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية" وهذا بدون شك تصور سلبي حسب رأينا يحد من تغلغل روح الديمقراطية بالحكم بل يسعى لإلغائها بدعوى النخبوية والتعالي على الشعب الذي هو جوهر المسألة وصلبها. وفي تصورات أخرى يسعى مفكرون إلى "وجوب أن تكون الحكومة على شكل نظام ينتج قوانين وسياسات قريبة من آراء الناخب الوسطي - حيث تكون نصفها إلى يسار هذا الناخب ونصفها الآخر إلى يمينه. ويعتبر أنطوني داونز صاحب هذا الرأي وأورده في كتابه "النظرية الاقتصادية في الديمقراطية"عام 1957."

تظهر تلك الرؤية وسطية وتسعى لتحقيق توازن يقيم تمثيلا أعدل وأشمل جراء الانتخابات ونظن بضرورة إعطاء الناخب وهيئته العامة الفرصة كاملة لاختيار وكلائه المفوضين وإيلاء الناخب ثقة أكبر بمن يختارهم ليتوافقوا على السياسات والقوانين الأنسب دون شروط مسبقة. وعليه تكون ممارسة الديمقراطية داخل المجالس والهيئات العامة هي المخرج من خشية طغيان طرف على آخر. إن توفر الشفافية والإعلام الحر لازمة شرطية من لوازم قيام مجتمع ديمقراطي ما سيسمح بوضع السياسة والسياسيين تحت المجهر بحيث تتم مراقبتهم ومراقبة أدائهم عن كثب ما سيحد من إمكانية الانحراف والفساد ويلزم أهل السياسة بالسعي الدؤوب للالتزام بالمسار المطلوب من قبل الناخبين. لا يستقيم حال الديمقراطية دون دستور وطني عصري يحترم حقوق وحريات الأفراد والأقليات ويضع قيودا على سلطات

وامتيازات الأغلبية ما يمنع عيبا شائعا من عيوب الديمقراطية وهو تحولها لاستبداد الأغلبية، كما لا يستقيم الحال في ظل دستور يتيح استبداد الأقلية عبر التغافل عن حقوق الأكثرية والسماح بالسيطرة عليها أي اهمال حقوقها ومن المؤكد أن الديمقراطية تجافي حكم العسكر مهما جمل نظامه بتعددية شكلية أو انتخابات تديرها في نهاية المطاف أجهزة المخابرات.

من المفيد الاطلاع على النص المنقول أدناه من الموسوعة الحرة لشموله على معلومات مفيدة تبين وتشرح عدة نقاط رئيسة في المسألة الديمقراطية(3).

الديمقراطية الإسلامية:

قبلت الأحزاب الإسلامية الكبرى في البلدان العربية الانخراط الكامل في العملية الديمقراطية وهذا من المغرب مرورا بليبيا وتونس ومصر وصولا للعراق وهذا دليل نهائي على اعتبار العملية الديمقراطية جزءا من الحكم الإسلامي وتمكنت تلك الأحزاب من الوصول ليس فقط إلى البرلمانات المنتخبة بل تولت زمام الحكم من كافة أطرافه وهذا رد عملي قاطع على الادعاءات المتشددة التي جهدت لسنوات طويلة في محاربة الدعوة الديمقراطية ولعل حزب التحرير الإسلامي هو وحده الحزب الذي مازال يعارض تلك الدعوة ويصر على إقامة الخلافة الإسلامية، لقد سقطت الاتهامات بالحكم بغير ما أنزل الله والاعتقاد بالمؤامرة العالمية ضد الإسلام ومحاولة منعه من الوصول للحكم عبر الأحزاب ذات المرجعية الدينية، لقد جاءت تلك المشاركة السياسية الكاملة بلاغا نهائيا يطيح بالاعتراضات الأصولية ويحد من غلو المتطرفين والمتشددين. يشكك كثيرون بالنوايا ويعقدون العزم على بيان التلاعب وتأكيد السلوك التكتيكي للجماعة بأنها تعتبر الوصول للحكم مرحلة مؤقتة يتم التستر بها للوصول إلى إقامة الدولة الدينية الصرفة، وهذا في الواقع سلوك غير ديمقراطي فكما عرفنا من خلال فصول كتابنا هذا أن الديمقراطية تنفث خبثها وتعالج ذاتها بذاتها ولن يتمكن طرف من الأطراف تحت ظل الحالة الثورية الديمقراطية الشائعة في بلدان الربيع العربي. الوعي الشعبي الذي ألهب الساحات وملأ الميادين بملايين البشر المطالبين بالتغيير وبالتحول الديمقراطي الحقيقي لن يسمح بتكرار حكم الاستبداد ولا يظنن أحد بوجود فرصة لإعادة انتاج

الأنظمة البائدة بشروط جديدة فالبيئة الشعبية والاجتماعية التي سادت في ما قبل الثورات لم تعد متوفرة وباتت الفضاءات السياسية والمعرفية والإعلامية تسبح وتمرح في أجواء من حرية التعبير والتفكير حتى باتت الصورة العامة تشي بوجود وعي جماهيري جديد سيظل أمينا على ثورته وسيطيح بأي مشروع يعمل للتسلل غفلة عنه في ظل حالة الاضطراب والمنافسة الحادة لحد الصراع ليمرر أنظمة أو حكاما شبيهون بأسلافهم. الجماهير لن تتخلى عن مبادئها وقيمها تلك التي دفعتها للثورة وتحقيق التغيير الجذري وأي تصورات عن تبدل في الأمزجة الداخلية لمجموع ما يكون الرأي العام الشعبي في بلدان الثورات هو تصور قاصر فالثورة المستمرة بنوازع الحرية والكرامة والعزم على العيش بكرامة في ظل أنظمة تقيم العدل والمساواة لم تتغير وثابتة في وجدان الشعوب مهما اختلفت تمظهراتها فتحول الناخب من التصويت للإسلاميين إلى التصويت لغيرهم لمرده معيار لا لبس فيه في الوعي والادراك: المصلحة العليا للوطن والمواطن فوق كل شيء ومن يحيد عن هذا المنهج أو يفشل في نقله من الإرادة إلى الوقائع سيسقط ويتوجب عليه إعادة الدرس من جديد. يرى محللون عبر نظرة متشائمة انحراف الثورات عن مساراتها التي بدأتها معتبرين فوز جماعات الإسلام السياسي بالانتخابات نهاية المطاف ودليل على تنازل الجماهير عن الحرية والحقوق وهذه في الواقع نظرة متسرعة فعقود طويلة ولدت ونشأت وتربت خلالها أجيال في ظل الاستبداد يلزمها سنوات لنضوج التجربة. فلو طرحنا سؤال قبل عشرين أو خمس عشرة سنة عن كلمة الديمقراطية على طلاب الثانويات وطلاب الجامعات العربية لوجدنا حجم البعد المرعب عن المعرفة السياسية التي كانت تسود أبناء الجيل الشاب، هذا الجيل هو الذي قام بالثورة وتجاوز كل النخب الثقافية والسياسية وسبقها في النزول للشارع وانتزع مطالبه التي قررها ببساطة كاملة: الشعب يريد إسقاط النظام يقول كثيرون ما سقط هو رجالات النظام وليس كيان النظام. هذا منطق متعجل. الشروط الموضوعية لوجود أنظمة مستبدة انتفت، والعقد الضمني بين الاستبداد وبين صمت الشعب حُطم ومزق وكسر وباتت الشروط الجديدة لتوثيق عقد اجتماعي جديد مختلفة المبادئ والقواعد متباينة الشروط كلية؛ وعليه فالأوكسجين الذي كان يمد الأنظمة البائدة بالحياة انقطع، انتهى ولن يجد سبيل آخر للحياة.

إن الثقة بالشعب وبوعي الناس مجموع الناس، والانطلاق من قدرة المجتمع على بناء ذاته وفق شروط موضوعية جديدة متحررة من كافة أشكال الاستبداد والاستلاب الفكري أو الاقتصادي أو التاريخي، أساس ضروري لأي قراءة أو تحليل للحدث المستجد في الميادين والساحات العربية. الثورات لم تكن شيئا عابرا ولا نزوة طارئة، لقد جاءت خلاقة مبدعة على غير مثال سابق وطفرة حيوية أنتجت خلقا جديدا مختلف إلى حد بعيد عن سياق تطوره الطبيعي.

الإسلام مكون رئيس في ماضي وحاضر ومستقبل الشعوب العربية ومن الخطأ الفادح محاربته السعي لتنحيته جانبا وتجاهله، وسيكون ذلك خطأ فادحا وسببا قويا في تفتت المجتمع وضياع بوصلة التوجه العام، لقد كان الإسلام حامل لحضارة المسلمين ورسخ عميقا في وجدان أبنائه وهو دين يتحلى بمرونة فائقة وقدرة على التكيف وما مرد الجمود والقصور المتصور والمتخيل فيه إلا إلى النخب من علماء وفقهاء ومجتهدين وعجزهم عن تحقيق المعادلة الصعبة بين الحداثة واستشراف الماضي بين العقلنة والتفكير الديني. ومن الخطأ الفادح أيضا تصور النخب السياسية والفكرية الإسلامية امكانية هيمنتها وسيطرتها على الدولة والمجتمع، وعليه لا مفر من تحقيق توافق وطني لا يقصي أحد ولا يخل بالعدل والمساواة، فهل من المحتمل أو المقبول نسيان أو تجاهل الأسبقية التاريخية للدين المسيحي على كافة أراضي البلدان العربية، واستمرار ذلك الوجود طيلة قرون طويلة من حكم الخلافة والدولة الإسلامية بل لا ننسى أن المسيحيين كانوا أكثرية في هذه البلاد عدم اعتبار المسيحيين العرب أقلية بين أخوهم من بقية أفراد الشعب. الأخوة الإنسانية والدينية والوطنية واقع حي لا يحق لسياسة أو اجتماع أن يخل به بل على العكس يفترض أن تعمل السياسات والتربية والتعليم والإعلام على توثيق تلك الأخوة وتثبيت جذورها والوقوف في وجه ما يعكر صفوها ومن يسعى للإطاحة بها.

إن الديمقراطية باتت خيارا إسلاميا مسيحيا شعبيا ومطلبا وطنيا لأنها السبيل الأمثل لإقامة العدل والتوافق وبناء شبكة اجتماعية لحفظ الاستقرار. إنها ليست خيارا متاحا يمكن رفضه أو استبعاده، فهي صيرورة اجتماعية ومعرفية لا مفر من سلوك مساراتها، والارتقاء بالعلاقات السياسية والاجتماعية لبلوغ المجتمع الديمقراطي وليس الاكتفاء بإحلال النظام الديمقراطي.

الهوامش المصادر والمراجع:

1- (أن الأثينيين لم يكونوا راضين كل الرضا عن أن يروا أزمة الحكم تنتقل بغير رضاهم إلى ابني بيسستراتس، وأخذوا يدركون أن الدكتاتورية قد مكنت لهم في كل شيء إلا حافز الحرية. فثاروا على هبياس بزعامة المنفيين أيام حكم والدهم، فجمعوا جيشاً، وزحفوا به على أثينة، وأعلنوا أنهم لا يقصدون إلا خلع هبياس. ودخل الألكميونيون وعلى رأسهم كليسثنيز الباسل، أثينة ظافرين، وفي أعقابهم الأشراف المنفيون يستعدون للاحتفال باسترجاع أملاكهم وسلطانهم. إلا أن كلسثنيز، الشريف الألكيموني، انشئ حكومة دمقراطية، وكان أول إصلاح له بمثابة معول دك به قواعد الأرستقراطية الأتيكية-) قصة الحضارة ول ديورانت: 5\ 308 | الصفحة 1847 الموسوعة الشاملة.

2- أولى أشكال الديمقراطية ظهرت في جمهوريات الهند القديمة والتي تواجدت في فترة القرن السادس قبل الميلاد وقبل ميلاد بوذا. وكانت تلك الجمهوريات تعرف بالـ ماها جاناباداس، ومن بين هذه الجمهوريات فايشالي التي كانت تحكم فيما يعرف اليوم ببيهار في الهند والتي تعتبر أول حكومة جمهورية في تاريخ البشرية. الموسوعة الحرة ويكيبيديا

3- ملحق

انتقادات شائعة ضد الديمقراطية

منتقدو الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم يدعون بأنها تتميز بمساوئ متأصلة بطبيعتها وكذلك في تطبيقها. وبعض هذه المساوئ موجودة في بعض أو كل أشكال الحكم الأخرى بينما بعضها الآخر قد يكون خاصاً بالديمقراطية

الصراعات الدينية والعرقية: الديمقراطية وخاصة الليبرالية تفترض بالضرورة وجود حس بالقيم المشتركة بين أفراد الشعب، لانه بخلاف ذلك ستسقط الشرعية السياسية. أو بمعنى آخر أنها تفترض بأن الشعب وحدة واحدة. ولأسباب تاريخية تفتقر العديد من الدول إلى الوحدة الثقافية والعرقية للدولة القومية. فقد تكون هناك فوارق قومية ولغوية ودينية وثقافية عميقة. وفي الحقيقة فقد تكون بعض الجماعات معادية للأخرى بشكل فاعل. فالديمقراطية والتي كما يظهر من تعريفها تتيح المشاركة الجماهيرية في صنع القرارات، من تعريفها أيضاً تتيح استخدام العملية السياسية ضد العدو. وهو ما يظهر جلياً خلال عملية الدمقرطة وخاصة إذا كان نظام الحكم غير الديمقراطي السابق قد كبت هذا التنافس الداخلي ومنعه من البروز إلى السطح. ولكن مع ذلك تظهر هذه الخلافات في الديمقراطيات العريقة وذلك على شكل جماعات معاداة المهاجرين. إن انهيار الإتحاد السوفييتي ودمقرطة دول الكتلة السوفيتية السابقة أديا إلى حدوث حروب وحروب أهلية في يوغسلافيا السابقة وفي القوقاز ومولدوفا كما حدثت هناك حروب في أفريقيا وأماكن أخرى من العالم الثالث. ولكن مع ذلك تظهر النتائج الإحصائية بان سقوط الشيوعية والزيادة الحاصلة في عدد الدول الديمقراطية صاحبها تناقص مفاجئ وعنيف في عدد الحروب والحروب الأهلية والعرقية والثورية وفي أعداد اللاجئين والمشردين

البيروقراطية: أحد الانتقادات الدائمة التي يوجهها المتحررون والملكيين إلى الديمقراطية هو الإدعاء بأنها تشجع النواب المنتخبين على تغيير القوانين من دون ضرورة تدعو إلى ذلك والى الإتيان بسيل من القوانين الجديدة. وهو ما يُرى على أنه أمر ضار من عدة نواح. فالقوانين الجديدة تحد من مدى ما كان في السابق حريات خاصة. كما أن التغيير المتسارع للقواينن يجعل من الصعب على الراغبين من غير المختصين البقاء ملتزمين بالقوانين. وبالنتيجة قد تكون تلك دعوة إلى مؤسسات تطبيق القوانين كي تسيء استخدام سلطاتها. وهذا التعقيد المستمر المزعوم في القوانين قد يكون متناقضاً مع القانون الطبيعي البسيط والخالد المزعوم – رغم عدم وجود إجماع حول ماهية هذا القانون الطبيعي حتى بين مؤيديه. أما مؤيدو الديمقراطية فيشيرون إلى البيروقراطية والأنظمة التي ظهرت أثناء فترات الحكم الدكتاتوري كما في العديد من الدول الشيوعية. والنقد الآخر الموجه إلى الديمقراطيات هو بطؤها المزعوم والتعقيد الملازم لعملية صنع القرارات فيها

التركيز قصير المدى: إن الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة من تعريفها تسمح بالتغييرات الدورية في الحكومات. وقد جعلها ذلك تتعرض إلى النقد المألوف بأنها أنظمة ذات تركيز قصير المدى. فبعد أربعة أو خمسة سنوات ستواجه الحكومة فيها انتخابات جيدة وعليها لذلك أن تفكر في كيفية الفوز في تلك الانتخابات. وهو ما سيشجع بدوره تفضيل السياسات التي ستعود بالفائدة على الناخبين (أو على السياسيين الانتهازيين) على المدى القصير قبل موعد الانتخابات المقبلة، بدلاً من تفضيل السياسات غير المحبوبة التي ستعود بالفائدة على المدى الطويل. وهذا الانتقاد يفترض بإمكانية الخروج بتوقعات طويلة المدى فيما يخص المجتمع وهو أمر انتقده كارل بروبر واصفاً إياه بالتاريخية (Historicism). إضافة إلى المراجعة المنتظمة للكيانات الحاكمة فإن التركيز قصير المدى في الديمقراطية قد ينجم أيضاً عن التفكير الجماعي قصير المدى. فتأمل مثلاً حملة ترويج لسياسات تهدف إلى تقليل الأضرار التي تلحق بالبيئة في نفس الوقت الذي تتسبب فيه بزيادة مؤقتة في البطالة. ومع كل ما سبق فإن هذه المخاطرة تنطبق كذلك على الأنظمة السياسية الأخرى

نظرية الاختيار الشعبي: تعد نظرية الاختيار الشعبي جزءا فرعاً من علم الاقتصاد يختص بدراسة سلوك اتخاذ القرارات لدى الناخبين والساسة والمسؤولين الحكوميين من منظور النظرية الاقتصادية. وأحد المشاكل موضع الدراسة هي أن كل ناخب لا يملك إلا القليل من التأثير فيظهر لديه نتيجة لذلك إهمال معقول للقضايا السياسية. وهذا قد يتيح لمجموعات المصالح الخاصة الحصول على إعانات مالية وأنظمة تكون مفيدة لهم ومضرة بالمجتمع.

حكومة الأثرياء: إن كلفة الحملات السياسية في الديمقراطيات النيابية قد يعني بالنتيجة بأن هذا النظام السياسي يفضل الأثرياء، أو شكل من حكومة الأثرياء والتي قد تكون في صورة قلة قليلة من الناخبين. ففي الديمقراطية الأثينية كانت بعض المناصب الحكومية تخصص بشكل عشوائي للمواطنين وذلك بهدف الحد من تأثيرات حكومة الأثرياء. أما الديمقراطية المعاصرة فقد يعتبرها البعض مسرحية هزلية غير نزيهة تهدف إلى تهدئة الجماهير، أو يعتبرونها مؤامرة لإثارة الجماهير وفقاً لأجندة سياسية معينة. وقد يشجع النظام المرشحين على عقد الصفقات

مع الاغنياء من مؤيديهم وأن يقدموا لهم قوانين يفضلونها في حال فوز المرشح في الانتخابات - أو ما يعرف بسياسات الاستمرار في الحفاظ على المناطق الرئيسية.

فلسفة حكم الأغلبية: من أكثر الانتقادات شيوعاً والتي توجه إلى الديمقراطية هو خطر "طغيان الأغلبية".

محاسن الديمقراطية

الاستقرار السياسي: من النقاط التي تُحسب للديمقراطية هو أن خلق نظام يستطيع فيه الشعب أن يستبدل الإدارة الحاكمة من دون تغيير الأسس القانونية للحكم، تهدف من خلاله الديمقراطية إلى تقليل الغموض وعدم الاستقرار السياسي، وطمأنة المواطنين بأنه مع كل امتعاضهم من السياسات الحالية فإنهم سيحصلون على فرص منتظمة لتغيير حكامهم أو تغيير السياسات التي لا تتفق وآرائهم. وهذا نظام أفضل من الذي تحدث فيه التغييرات عبر اللجوء إلى العنف. البعض يعتقد بأن الاستقرار السياسي أمر مفرط إذا ما بقيت المجموعة الحاكمة في مدة طويلة على سدة الحكم. ومن ناحية أخرى هذا امر شائع في الأنظمة غير الديمقراطية.

التجاوب الفعال في أوقات الحروب: إن الديمقراطية التعددية كما يظهر من تعريفها تعني أن السلطة ليست مركزة. ومن الانتقادات التي توجه إلى الديمقراطية أن عدم تركز السلطة هذا في الديمقراطية قد يكون من السيئات إذا كانت الدولة في حالة حرب حيث يتطلب الأمر رداً سريعاً وموحداً. فعادة يتعين على البرلمان إعطاء موافقته قبل الشروع بعملية عسكرية هجومية، رغم أن بإمكان الفرع التنفيذي أي الحكومة في بعض الأحيان القيام بذلك بقرار خاص وإطلاع البرلمان على ذلك. ولكن إذا ما تعرض البلد الديمقراطي إلى هجوم عسكري فالموافقة البرلمانية لن تكون ضرورية للشروع بالعمليات الدفاعية عن البلاد. بإمكان الشعب أن يصوت قرار بتجنيد الناس للخدمة في الجيش. أما الأنظمة ملكية ودكتاتورية فتستطيع من الناحية النظرية في حالات الحرب التصرف فوراً وبقوة. ولكن مع ذلك تشير البحوث الواقعية إلى أن الديمقراطيات مهيأة أكثر للانتصار في الحروب من الأنظمة غير الديمقراطية. وتفسير ذلك أن السبب الرئيس يعود إلى "شفافية نظام الحكم واستقرار سياساتها حال تبنيها" وهو السبب وراء كون "الديمقراطيات قادرة أكثر على التعاون مع شركائها في خوض الحروب". هذا فيما تُرجع دراسات أخرى سبب هذا النجاح في خوض الحروب إلى التجنيد الأمثل للموارد أو اختيار الحروب التي فيها فرص الانتصار كبيرة.

انخفاض مستوى الفساد: الدراسات التي أجراها البنك الدولي توحي بأن نوع المؤسسات السياسية الموجودة مهم جداً في تحديد مدى انتشار الفساد: ديمقراطية، أنظمة برلمانية، استقرار سياسي، حرية الصحافة كلها عوامل ترتبط بإنقاص مستويات الفساد.

انخفاض مستوى الإرهاب: تشير البحوث إلى ان الإرهاب أكثر انتشاراً في الدول ذات مستوى متوسط حريات سياسية. وأقل الدول معاناة من الإرهاب هي أكثرها ديمقراطية.

انخفاض الفقر والمجاعة: بحسب الإحصائيات هناك علاقة تبادلية بين ازدياد الديمقراطية وارتفاع معدلات إجمالي الناتج القومي للفرد وازدياد الاحترام لحقوق الإنسان وانخفاض معدلات الفقر. ولكن هناك مع ذلك جدل دائر حول مدى ما يمكن أن يُنسب من فضل

للديمقراطية في ذلك. وهناك العديد من النظريات التي طُرحت في هذا المجال وكلها موضع جدال. إحدى هذه النظريات هو أن الديمقراطية لم تنتشر إلا بعد قيام الثورة الصناعية والرأسمالية. وما يبدو للعيان من أدلة من خلال مراجعة الدراسات الإحصائية تدعم النظرية القائلة بأن ازدياد جرعة الرأسمالية – إذا ما قيست على سبيل المثال بواحد من المؤشرات العديدة للحرية الاقتصادية والتي استخدمها محللون مستقلون في مئات من الدراسات التي أجروها – يزيد من النمو الاقتصادي والذي يزيد بدوره من الرفاهية العامة وتقلل الفقر وتؤدي إلى الدمقرطة. هذا من الناحية الإحصائية، وهناك استثناءات معينة مثل الهند التي هي دولة ديمقراطية ولكنها ليست مزدهرة، أو دولة بورنيو التي تمتلك معدلاً عالياً في إجمالي الناتج القومي ولكنها لم تكن قط ديمقراطية. وهناك أيضاً دراسات أخرى توحي بأن زيادة جرعة الديمقراطية تزيد الحرية الاقتصادية برغم أن البعض يرى وجود آثار سلبية قليلة جداً أو معدومة لذلك.

نظرية السلام الديمقراطي: إن نتائج العديد من الدراسات المستندة إلى معطيات وتعريفات وتحليلات إحصائية متنوعة كلها أظهرت نتائج تدعم نظرية السلام الديمقراطي. فالديمقراطيات الليبرالية بحسب تلك الإحصائيات لم تدخل قط في حروب مع بعضها. والبحوث الأحدث وجدت بأن الديمقراطيات شهدت حروباً أهلية أقل أيضاً أو ما يطلق عليها الصراعات العسكرية داخل الدولة، و لم ينجم عن تلك الحروب أكثر من (1000) قتيل، أي ما معناه بأن الحروب التي حدثت بين الديمقراطيات بحالة قتل أقل وبأن الديمقراطيات شهدت حروباً أهلية أقل. قد توجه انتقادات عديدة لنظرية السلام الديمقراطي بما فيها الإشارة إلى العديد من الحروب التاريخية ومن أن عدم وقوع الحروب ليس سبباً مرتبطاً بنجاحها.

انخفاض نسبة قتل الشعب: تشير البحوث إلى أن الأمم الأكثر ديمقراطية تتعرض إلى القتل بدرجة أقل من قبل حكوماتها.

السعادة: كلما ازدادت جرعة الديمقراطية في دولة ما ارتفع معدل سعادة الشعب.

من الانتقادات الموجهة إلى نقطة انخفاض الفقر والمجاعة في الدول الديمقراطية هي انه هناك دول مثل السويد وكندا تأتي بعد دول مثل تشيلي وإستونيا في سجل الحريات الاقتصادية ولكن معدلات إجمالي الناتج القومي للفرد فيهما أعلى من تلك الدول بكثير. ولكن مع هذا يبرز هنا سوء فهم في الموضوع، فالدراسات تشير إلى وجود تأثير للحريات الاقتصادية على مستوى نمو إجمالي الناتج القومي بالنسبة للفرد ما سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع معدلاته مع ازدياد الحريات الاقتصادية. كما يجب أن لا يفوتنا بأن السويد وكندا تأتي ضمن قائمة أكثر الدول رأسمالية حسب مؤشر الحريات الاقتصادية المشار اليه أعلاه، وذلك بسبب عوامل من قبيل سيادة القانون القوية ووجود حقوق الملكية الراسخة ووجود القليل من القيود على التجارة الحرة. وقد يقول المنتقدون بان مؤشر الحرية الاقتصادية والأساليب الأخرى المستخدمة لا تنفع في قياس درجة الرأسمالية وأن يفضلوا لذلك اختيار تعريف آخر.

يجب أن لا يفوتنا ملاحظة أن هذه العلاقة التبادلية بين الديمقراطية والنمو والازدهار الاقتصادي ليست علاقة سبب ونتيجة – أو بمعنى آخر إذا ما وقع حدثان في وقت واحد كالديمقراطية وانعدام المجاعة، فهذا لا يعني بالضرورة بان أحدهما يعتبر سبباً لحدوث الآخر.

ولكن مع ذلك فقد تجد مثل هذه النظرة من السببية في بعض الدراسات المتعلقة بمؤشر الحرية الاقتصادية والديمقراطية كما لاحظنا فيما سبق. وحتى لو كان النمو الاقتصادي قد حقق الدمقرطة في الماضي، فقد لا يحدث ذلك في المستقبل. فبعض الأدلة تشير إلى أن بعض الطغاة الأذكياء تعلموا أن يقطعوا الحبل الواصل بين النمو الاقتصادي والحرية متمتعين بذلك بفوائد النمو من دون التعرض لأخطار الحريات. يشير أمارتيا صن الاقتصادي البارز بأنه لاتوجد هناك ديمقراطية عاملة عانت من مجاعة واسعة الإنتشار، وهذا يشمل الديمقراطيات التي لم تكن مزدهرة جداً كالهند التي شهدت آخر مجاعة كبيرة في عام 1943 والعديد من كوارث المجاعة الأخرى قبل هذا التاريخ في أواخر القرن التاسع عشر وكلها في ظل الحكم البريطاني. ورغم ذلك ينسب البعض المجاعة التي حدثت في البنغال في عام 1943 إلى تأثيرات الحرب العالمية الثانية. فحكومة الهند كانت تزداد ديمقراطية بمرور السنين وحكومات أقاليمها صارت كلها حكومات ديمقراطية منذ صدور قانون حكومة الهند عام 1935.

المصدر الموسوعة الحرة:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

الفصل الثاني

حوار الديمقراطية والإسلام

مدخل

استطاعت الديمقراطية كمبدأ ونظام إقحام ذاتها في الجدل الفكري والفلسفي الدائر في فضاءات الحراك الثقافي والسياسي الناشط عربيا وإسلاميا منذ ثمانينيات القرن الماضي نتيجة للتغييرات الهائلة الحاصلة على الخارطة الجيوسياسية الإقليمية والدولية، وكان لتحقيق حركات الإسلام السياسي انجازات باهرة في إيران وأفغانستان ردود فعل إيجابية تسربت أصداؤها داخل بنية التفكير الديني لتعيد طرح سؤال الدولة، ذاتها، كيانها، ماهيتها وموضوعها. وانقسم الإسلاميون قبالة ذلك السؤال الفلسفي مذاهب شتى تباينت تدريجاتها وفقا لمرجعياتهم المذهبية والمدارس الفكرية المؤسسة لكيانها السياسي، وجَدّ تطور جوهري في بنية التصور السياسي الديني أتاح فصلا رمزيا بين شمولية الرؤيا الغيبية للإنسان والحياة والفهم الدنيوي لآليات وأنظمة الحكم السياسي - كما حدث بدا في الظاهر لدى نظام الحكم الإسلامي في إيران بعد الثورة وما رافق ذلك من سجالات سياسية حول الدستور ومرجعيات الحكم آلت في النهاية لإقرار مذهب ولاية الفقيه الذي يسيّد الولي الفقيه ويجعله مهيمنا بالكلية على القرار السياسي، ولكن الحالة السياسية هناك أي في إيران ليست بتلك البساطة إلا أن المؤكد هو وجود جدل متنامي حول آليات الحكم وشكل النظام السياسي كما ظهر ذلك جليا في الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي جرت في 12\6\2009 - لكنه انعكس أيضا في الطرف الآخر تصلبا وانغلاقا على المثال السلفي المتخيل للدولة النبوية وما أحاط صورها من تفسيرات وفهوم محدودة تبنتها قوى متشددة - كما كان عليه الحال في الدولة الطالبانية إبان حكمها لأفغانستان التي بدأت في أيلول 1996 واستمرت لغاية الغزو الأمريكي لأفغانستان 7\10\2001.- هذه النماذج للدلالة فقط على مدى التنوع الذي يصلح مدخلا لإشكالية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية، ولإشكالية تحديد ماهية الإسلام الأصيل المعتمد كقاعدة للحوار والجدل. تعدد المذاهب والآراء والمدارس

ليس حكر على الفكر الديني بل هو صفة ملازمة لطبيعة العقل البشـــري الحيـــوي القلق الباحث دوما عن الاستقرار الذي كلما وصل إليه نقضه وأعاد الجدل مـــن جديد. ولا يختلف العقل الديني في هذا الشأن، وما بحثه وجدله المستمر عن حقيقة وأصالة رؤية وفهم محدد للإسلام إلا انعكاس لحالة القلق البشري المحرضة لمزيد من التحقيق والتفتيش. ويكمن التباين الجوهري بين الديني والدنيوي في دائرة البحـــث والتنقيب؛ فالعقل المجرد دوائره مفتوحة لا نهائية لا يتوقف ولا يكل، ضالته المنشودة مازالت جنينا قيد التشكيل، في حين يحصر العقل الديني ميدانه بحدود يخطها الغيب ورسالة المطلق، فالحق نهائي والقيمة مطلقة والإنسان قاصر دون الرعاية الفوقية عن الوصول إلى الحقيقة والصواب. وغاية الجهد العقلي البشري محدود بسقف الصفات القاصرة لبني البشر وغاية التطور الفكري انعكاس لما جاءت به الرسالة الحاوية لكل شيء والمفسرة لأصل الأشياء. وهذه الرؤية للعقل ليست حكـــرا علـــى الفكـــر الإسلامي بل هي شائعة لدى فلاسفة المسيحية ورواد النهضة الدينيـــة في أوروبـــا حيث أخذت الميتافيزياء قسطا وافرا من تأملات الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت (31 مارس 1596 - 11 فبراير 1650)

الرؤية البنيوية الفلسفية للإسلام كدين جامع ومرجع لأنظمة التعاقـــدات والمعاملات الفردية والجماعية لا تسير في نسق متوافق مع دنيوية الحكم وتسعى لتنسجم مع خيارات بشرية مشروطة بالوصاية والرعاية، فالتصـــور الشـــمولي للدين له أنساق خاصة لمصادر القيمة والحق، تتحرك من الأعلى نحو الأســـفل، فالحكمة والقوة والعلم والإحاطة مقابل الضعف والهلـــع والعجلـــة والجهـــل والشهوة، تعني منطقيا أن يكون مصدر الكليات المؤسسة للمرجعية الشـــاملة والتفصيلية القادر والمهيمن والمطلع العالم بخفايا الكون وطبائع البشر، من هنـــا كان التسلسل الذي تتحدد وفقه آليات الوصول إلى العلوم والمعارف الإنسانية المتحكمة بالنظم والشرائع المسيطرة على الحياة وأنساقها الفردية والاجتماعيـــة يتمحور حول مصدر غيبـــي السمة علوي التوجه ينقل املاءاته عبر رســـائل يحملها وسطاء بين السماء والأرض - الرسل والأنبياء -. ورد الفعل الوحيـــد المفترض هو التقديس والقبول وتحويل ما هو صادر بالقوة إلى موجود بالفعـــل وإعمال العقل لتحقيق التوافقيات الضرورية اللازمة لوضع النظرية محل التطبيق

بما يتلاءم وشرط ومتطلبات الزمان والمكان. الإنسان المجبول على الخطيئة المحاط بالشهوات المائل إلى الطغيان والتسلط، يُنظر إليه بعين الرحمة والرفق والشفقة خشية ضلاله وضياعه، هو بحاجة مستمرة للتوجيه والتقويم والنصح والإرشاد لا يملك بمفرده القدرة على اختيار الصائب والمناسب، يلزم الأخذ بيده للبعد عن سلوك سبيل الشر والشيطان الماثل عياناً في قيم وأحكام لم يقرها الله و لم ينزل بها سلطان من السماء، وهو أي الإنسان في نفس الوقت محل تقدير وتكريم وإعجاب كونه الحامل للأمانة والمبلغ للرسالة وصاحب القلب والفؤاد والسمع والبصر ما يجعله مؤهلا للفهم والحكم والتفكير والإبداع **﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾** سورة الإسراء الآية 70. ولما كانت الواسطة بين العلوي والسفلي بشرية وجب منح حق السيادة والوصاية لصاحب الرسالة ومبلغها، وبما أن الخلود منتفٍ عن البشر كان لزاما وجود حد لصلة السماء بالأرض بانتقال حامل الرسالة لبارئه وانتقال السيادة والوصاية لمن يمثله كخليفة في الأرض أتاح فرصة دائمة للاجتهاد والبحث والتحقق بما يؤمن حيوية مستمرة للنص المقدس ويتيح له التحرك بحرية ومرونة بين مختلف الآراء والتوجهات والمذاهب. وبالرغم من خلو الإسلام من سلطة دينية – خاصة المذهب السني – إلا أن التاريخ السياسي لدولة الإسلام أخضع الدين للسياسة وآلت الأنظمة السياسية الدينية في العديد من المراحل التاريخية إلى استبداد فردي طاغٍ بحماية مزعومة من المرجعية العلوية المتصفة بالقداسة والعصمة والإحاطة والخلود، وتماهى العلوي بالسفلي وحل الحاكم الأرضي محل المرجع الغيبي وآلت إليه ميكانيكيا كل الصلاحيات المطلقة، حتى ولو كانت مقيدة بنص مكتوب إلا أن الوصاية على النص كانت دائما تجير لصالح المتحكم الأرضي صاحب السيف والعرش خلافا لما جاءت الرسالة أصلا به وأرادته **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾** سورة الأنبياء الآية 107. بتلك الآلية ضاعت المبررات التي بدأت بها الفكرة الدينية لتقييد الإنسان وتحديد مسارات عقله وحياته. فالرسالة التي نزلت بإحاطة وعلم كوني شمولي للأخذ بيد البشري التائه القاصر أصبحت أسيرة القوة المهيمنة على الأرض وبات الحاكم بأمر الله وصيا على رسالة

السماء وأمينا على تنفيذها وإقامة هياكلها وبالنهاية امتلك بشرٌ مقادير الحكم والتصرف وكان له القدرة والحق في صياغة الأحكام وفق اجتهاد ذاتي أمكنه من تفسير النص وتعليقه وحتى نسخه. فالخليفة الفاروق عمر بن الخطاب جمد حد قطع يد السارق المنصوص عليه في محكم القرآن بذريعة الحاجة وعطل سهم المؤلفة قلوبهم من أقسام الزكاة الواردة في أية الصدقات وأعاد العمل بآية رجم الزاني والزانية المنسوخة من آيات الأحكام. فسلطة الحاكم الزمني كانت أقوى ظرفيا من سلطة النص، ومهما سيق من مبررات موضوعية دفعت الخليفة الفاروق لما قام به فإن الفهم السياسي لأفعاله يسمح باستنتاج قدرة الحاكم على التحكم بالنص، وهذا مظهر طبيعي حقيقي يفسر مقولة المرجعية الفوقية في الأحكام الدنيوية طالما أن تنفيذها منوط بسلطة سياسية زمنية لديها إمكانية التأويل والتفسير والقدرة على التجميد والتعليق بتبريرات ظرفية. بتلك الآلية استطاع الإسلام إقامة حكمه لأحقاب تاريخية طويلة، وبالمقابل نشهد فشل المنهجية الجامدة والمتحجرة لمقولة حكم الله في الأرض كما فهمتها طالبان ومن دار في فلكها.

إخراج الفرد من عبودية الفرد هو أس الرسالة السماوية وهدفها الأسمى، وعتق روحه وجسده ليتصل مباشرة بالإرادة العلوية يستمد منها القوة والسند نتيجة لاستسلامه الرباني. والخضوع السياسي والاجتماعي هو أبرز مظاهر العبودية ويتنافى مع فكرة التوحيد القائمة على العبودية لله وحده ويتعارض مع الطغيان والاستبداد الفردي المناقض لمبادئ وأسس الديمقراطية. إلا أن المآلات التاريخية النهائية لجملة التشريعات السلطانية السياسية أخضعت جملة الأفراد لسلطة استبداد فردي، أسقط صفات الذات العلوية على الذات الأرضية الحاكمة واختلطت مفاهيم الطاعة والانصياع لإرادة الوالي بمفاهيم الخضوع الرباني والامتثال لنواهي وأوامر الرسالة الإلهية وضاع الخط الفاصل بين الأصيل والوكيل وبين المشّرع والوصي.

لعلنا بعد هذه المقدمة نكون أكثر قربا من فهم طبيعة العلاقات الإنسانية السياسية ونتقدم خطوة للبحث في تفاصيل حوار الديمقراطية والإسلام متخففين من قهر الرؤية الصارمة للحاكمية الإلهية التي يبدو أنها صنع بشري محض.

سجال الرؤية بين إرادة الله وإرادة الشعب:

تؤمِّن أنساق الديمقراطية قدرة الناس كل الناس وعامة الناس على سن أنظمة وقوانين تحكم العلائق البشرية وتنظم طبيعة التعاملات الإنسانية، وتتحرك وفق إرادة حرة ضوابطها وقواعدها التراث الإنساني الكوني وشموليتها هي شمولية الإنسان حيثما وجد في كل الأزمنة والأمكنة، لا حد لحريته العقلية والفكرية سوى ذاته مستفيدا من تجاربه وخبراته المتراكمة. منذ بدأ يصطاد ليأكل ويزرع ليحصد ويدخر، في مسار لا نهاية له ولا سقف يحده، حيٌّ مادامت حركة العقل والفكر حية. وهو قادر على تحديد مسارات الحق والفضيلة، يحدد خياراته ويقرر الأرقى والأسمى، لكنه في ذات الوقت يترك الباب مفتوحا لمراجعة ما وصل إليه فله الحق في التعديل والإصلاح والتغيير. ومرجعيته ونُخبُه هم الشعب الذي تنبثق عنه السلطة مباشرة انبثاقا حرا بآليات تميز المقبول من المرفوض. كما تؤمّن أنساق الديمقراطية وعي الجميع، جميع المواطنين، أن يكونوا مسؤولين عن النظام الاجتماعي أي تأمين مساهمة العدد الأكبر من الناس وعامة الشعب في الحياة العامة. تؤمن ارتقاء الرؤية النخبوية وسموها ليكون الفرد الجزء من عامة الناس هو نواة النخبة المعوّل عليها في المشاركة والاختيار والإدارة والقيادة. تناقض تلك الرؤية قيادة الحزب الواحد وحكومة الحزب القائد، فالمجتمع بكل ألوانه وأطيافه على ما يكتنفه من تعدد وتنوع وتباين هو القائد والمرجع وكلما ازداد الشعور بالانتماء المجتمعي ونما الوعي الداخلي بالمسؤولية الجماعية لما يحدث على أرض الوطن، وما يحصل لأبنائه كلما اقتربت روح الديمقراطية من الالتحام بجسد الشعب المقرر الوحيد لمسارات الأمة الوطن. أبناء المجتمع المسلحين بقيم الحرية المطالبين بحق العيش بكرامة المتبنين لمنظومة حقوق الإنسان العالمية هم وقود الديمقراطية وزيت شعلتها. فبدون قيم الحرية والعدالة والمساواة وبدون شرعة حقوق الإنسان تصبح دعاوى المشاركة الشعبية ضربا من ضروب السير في طريق التسلط وحكم المستبد. لقد انحرفت الثورات الشعبية المنغلقة على الأيديولوجية تدريجيا نحو حكم الفرد وتحولت شيئا فشيئا قبالة الاستبداد المشرعن والطغيان المستقر.

في فلك المشاركة الشعبية وحق الأكثرية بتقرير المصير والمسار يدور سعي الإسلام السياسي لتولي قيادة عربة الديمقراطية التي يسهل امتطاؤها في بيئة اجتماعية

وثقافية تركها الاستبداد السياسي منهكة مهمشة مكللة بآمال عراض بعيدة المنال، وحياة تفتقر للكرامة والعيش الرغيد، فوجدت في أطروحات الدينيين ملاذا للخلاص من الفساد والطغيان وأملا في حياة أفضل. وتدريجا تغلغل التعاطف الوجداني المنساق بمسلمات الخيرية والكمال الماضوي مع الحلول الشرعية للدعاة الجدد، ممن لم يجدوا ضيرا في السير بممارسات تتيح استقلال مكنة الديمقراطية للتمكين بعد الأخذ بناصيتها والتحكم بسيرورتها وربما إيقافها وفي أفضل الأحوال تسليم الأمر للخيار من الخيار لإقامة دولة الحق والعدل دولة الله في الأرض، فهم أي أهل الذكر والأمر الأقدر والأجدر بالقيادة والريادة. وهم أهل الحل والعقد وعلى عاتقهم تقع مسؤولية الفهم الصحيح والتقويم السليم. تلتقي تلك الرؤية مع فكر الأحزاب القومية الشعبية قائدة الثورات التقدمية. التي نادت بالديمقراطية الشعبية ورهنت مصير الوطن لمصير سلطتها وانتهت مهمة الجماهير في رؤيتها عند دعم الطليعة وإيصال الصفوة المفداة لسدة العرش وهي وحدها كفيلة باختيار الحكمة والرشاد. ويقع على عاتق الجماهير حماية الثورة والموت في سبيلها. ومع مرور الوقت تختفي مبادئ الثورة في العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية ويصبح الهم المركزي لتحركات الحزبيين وأنصارهم دعم استمرار حكم الفرد القائد وخلود رسالته المؤولة بخيارات سلطته وتوجهاتها، وينقرض مفهوم الديمقراطية ويتحول المنادون بها لمشبوهين وأعداء في ظل وعي مزيف يسيطر على الخافية الجمعية لمجتمعات رزحت عقود طويلة تحت حكم الفرد المطلق وعانت من عزوف وغياب مفزع عن المشاركة بالمسؤولية واتخاذ القرار وآلت الأكثرية إلى إيثار السلامة وعدم الظهور حفاظا على أقواتها وربما حياتها.

يقول سقراط إنه إذا كانت المعرفة هي أسمى الفضائل كانت الأرستقراطية خير أشكال الحكم، وكانت الديمقراطية سخفاً وعبثاً. وكان يظن أن لا شيء ينجي أثينة إلا حكم أصحاب المعرفة والكفاية، وليس السبيل إلى هذا الحكم هو الاقتراع، كما أن الاقتراع لا يصلح سبيلاً لتقدير كفاية مرشد السفن أو الموسيقى أو الطبيب أو النجار. كذلك يجب ألا يُختار موظفو الدولة على أساس جاههم أو ثرائهم، ذلك أن الاستبداد وسلطان المال لا يقل شرهما عن شر الديمقراطية. والسبيل الوسطى المعقولة هي النظام الأرستقراطي الذي تقصر فيه المناصب على

الذين تؤهلهم لها عقولهم والذين يدربون على القيام بما تتطلبه من الواجبات، على أن سقراط كان يعترف بما للديمقراطية الأثينية من مزايا رغم ما يوجهه إليها من نقد، ويقدر ما أسدته إليه من حريات وما أتاحته له من فرص وأن الحضارة، رغم عيوبها الكثيرة، كنز ثمين لا يصح أن تتخلى عنه لتستبدل به البساطة الأولية[1].

هذا المنطق السقراطي مشابه إلى حد الانطباق للرؤية النخبوية الدينية المعاصرة حيال فلسفة الديمقراطية

﴿... **فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ سورة النحل الآية 43

﴿... **وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ...**﴾ (سورة النساء الآية 83)

وأولو الأمر هم أهل العلم والعقول الراجحة الذين يرجعون إليهم في أمورهم أو هم الولاة أي الحكام. وهم بالضرورة أهل الإيمان.

ونحن نعود للمصدر الرئيس في المرجعية الدينية – القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة – كونه المنبع الأصيل الذي يركن إليه الفقه السياسي من حيث مركزيته لدى الأصولية الدينية، وقد يكون للآيات والأحاديث المستدل بها أكثر من قراءة وتفسير ودلالة ويصح تأويلها بقرائن نصية وعقلية لصرفها عن ظاهرها. إلا أن المتتبع لمسار التفسير تاريخيا وراهنا يقف عند حدود رسمها العلماء الأولون من نقلة التراث، مازالت حية يقتدي بها المعاصرون وينهجون ذات السبل الموصلة لذات الفهوم والدلالات الماضية، وإذا كان جزء من ذلك يعود لطبيعة النص الشديد الصلابة أحيانا وواسع المرونة أحيانا أخرى، فإن قصور المعاصرين عن تفكيك آليات المنهج القديم وعجزهم عن تمكين أصول تجديدية تتجاوز عقدة الأقدمين سبب جوهري في تكوين بنية المشروع الإحيائي السلفي على أسس وضعت في الأصل لإخضاع النص لحاجات مجتمعات تكونت قبل أربعة عشر قرنا.

(من المقرر لدى أهل العلم: أن الأصل هو إبقاء النصوص على ظواهرها، دلالة على معانيها الأصلية، كما وضعت في اللغة ولكن تأويل النصوص، بصرفها عن معناها الحقيقي إلى معناها المجازي أو الكنائي، لا يخالف فيه عالم له دراية بالقرآن والسنة.... وقوله تعالى ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ...**﴾ النساء 59 الآية صريحة في أن أولي الأمر الواجبة طاعتهم

هنا – بعد طاعة الله ورسوله – يجب أن يكونوا من المؤمنين المخاطبين بقوله: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾، أما الكفار فليسوا منهم، ولا سيما إذا كانوا غزاة مستعمرين. ولكن هؤلاء يؤوِّلون كلمة "منكم" التي تفيد البعضية بدلالة "من" ليجعلوا معناها "فيكم"! وهذا هو التبديل لكلمات الله تعالى.)[2]

فأهل العلم والأمر الواجبة طاعتهم هم المؤمنون وحدهم وليس غيرهم وعليه تكون خيارات المجتمعات المقتدية بأئمة الهدى من السابقين واللاحقين محصورة في أهل الإيمان مجتنبة أهل الكفر، فماذا لو كان أولئك المشاركون في الوطن أهل ملة مختلفة ولا تنطبق عليهم شروط الإيمان اللازمة ليكونوا من أهل الأمر؟

مأزق الديمقراطية الدينية التي نادى بها الرئيس الإيراني الإصلاحي الأسبق محمد خاتمي لن يجد الحل في فتاوى أصولية أو نقول تراثية فشرط الولاية الإسلام وشرط الموالاة الإيمان.

﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ سورة المائدة الآية 51 – بل سيجدها في اجتهاد أخلاقي يرتقي بالإنسان المؤمن لمؤاخاة شريكه في الوطن على أساس المواطنة فتكون الموالاة لصالح الوطن والشعب. ولا يقف مأزق الحكم السياسي الديني عند حدود قبول الآخر خارج المنظومة الشرعية بل يسبقه داخل الشعبة والفرقة الناجية بمواصفاتها وذاتها المميزة. فالنظام الثيوقراطي القائم في إيران لا يمكن أن يقبل ولا يقبل بحال من الأحوال وجود منافس سياسي ديني يرفع راية المذهب السني فذلك معارض للدستور الذي ينص على حكم ولاية الفقيه الشيعية، ولو وجد حزب سياسي شيعي منافس لا يعتقد بمذهب ولاية الفقيه لمنع وحورب بقوة الحق والقانون وسطوة الدستور. ذات الأمر في دولة من كبريات الدول العربية الإسلامية المتوفرة على أغلبية من السكان تدين لربها بالمذهب السني، لا يمكن أن يوجد فيها دعاة شيعيون، يبشرون بما يعتقدون من دين الحق ولو استطاعت جماعة تنظيم ذاتها وتشكيل فصيل سياسي يلتئم على راية الإمامة الإثني عشرية فإنه سيحارب ليس فقط من النظام الحاكم بل ومن المؤسسة الدينية الرسمية والشعبية.

التقسيمات الدينية لا نهاية لها والقواعد الأصـولية في الفكـر السياسـي الإسلامي لن تفسح المجال لقيام نظام سياسي مستقل عن قبضة سلطة المؤسسـة السلفية، ومع ذلك استطاعت حركات الإسـلام السياسـي دخـول المعتـرك الديمقراطي والفوز بالحكم بأكثر من مكان متجاوزة قواعد صـارمة ونصـوص محكمة باجتهادات براغماتية وحيل فقهية وذلك مرده لقناعات واسـتراتيجيات ترى في الوصول للحكم قناة رئيسة لتحقيق الهدف الأكبر المتمثل بإقامة حكم الله ورفع لواء الإسلام حتى لا يعلو عليه لواء أخر. ولم يتأتى هذا النجاح بجهود ذاتية داخلية بحتة وما كان ذلك ليتحقق لولا شيوع الفكر الديمقراطي في عالم اجتاحه اقتصاد السوق وانتشرت في أرجائه علمنة ثقافية تطالب بحرية الإيمـان وفصـل السياسة عن الدين بصورة تسمح للمتدينين خوض غمار التجربة السياسـية دون التخلي عن معتقداتهم الوجدانية وروحانياتهم النفسية. وساهم في تهيئـة البيئـة اللازمة نشوء ديمقراطيات جديدة على أنقاض دول شمولية وأخـرى اسـتبدادية دكتاتورية. وما المراجعات الأخيرة التي قامت بها جماعة الأخـوان المسـلمين في سورية وأعلنت فيها صراحة منهجها الجديد القديم المؤسس على وجود خطـين للعمل الدعوي والجهادي الأول إستراتيجي وهو الأصل وأساسه التحرك بنسـق العمل الدعوي العالمي لتحقيق الهدف الرئيس المتمثل بإقامة دولـة الله في الأرض، والثاني تكتيكي مرحلي يقصد منه مجاراة الحراك السياسي الوطني بما يتطلبه مـن تضحيات ديمقراطية مرحلية. ولتؤكد الجماعة على توجهاتها العالمية مـا فـوق الوطنية والديمقراطية، التأم مكتب المرشد العام للجماعة مع القرضاوي المصـري والغنوش التونسي والشهابـي البحريني دون الرجوع لمجلس شورى الجماعة من السوريين، في إشارة شديدة الوضوح لفلسفة الفهم السياسي الديني القريب مـن نظرية الحكم الأرستقراطي مضافا إليه مبدأ القوة والإيمان. هـذا التعـالي علـى القواعد والملاذ إلى القيادة العالمية ابتعاد عن الديمقراطية وتحقير من شأنها. هل يحق لناقد أن يعتبر نتائج مراجعات الإخوان الأخيرة دليلا علـى هشاشـة العمـق الديمقراطي والوطني لحركات الإسلام السياسي إلى جانـب صـلابة القاعـدة الراديكالية والأممية في بنية ثقافتها السياسية؟ لعل الإجابة ستتضح أكثـر خـلال مجريات بحثنا التالية.

(فنحن نعتقد أن الديمقراطية حققت الفوز وأنها تفرض نفسها اليوم على أنها الشكل الطبيعي للتنظيم السياسي، والمظهر السياسي لحداثة يعتبر اقتصاد السوق شكلها الاقتصادي والعلمنة تعبيرها الثقافي...)، إن منهجا مفتوحا، سياسيا أو اقتصاديا يشكل الشرط اللازم لكن غير الكافي للديمقراطية أو للنمو الديمقراطي. فليس في واقع الأمر تحقق للديمقراطية دون اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين ودون تعددية سياسية، ولا يمكن الكلام على الديمقراطية إذا لم يكن أمام الناخبين من خيار إلا بين فريقين من الأوليغارشية أو الجيش أو جهاز الدولة)[3] العمل من أجل إدخال الشعوب الإسلامية في عالم الديمقراطية فعل ضروري وممكن سياسي، والمسألة ليست أفكارا وأخلاق ومبادئ فقط بل هي ممارسة وتجربة وثقافة جمعية، والتجارب الديمقراطية الإسلامية مازالت في العالم العربي تحديدا غضة بضة وفي بدايات التكوين والتطور. وليس صوابا الحكم على تلك الممارسة بالموت نتيجة لوصول أو الخوف من وصول الإسلاميين معتدلين أو متطرفين للحكم، فذلك الخوف المبرر القائم على تجارب معاصرة ألت فيها نتيجة الانتخابات الشفافة والنزيهة إلى امتلاك ناصية الحكم من لدن حركات الإسلام السياسي وما أعقبها من عنف داخلي مدمر وانشقاق وطني عميق - كما هي الحالة المصرية اليوم 30 حزيران 2013 بعد عزل الرئيس محمد مرسي المنتخب وقيام المجلس العسكري بتجميد الدستور وحل مجلس الشورى وتعيين رئيس مؤقت للبلاد، إلا دليل على هشاشة الممارسة الديمقراطية وبيان لفقر التجربة السياسية للأخوان المسلمين ورغبة شعبية جارفة في الخلاص مما يخشى تحوله لاستبداد سياسي ديني، كذلك كان عليه الوضع في الأراض الفلسطينية بعد وصول حركة حماس، الامتداد الفلسطيني لحركة الأخوان المسلمين العالمية، واعتراضها على الحلول الدستورية التي استغلها رأس السلطة لحل أزمة الحكم ما أسفر عن اقتتال داخلي وشبه انفصال بين أبناء الوطن وأخوة النضال. ولن يكون الحل المنبثق من روح الديمقراطية استبداديا ولا إقصائي ولا عقابيا بل بما قالته العرب وداوها بالتي كانت هي الداء.

لقد أبانت الانتخابات العراقية الأخيرة شهر نيسان 2013 لمجالس المحافظات والتي جرت في أجواء من احتجاجات عارمة شملت المحافظات ذات الأغلبية السنية عن تطور ملحوظ في توجهات الناخب العراقي المتدين وأفصحت عن تغير مهم في

الأولويات المؤثرة على نتائج صناديق الاقتراع. حيث خسر حزب الدعوة بقيادة نوري المالكي 80 مقعدا رغم تحالفه مع أحزب وتجمعات شيعية أخرى كحزب الفضيلة. فالمصلحة المتوخاة من وصول مرشح بعينه هي قدرته على تلبية الاحتياجات الضرورية وإمكانية تحقيقه للتنمية والإصلاح المطلوب وليس فقط خلفيته الدينية أو العشائرية. ما أعاد إلى الواجهة التفرغ للهم الوطني على حساب الولاءات القبلية والمذهبية، فتراجع حصص قيادات تاريخية ثيرو قراطية أمام المستقلين وأمام تيارات معتدلة تمزج بين الهم الوطني والانتماء السياسي الديني يؤكد أن تكرار الممارسة الديمقراطية بما تشتمل عليه من عيوب ونقائص هو السبيل الأمثل للنيل من رواسب الاستبداد السياسي القديم، وتجنب استحداث استبداد ديني جديد. الناخب صاحب الصوت يتأثر بالشعارات التي تطرحها التيارات المختلفة ويربط تلقائيا بين الشعارات وقيم التيار فيتبنى لاإراديا الشعارات وكأنها قيم جانبية لما يؤمن به، فالتيار الصدري الذي حافظ على مكاسبه السابقة مع ما ينطوي عليه من أصولية متشددة استطاع تحقيق نجاحاته بشعارات اجتماعية تدعو للعدالة ومحاربة الفقر، ربما يفسر ذلك التفاف طبقات اجتماعية معينة حول الصدريين دون تجاهل البعد التاريخي.

تتوفر بنية الحراك الديمقراطي على المرونة اللازمة لخلط الخيارات وصنع التحالفات لصالح العملية ذاتها ولا نتوقع أن تسير تلك الممارسة كنجم في الفضاء يأخذ مكانه ويتابع خطواته بمجرد وجوده في المسار المطلوب، فالقضية أشبه بقطار يسير في بيئة ومسلك تحفه المخاطر والصعوبات لا تنطلق مسيرته دون سكك يبنيها رواد ومؤسسون يؤمنون بالناس كل الناس أبناء التراب كقوة قادرة وإرادة فاعلة. ولكي تدوم حركة عجلاته لابد من تهيئة الشرط الاجتماعي والبيئة المعرفية الكفيلة ببقاء العربة على مسارها الصحيح.

تحكم خيارات الناخب المتدين قناعات عامة تشترك منطلقاتها مع كافة الشرائح الانتخابية الأخرى في مستوياتها الأولية ثم تعود لتفترق في العمق، الإنسان العادي يوافق على شعارات تطبيق الشريعة لأنه يعتقد أنها تحقق للمجتمع الحياة الأفضل. فقيمها تحد من المخاطر الاجتماعية المحتملة الناتجة عن الحرية الفردية، وضوابطها تحمي العائلة وتحصن الأفراد من الانزلاق في مهاوي الرذيلة، وتعدُ

بعدالة ومساواة مفترضة، وعناصرها الأخلاقية من صدق ووفاء وأمانة وخوف من العقاب الإلهي تجابه الفساد وتمنع استشراءه، هذا هو الجدل القائم في الوعي بين احترام القيم والاستفادة منها في حيز الواقع.

﴿... فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلاَ يَضِلُّ وَلاَ يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ سورة طه الآيتان 123 -124- تتعمق صلته بالمطروحات الأصولية عند ما تتحول الممارسة الانتخابية لواجب ديني وتبدأ خياراته تتحدد وفق ضوابط عقائدية صارمة تحت شعارات الحق والباطل، الكفر والإيمان. يستغل دعاة الإسلام السياسي المستوى الأول ويعملون تدريجا لإحلال المستوى الأعمق محولين العملية الديمقراطية لصراع قيم بين الخير والشر بين الله والشيطان. ومع غياب ثقافة مجتمعية لقيم الحرية والمساواة الإنسانية بعيدا عن المرجعية الأصولية ترسخ ثقافة الأسلمة السياسية طاردة ما خالفها وما عارضها ساعية إلى أسلمه العلوم والمعارف والاقتصاد ما قد يشكل عبئا حقيقيا على الفرد والمجتمع.

الحكم الديني الصرف البعيد عن العقلانية وبغض النظر عن مسمياته أثبت تاريخيا أنه خطر أممي يحضر الأجواء العالمية لصراع وجود وإفناء. وما التجربة الإيرانية الماكثة عيانا منذ ما يقرب من ثلاثة عقود إلا دليل واضح على نقل العلاقات الدولية إلى مسارات صدامية بحتة، رغم الادعاء بحوار الحضارات وتوافقها، إلا أن التوجه الدائم والحثيث لتصدير فكر الثورة ومذاهبها ومعتقداتها أفرز أجواء صاخبة من التناحر والتنافر خاصة وأن المجال الحيوي لتحرك الدعوة وانتشارها هو بين خصوم تاريخيين وربما أعداء سياسيين.

محاولة متشددي الإسلام السياسي إسباغ الصفة الشرعية على العمل السياسي تقضي على مفهوم المشاركة وتنهي مبدأ تداول السلطة تؤكد ذلك التجارب الحديثة، وتحل الكارثة لو حاولت شعوب العالم الأخرى تقليد الأسلمة. فإذا كان من حق المسلمين الحديث عن نظام الحكم الإسلامي والاقتصاد الإسلامي وعلم الاجتماع الإسلامي وحتى الطب والجامعة والمدارس، فمن حق شعوب العالم التحدث عن أنظمة وعلوم تحمل الصبغة العقائدية لما تؤمن به، فنظام الحكم المسيحي والاقتصاد الهندوسي والجامعات والمدارس اليهودية والتكنولوجيا البوذية

والأقمار الصناعية الشيوعية. إنها كارثة عالمية حقيقية لو انتقلت عدوى تدين الدنيا وإخضاع الكون لمقاصد التحريم والتحليل بقوانين مقدسة ودساتير إلهية مزعومة. بعض الناخبين العلمانيين الأتراك أيدوا حزب العدالة والتنمية ذو الأصول الدينية لقناعتهم مع الناخب المتدين في قدرة الحزب على محاربة الفساد والنهوض بالاقتصاد متسامحين مع الأصل الديني المخالف لقناعتهم مع علمهم بوجود دستور يحد من شطحات الأصولية الكامنة في وجدان قيادة الحزب والتي أفصحت عنها محاولات تعديل الدستور في اتجاه السماح بالأسلمة التدريجية في التعليم والجامعات. للنظر كيف استطاع حزب العدالة والتنمية التركي بقيادة رجب طيب أردوغان تحول تركيا من بلد دائن إلى بلد يقدم القروض لصندوق النقد الدولي وكيف استطاع رفع مستويات الدخل الفردي ليزيده أضعاف عدة خلال فترة حكمة بداية من عام 2002 وما زال حاكم في 2013. هذا ولقد شهدت تركيا في منتصف حزيران من ذات السنة احتجاجات عارمة شمل كبريات المدن التركية وكان ميدان تقسيم في استنبول مسرحا رئيسيا لها طالبت الجماهير خلالها بمزيد من الحريات وأبدت خشيتها من فرض أنماط معيشية محددة على الشعب التركي كما أظهرت تخوفا من تحول رئيس الحكومة المنتخب السيد أردوغان نحو الاستبداد، وهذه مظاهر طبيعية في ظل أجواء الديمقراطية الشائعة في تركيا كما أنها إنذار جماهيري لحزب العدالة والتنمية من الانحراف باتجاه الحكم الديني أو اجراء تعديلات دستورية تعارض الديمقراطية في جوهرها يمكن لها المرور عبر الصناديق بحكم الأغلبية العددية.

إن الافتقار لخبرات الممارسة المقترن بالقصور المعرفي والثقافي في بنية العقل العربي حيال العملية الديمقراطية "تحديدا" نتيجة لتغلب المرجعية التاريخية والتربية القومية المتعالية المتفاخرة، شكل دروعا نفسية ووجدانية عدائية قبالها وأقام وعيا زائفا يرضى بالاستبداد السياسي أو الديني خوفا من ألام الولادة ومخاطر الوضع. وجدير القول بأن هيمنة الغرب ورعايته للنظم شبه العلمانية المعادية للمشاركة الشعبية الحقيقية بالسياسة والقرار، طيلة ستة قرون ساهمت دون شك في دحر فكر وثقافة الديمقراطية. والشعوب في جميع أنحاء العالم انتفضت باستثناء قلة محدودة ومحصورة - كوريا الشمالية - ونجحت في التحول وخلع جبة حكم الفرد والحزب

الواحد وليست الشعوب العربية والإسلامية استثناء إلا أن النتائج في بلدانها كانت مشجعة ورافق عملية التحول اضطراب وعنف ما يوحي بضرورة إيجاد مبررات دائمة ومصالحة بين الحداثة والماضي. وبداية بالثورة التونسية بمطلع العام 2011 وانتقال رياح التغيير باتجاه مصر وليبيا واليمن وسوريا شقت الشعوب العربية وشعوب المنطقة من أما زيغ وبربر وكورد وغيرهم طريق التحرر من أنظمة الاستبداد وسارت قدما في سبل الديمقراطية، لكن الهامش الزمني للحكم الرشيد ما زالت قيد التكوين والتشكل.

العلاقات السياسية بين الحاكم والمحكوم في التصور الإسلامي:

تقوم تلك العلاقة المشروطة على مبادئ وأسس محددة، وطبيعتها محددة استنادا لقواعد شرعية فقهية وقيمية وتاريخية، حيث كان على الدوام تأثير واضح للسيرورة التاريخية للحكم الإسلامي اوجبت صيرورة سيكون من الصعب تجاوزها دون جهود مؤسساتية واجتهادات فردية علمية وفلسفية.

أربعة مبادئ كبرى:

1- الرعاية والتقوى **﴿... إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ﴾** سورة القصص الآية 26 (كلكم راع وكلم مسؤول عن رعيته فالأمير راع ومسؤول عن رعيته) حديث نبوي

2- المسائلة والمحاسبة: **﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْؤُولُونَ﴾** سورة الصافات الآية 24 **﴿لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾** سورة الأنبياء: الآية 23

3- النصيحة: (الدين النصيحة ثلاثا قلنا لمن يا رسول الله قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم) حديث شريف.

4- والشورى **﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾** سورة الشورى الآية 38

وفي ذلك التصور يعول كثيرا على مصداقية الحاكم وتقواه أي امتثاله للأوامر والنواهي الإلهية خلال ممارسته الولاية على الشعب. ويعود له في مجمل الأحوال تقدير الرشاد الإداري الملائم. ويعد لطبيعة بطانته ومجلسه الاستشاري أهمية

ملحوظة في تقويم توجهاته وقراراته، وكلما كانت تلك البطانة من الفقهاء والخلص من العلماء استطاع الاقتراب من السداد والعدل، ويتوقف تأثير الفقهاء ومدى استجابة الوالي للنصح والأخذ بالمشورة على قوة السلطان وجبروته. فسيرة العالم ميمون بن مهران مع الخليفة عمر بن عبد العزيز مشهد لمدى التأثير المتبادل وقدرة العالم على تغيير مسار القرار السياسي. وعلى العكس من ذلك كانت علاقة والي العراق في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان سنة خمس وتسعين هجرية، الحجاج بن يوسف الثقفي والعلماء سلبية جدا حيث لقي ثلة من أكبارهم القتل على يديه: قال الإمام أحمد قتل الحجاج سعيد بن جبير وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه ولم يسلطه الله بعده على قتل أحد. أ-هـ. وسجن الحجاج التابعي الجليل أعلم أهل عصره سعيد بن المسيب حتى مات.

(كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته الإمام راع ومسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته قال وحسبت أن قد قال والرجل راع في مال أبيه ومسؤول عن رعيته وكلكم راع ومسؤول عن رعيته) أخرجه البخاري في صحيحه برقم 844 عن ابن عمر

الإشكال الحقيقي في البناء السياسي للعلاقة بين الراعي والرعية ينبثق من تحول المفهوم القائم على حسن الإدارة والأمانة إلى الوصاية والتباين والولاية، فالراعي أدرى بحاجة رعيته وليس عليه الرجوع إلى إرادتهم أو معرفة اختياراتهم فهو المخول بإتباع ما يعتقده حقا وصوابا مستعينا بالنصيحة والمشورة. فهو حاكم بأمر الله ومنفذ لإرادة الله، لذا لم يكن متسقا القول هنا البحث عن إرادة الشعب أي الرعية، فتحقيق إرادة الرب الماثلة في شرعه المنزل أول واجبات السلطان ودونها يفقد الشرعية والمرجعية وهذا التصور منسجم مع نسق التصور الكلي لعلاقة العباد بالله، فمادام الولي لا يظهر كفرا بواحا يمنع الخروج عليه وتجب طاعته وبيعته وموالاته. ويعتري هذا النسق أو الفهم والتفسير للنص النبوي خلل يكمن في حقيقة مراد الشرع وتثبيت ما هو الشرع. فوصاية الولي على تنفيذ أمر الله يحدد طبيعته وماهيته بشر من العلماء والفقهاء يختارهم الولي ومن ثمة ينتقي من اجتهاداتهم وآرائهم ما يراه أو يعتقده صوابا وبتلك الدينامية يتماهى أمر الله بأمر الولي وتصبح

السلطة مقدسة ولا مكان هنا للحديث عن إرادة الرعية المأمورة بالإتباع والولاء وفقا للإرادة الربانية المعبر عنها بالنص وتفسيراته وتأويلاته البشرية. وللرعاية جانب حياتي وجانب نفسي وعاطفي يشتمل على الحب والحنان والتعاطف ما يدفع الحاكم نحو العمل الدائم والتفكير المستمر بالأفضل والأخير للرعية وبهذا المفهوم يتوجب على المسؤول عدم التوجه قبالة التشدد أو القسر على الأمة كما يتطلب تلقائيا السعي الدءوب لتأمين مستلزمات الحماية والأمن والسلامة بجانب تأمين مستلزمات العيش وموارد الرزق.

أسس الخليفة الصديق أبو بكر لمبدأ مساءلة الحاكم ومحاسبته:

تولى ابو بكر الصديق الخلافة عام 11 هجرية والقى خطبته الشهيرة بعد البيعة وكانت تلك الخطبة أساسا نظريا لسياسة الحاكم في الإسلام واحتوت على مبدأ المحاسبة والمسألة للخليفة أو القائد أو الحاكم، (لما بويع أبو بكر بالخلافة بعد بيعة السقيفة تكلم، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال:

"أما بعد أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانه والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوى فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، ولا تشيع الفاحشة في قوم قط إلا عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم".

يطلق البعض على هذه الخطبة ديمقراطية تقييم الحاكم من قبل الشعب، ويراها آخرون وثيقة مبادئ دستورية تشكل أساس الحكم الإسلامي الرشيد، ولا شك بأن تلك الوثيقة نالت من الصدقية والقبول ما يكفي لاعتبارها واحدة من أهم مراجع الحاكمية الإسلامية، ويلاحظ فيها تقديم الهم الاجتماعي على السياسي وإبراز ضرورة تحمل مسؤولية الحاكم لتأمين مستلزمات حياة الناس عموما و لم توجه للمؤمنين خاصة أو المسلمين حيث كان التوجه بـ يا أيها الناس وهي عبارة شاملة جامعة ما يعطي انطباعا من الخليفة بأنه رئيس وقائد لكل الناس وليس لفئة محددة منهم، ما يشير إلى أن مسؤولية المحاسبة والمسألة منوطة بكافة أفراد الشعب

وليس فقط بالبطانة أو هيئة المستشارين وهذا تطبيق أولي من تطبيقات الديمقراطية، كما نلحظ الواقعية البشرية للخليفة "وليت عليكم ولست بخيركم" وهنا يقدم الحاكم نفسه كواحد من أواسط الشعب وليس أفضلهم، وهذا تطبيق ديمقراطي لمبدأ قبول الاختيار الشعبي حتى ولو بدا للبعض وجود أفضلية لشخص آخر غير المنتخب أو المبايع حسب المفهوم الإسلامي. كما أننا نرى قيدا صارما للطاعة والولاء للحاكم "أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم" فالولاء والطاعة للرئيس من حيث المبدأ العام تتأتى من التزامه بقضايا الجماهير والالتزام بالدستور والقوانين وفي حال مخالفته لها تنتفي عنه الشرعية، وينبغي العمل على عزله أو تنحيته، فالله والرسول في تلك الحقبة التاريخية المبكرة تمثل المرجعية القانونية والدستورية لأي حاكم وقياسا عليه أقمنا حكمنا أعلاه، وهذا أيضا تطبيق من تطبيقات الديمقراطية في وضع محددات طاعة أو الالتزام بما يصدره الرئيس المنتخب من مراسيم وأوامر. مقاييس طاعة الله ورسوله في الوثيقة محل الدراسة تتداخل فيها المسائل الشخصية بالقضايا العامة وحسب ما أرى يعتبر ذلك تطورا ديمقراطيا مها بحالة النظر إليه بحيادية وموضوعية وللدلالة على هذا الجانب من مفهوم الديمقراطية المرتبط بالناحية الشخصية للرئيس المنتخب وإمكانية عزله بسبب سلوك شائن أو تجاوز أخلاقي نستذكر قضية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عندما كادت فضيحة مونيكا لوينسكي أن تطيح به ونجا بفارق بسيط من تصويت الكونغرس بعد محاكمته. التي أدت الى اتهام الرئيس السابق كلينتون لاحقا بتهمة عرقلة سير العدالة وشهادة الزور. هذا وقد برأ الكونغرس الأميركي الرئيس بيل كلينتون في 12 شباط 1999 من تهمتي اليمين الكاذبة وعرقلة سير العدالة. هكذا نجد كيف كاد السلوك الشائن أن يودي بواحد من أشهر من تولوا رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الفارق هنا بوجود معايير قانونية ونصوص حقوقية يمكن القياس عليها والاستعانة بها لإقامة الدعوى والمحاكمة السياسية في حين لم يتمكن أصوليو الشريعة وفقهاؤها من تقديم تلك الخدمة لعامة المسلمين وبقيت الأمور القانونية السياسية عمومية وخاضعة لأراء واجتهادات علماء الدين وليس فقهاء السياسة والقانون، ومحتجزة في ثنايا وتضاعيف النصوص الشرعية والوثائق التاريخية المحدودة.

وينطبق وضع المحاسبة والمساءلة إلى حد بعيد على قضية الشورى ويزيد من ميوعة قيمة الشورى والنصيحة ضياع الحدود المؤطرة والآليات الناظمة لعلاقة السلطان بأهل الشورى والنصح كقيمة لازمة وغير مشروطة مندوبة وغير واجبة، وفي كل الأحوال ترجع المسألة في كليتها للصفات الأخلاقية والقدرات الذاتية للسلطان. فكما يعلم الجميع فإن مبدأ الشورى غير ملزم ولا توجد أدوات عملية أو تشريعية لآليات تطبيقها أو أدوات ممارستها. ولقد كان من أسباب إضعاف ذلك المبدأ وتراجع دوره بصورة مرعبة، السيرة التاريخية للولاة والخلفاء الإسلاميين عموما حيث يندر عرض سرد تاريخي لممارسة الشورى أو دلائل على وجود مؤسسات تاريخية أنيطت بها مسؤولية الشورى وذلك سبب مؤثر لتراجع بل وغياب المشاركة السياسية واستئثار الحكام بالسلطة وتفشي الاستبداد.

الروح المساواتية بالمقاييس الأخلاقية والوجدانية نسق سياسي ديني لا جدال فيه فأساس القرب من الله تعالى هو التقوى بما تعنيه من خوف من الله وتطبيق لشرعة في الغيب والعلن. والناس في ذلك سواسية أمام القانون من حيث المبدأ (لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها) من حديث عائشة في صحيح مسلم. والتمييز الفقهي بين الرجل والمرأة والحر والعبد محدود مضبوط ولا قيمة لدينا لمقارنة حال العبيد في الحضارات السابقة على الإسلام على الصعيد السياسي فلا وجود لحق الاقتراع والتصويت في تاريخانية الإسلام والعبد لا يكون حاكما ولا سلطانا ولا واليا. وما أفتاة العز بن عبد السلام - بائع الملوك - من ضرورة بيع المماليك حكام مصر، كمخرج فقهي لتوليهم الحكم وهم موالي وليسوا أحرار إلا دليل متفق عليه لمنع الرقيق من مزاولة الحكم. والمرأة لا تحكم ولا حق لها بالمشاركة السياسية نصا، لكن تأويلا وتفسيرا وروحا متسق مع نسق عام ممكن باجتهادات مازالت تصارع وتحارب لتحقق الرضا والقبول.

أنساق الديمقراطية لا تعترف بالتمييز بين الأجناس والأعراق ولا تفرق بين الرجل والمرأة ولا بين الأسود والأبيض في إمكانية تولى السلطة. هذا الجدل سيتيح يوما قربا أكثر وتصالحا أوثق بين الحداثة والتراث، وكما تجاوزت شعوب معوقات أكبر لا تقل أصولية وراديكالية، فإن المسلمين سيكونون قادرين على تخطي عقبات سلفية كلما تمكنت المقاصد الإنسانية من التفوق على المقاصد الشرعية. وبعبارة

أخرى عندما تتحول المقاصد الشرعية إلى مقاصد إنسانية يكون من السهل تحقيق التواؤم والاندماج بين الإنساني والديني كما بين الشرعي والأخلاقي.

وعلى الصعيد السياسي سمحت الرؤية السياسية الإسلامية لأي رجل من المسلمين الوصول للقيادة عن طريق القوة فمن امتلكها وأراد الحكم يسمح له بالوصول إلى قمة السلطة العليا مادون الخلافة، ولعل ذلك يفسر وصول المماليك وغيرهم من قادة الجيوش - السلاجقة - إلى منصب السلطان رغم أعجميتهم وحتى تواضع حسبهم - المماليك -. فكثير من الأمراء والسلاطين المسلمين من عامة الناس ومن كافة القوميات العرقية - الأيوبيين - حكموا ولايات شاسعة من أرض الخلافة. عالمية الإسلام وشموليته المتكونة في وعاء التوحيد - وحدانية الربوبية، وحدانية الإلوهية - أعطت الفرد المسلم المجرد من كل الانتماءات العرقية القابلية لبلوغ المكانات العليا أيا كانت صفتها. فالحرية المشتقة من عبودية الله ساوت بين الناس جميعا وخصت المحققين لقيمها الشرعية بالفضل والتميز. ولما أتاحت مرونة الدين سهولة الالتحاق بركب المؤمنين بمجرد إعلان القبول بشرط التوحيد الأول - لا إله إلا الله محمد رسول الله - أمكن أي فرد الانطواء تحت راية القوة وجني ثمارها الدنيوية. ولعل تلك السمة أعطت الإسلام قوة عالمية وفتوة خالدة تتجدد تداعياتها عبر العصور.

إن افتقار تلك الأسس والوثائق النظرية الشرعية والتاريخية للقواعد القانونية والدستورية التي تنظم علاقة الحاكم بالمحكومين بات سببا أوليا لضبابية وغموض العلاقة السياسية الرشيدة بين الحاكم والشعب وسمح للولاة والسلاطين التحول إلى دكتاتوريين واستبداديين وعزل العامة عن السياسة وصرف الناس عن شؤون الحكم، ويعود القصور الأول في هذا الاتجاه على فقهاء الأمة وعلمائها الذين لم يولوا لتلك القضية الهامة ما يجب من درس وتحقيق وتمحيص. في حين نجدهم أسهبوا في جزئيات تفصيلية جانبية تضر أكثر ما تنفع وتقيد أكثر مما تحرر. ولقد كان للصيرورة التاريخية لبنية الحكم والسياسة في الإسلام أثر سلبي واضح على مسارات الاجتهاد الفقهي وأفاق الاستفادة من النص الملزم وتشريعاته ليكون حاملا لنهضة الأمة وسببا لتقدمها وتطورها بدلا من أن يكون سببا في تقوقعها وعزلتها وجمودها.

سنن الخلفاء في تولي الحكم وامتداداتها في العصور الحديثة:

لم تتطور نظرية الحكم عبر ثلاثة عشر قرنا و لم تبتكر من مبادئ نقل السلطة أو الوصول إليها سوى تلك التي سنها الخلفاء الراشدون - الحديث هنا وفق المذهب السني، فأتباع آل البيت لا يرون سوى طريقة واحدة لامتلاك زمام السلطة العليا وهو الإمامة والولاية المتفرعة عنها وإن كان حصل تطور موجه في نظام الحكم للجمهورية الإسلامية الدستورية الإيرانية.

البيعة:

هي الشرط الأول واللازم لتولي فرد سدة السلطة العليا - الخلافة - يعطيها أهل الحل والعقد لمن يعتقدون فيه العلم والتقوى والقوة. كبيعة أبي بكر الصديق ثم تأخذ البيعة من سائر المسلمين بالرضا أو الجبر. والبيعة لازمة وشرط مصاحب لأي طريقة تم بها الاستيلاء على الحكم.

الوصية:

يوصي الحاكم قبل وفاته بالحكم لرجل يعتقد فيه السداد والتقوى والأهلية كما هي الطريقة التي بها الخلافة لعمر بن الخطاب، وبايعه بعدها المسلمون على السمع والطاعة بما يرضي الله

تعين لجنة تختار واحدا منها:

وهي الطريقة التي آلت بها الخلافة من عمر إلى عثمان بن عفان، وربما كان العدد غير ملزم أي قابل للزيادة والنقص. والواقع أن هذه الطريقة الرائدة والمتقدمة نسبيا كانت مقدمة لتحول يفضي إلى تعيين مجلس رئاسي ينتخب الحاكم إلا أنها لم تتكرر و لم تتمكن اللجان التي اتفق عليها من قبل الإمام علي ومعاوية بن أبي سفيان من حل الأمر سلميا بعد معركة صفين.

ولاية العهد:

وهو الأسلوب الذي اتبعه الخليفة معاوية بن أبي سفيان في نقل الخلافة لابنه يزيد، وأخذ له البيعة كرها من أهل الحل والعقد قبل مماته، وباتت أسلوبا لنقل الحكم من السلف للخلف سلميا إلى يومنا هذا. وسميت ملكا عضوضا.

القوة والشكيمة:

طريقة مبتدعة أوصى بها علماء السلطان كوسيلة لامتلاك الحكم. وأقرها ابن جماعة والماوردي وابن تيمية. ومفادها أن من امتلك القوة واستعملها للغلبة من أجل تغيير نظام الحكم القائم واستطاع تحقيق الاستقرار حفاظ على الأمن وأبعد الأمة عن فتنة الانقسام فهو إمام شرعيا تجب له البيعة ولا يجوز الخروج عليه.

بدون كثير عناء نلحظ وفاء الفكر السياسي العربي الحديث لسلفه من حكماء الأمة السابقين، فما الانقلابات العسكرية التي أوصلت كثيرا من السلطات الحاكمة لسدة الحكم إلا صورة حديثة مطورة عن تطبيق مبدأ الغلبة والقوة. وما المبررات التي تطرحها لبقائها في الحكم واستمرار قبضتها الفولاذية ببعيدة عن مبررات تشريع ولاية القوة. ثلاثة عشر قرنا من الدولة الإسلامية الموحدة والمفتتة داخل الكيان الظاهري للخلافة لم تنجب مظهرا سياسيا أو ثقافة اجتماعية شبيها أو قريبا من الديمقراطية، وكانت مفاهيم الاستقرار والبعد عن الفتنة ومفارقة الجماعة وإقامة شرع الله أو تحقيق أهداف الرسالة الخالدة على الدوام سببا لمعاداتها وتجنبها في أفضل الأحوال. فالخشية من الفتنة والابتعاد عن الاختلاف اقترنت على الدوام بالخوف من التغيير، وبعد عقود طويلة من حكم الحزب الواحد لم تصل العامة لقناعة بضرورة تبادل السلطة والمطالبة بالحرية والمساواة الحقيقية، وتمكن الإعلام الموجه المدعوم بخطب ونصائح مشايخية من تأجيل الهم الوطني وتقبل المهانة المعاشية مقابل الأمن العام ولو كان على حساب الأمن الشخصي، واستحضار هموم الأمة الكبرى في التحرير الشامل الكامل وإعادة الهيمنة التاريخية لسلف الأمة على العالم لتحل مكان المطالبة بالحياة الكريمة وضمان مستقبل الأجيال القادمة. هذه المخلفات الموروثة من ثقافة جمعية تحشر وصاية الدين على كل أفعالها تضافرت مع تزييف مفتعل للوعي صنع وعيا مشوها ومنحرفا يرى في أفكار ومبادئ الديمقراطية تدخلا خارجية وفعلا ضارا ينافي أوهام الحصانة الوطنية.

ما لم يصل المسلمون إلى قناعة بالحيادية العقائدية للأنظمة والعلوم والمعارف السياسية والاقتصادية كغيرها من العلوم الدنيوية، تقوم وتزدهر بالقراءة الموضوعية والبحث العلمي، لن توجد البيئة المعرفية والثقافية الملائمة لحياة ديمقراطية حقيقية

تنمو وتتطور كـ (آلة لا واعية لتنظيم خلافات الناس سلميا وترتيب اختلاف وجهات نظرهم ومصالحهم في سياق لا عنفي)[4].

وبالمقابل قدمت ثورات الربيع العربي تصورا جديدا عن علاقة الشعب بالحكم وأعادت الحياة السياسية من جديد للجماهير التي استردت حقها في المشاركة والفعل السياسي البناء، كما قررت أن تكون القوة العليا والسلطة الأعلى التي تمنح الشرعية للحاكم وتسحبها منه عندما ترى خللا بنيويا في ممارسة الحكم، أو خروجا منهجيا عن مصالح الجماهير ومتطلباتها، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار حداثة التجربة وفتوتها وحاجتها الدائمي للمراجعة والنقد والتصحيح وكل ذلك ممكن ومتاح بعد زوال الاستبداد ومفرزاته من فساد وخيانة وتدمير للوطن والمواطن، إلا أن المسألة بحاجة لمزيد من الوقت ومزيد من الممارسة الديمقراطية وإصرار على سيادة الشعب على نفسه وولاية الأمة لأمرها.

الإسلام السياسي وخطيئة الديمقراطية:

الحكم على النوايا في مسيرة الحركات الإسلامية السياسية ينافي الموضوعية ويبتعد عن التحليل العلمي، ووصف خطابها الديمقراطي بالتسويقي والترويجي حكم شمولي مبني على أحكام مسبقة. ومن الخطأ إطلاق التقويمات الدوغمائية على كافة أشكال المشاركة السياسية الإسلامية ولعل معالجة التجارب المتعددة بمنهج تفصيلي يتيح تبصراً أكثر دقة لفهم طبيعة السجال السياسي بين الإسلام والديمقراطية، ويحدد ملامح المصالحة التدريجية التي ما فتئ المتشددون يضعون العصي في عجلاتها للحؤول دون تجاوز عتبة الحداثة كمفهوم تقديمي يحرك الجمود المقصود والركود التاريخي خارج دائرة الحراك الحضاري الإنساني. والقراءة الواقعية تساعد على إدخال فئات أوسع من المسلمين العرب خصوصا في اللعبة الديمقراطية وهو هدف جدير بالمتابعة والجهد.

لقد كانت الفرصة متاحة للبلدان العربية بعد تحقيق الاستقلال عن الاستعمار في مرحلة تأسيس الدولة الوطنية لتشكيل النظام السياسي والاقتصادي بأنساق مؤهلة لولوج عالم المشاركة العامة والحقيقية في رسم سياسات الوطن ومنع احتكار السلطة والقرار والثروة. حيث عرف المجتمع السوري فترات قصيرة اتسم الحراك

السياسي فيها بالطابع الديمقراطي وشمل مشاركة واسعة في اللعبة ساهم فيها الليبراليون والقوميون والشيوعيون والإسلاميون ثم تراجعت تلك المساهمة لتتحول إلى صدام عنيف بين السلطة وأطراف المعارضة الإسلامية واليسارية. يلقي اليسار العربي باللائمة على البورجوازية المحلية لعدم (انجاز المهام التي أنجزتها البورجوازية الأوروبية في بلادها خلال عصر صعودها ونهضتها (التنمية والنهضة الصناعية - تطوير قوى الإنتاج الوطنية بصورة مستقلة - العلمانية وفصل الدين عن الدولة - إقامة الدولة القومية على كامل التراب الوطني - تحقيق الاندماج الاجتماعي الداخلي وبناء الأمة/الدولة - إقامة النظام الديمقراطي التداولي)[5] ويتجاهل الدور السلبي طيلة عقود طويلة في دعم النظم الشمولية وتبنيها لقيم أممية أخر همها الوطن والشعب رغم ما كانت ترفعه من شعارات العدالة الاجتماعية والاشتراكية، رغم ماد دفعته من أثمان باهظة قبالة تسلط الاستبداد وبطشه. فمعاداة الإمبريالية العالمية كانت ومازالت الهم الأكبر والديدن الحاضر، تتراجع أمامه قضايا التحرر السياسي والمشاركة الفعالة وتشترك الحركات اليسارية مع الإسلامية بنظرتها الأيديولوجية وبإيمانها بثنائية الديمقراطية، فالطرفان يرونها وسيلة لبلوغ هدفين مختلفين في المآل مشتركين في الرؤية، الأولى تعتبرها مقدمة لتحقيق الاشتراكية والثانية مطية للحكم بما أنزل الله، هذين التصورين يسمحان في النهاية بإطلاق صفة الديمقراطية على حكم استبدادي أو حكم مطلق، ونصل في النتيجة إلى إفراغ مهمة النضال الإنساني في خانة القيود السياسية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وليس لنا من بعد أن نعرف الديمقراطية على أنها انتصار العام على الخاص بل على أنها مجموعة الضمانات المؤسساتية التي تسمح بالتوفيق بين وحدة العقل الممكن وتنوع الذاكرات، وبين المبادلة والحرية. وما الديمقراطية إلا سياسة الاعتراف بالآخر كما قال شارل تايلور)[6].

لقد وقفت حركات الإسلام السياسي بصفة دائمة في صف المعارضة للأنظمة شبه العلمانية وخاضت نضالا فكريا تحول إلى عنف وإرهاب في بعض صوره المتطرفة، خاصة في بلدان تحكمت بها أنظمة شمولية عائلية كان أخر همها الشعب وأمنه وسلامته وبررت السلطة كل تصرفاتها القمعية بدعاوى النضال ضد الإمبريالية ومؤخرا بدعاوى المقاومة والممانعة المزعومة لقوى الاستعمار والصهيونية

كما هو الحال في الحالة السورية، ولقد كان رد فعل تلك الأنظمة على المطالب الشعبية أو تمرد الأخوان المسلمين المسلح عنيفا جدا ومبالغا لدرجة سمحت بتدمير مدن من أجل إخضاعها للسلطة المركزية وفي المقابل جنحت القوى الإسلامية نحو مبدأ القوة الراسخ في وجدانها النظري للوصول إلى الحكم عندما تضاربت مصالحها المرحلية مع الواقع. تجربة جبهة الإنقاذ الإسلامية السياسية في الجزائر خلال الأعوام 1989 - 1992 وما حققته من فوز بالانتخابات البلدية بداية ثم أكثرية نيابية في انتخابات السلطة التشريعية لم يتح لها استلام الحكم الذي وقفت على عتبته نتيجة وذلك لرفض العسكرتاريا قبول نتائج التصويت وتولي الإسلاميين السلطة التنفيذية. صدمة النصر أفقدت الجبهة توازنها الذهني وجرت قادتها نحو وديان العنف تحت ذريعة الجهاد و لم تتحلى بالنفس الديمقراطي، متحولة إلى النضال المسلح مباشرة لتثبت أحقيتها بالحكم كأكثرية نيابية، وفضلت ممارسة القتال على استمرار النضال السياسي السلمي. ليس من العدل إلقاء اللوم كل اللوم على الإسلاميين دون الأخذ بعين الاعتبار طريقة التفكير السلبية التي عالجت بها المؤسسة العسكرية الجزائرية الموقف ورفضها الانصياع لإرادة الأغلبية من الشعب. لكن ذلك لا يعني تبرئة ساحة الإسلاميين الذين كانوا جاهزين ذهنيا وعمليا لخوض المعركة المسلحة وفرض المعتقدات والإيمان بالسيف. الجيش الإسلامي للإنقاذ بقيادة أميره العام مدني مرزاق، هو الجناح العسكري لجبهة الإنقاذ الإسلامية توفر على الآلاف من مقاتلين مدربين مجهزين بالعتاد اللازم محصنين في الجبال استعدادا لخوض الحرب المقدسة إلى جانب الحرب السياسية، استنادا لمقولة إن الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن[7] فالهدف هو تولي الحكم فإذا تم ذلك بالسلم فبها ونعمت ولو حدث الأمر بوسائل أبتدعها الكفار كالديمقراطية فلا بأس وإلا فالسيف السيف والقتل القتل. مارس جيش الإنقاذ القتل الجماعي وترويع القرى الآمنة طيلة عقد من الزمن كانت خلاله أساليب السلطة العسكرية أيضا مشبوهة بسعيها لتسعير الاقتتال وتحويله من تمرد عسكري ضد السلطة الحاكمة - التي رفضت نتائج الانتخابات - إلى صراع أهلي ليقف الشعب بمواجهة أبنائه ويتقاتل الأخوة وأبناء العمومة و لم يردع الإسلاميين - حسب تعبير السلطة العسكرية - سوى إحساسهم بالهزيمة ومعاداة أهالي الريف الجزائري المسلح من قبل الدولة، لقد جاءت المبادرات السلمية

من قبل الدولة الجزائرية التي أصدرت منذ العام 1997 قانون الرحمة الذي جـاء في أعقاب الهدنة من طرف واحد والتي أعلنتها الجبهة إلا أنها لم تحترم ذلك الإعـلان وقامت الجماعة الإسلامية المسلحة عقب أقل من 24 ساعة من هذه التطـورات بارتكاب مذبحة كبيرة في ولاية معسكر راح ضحيتها 19 شخصا، حسب الرواية الرسمية ومن بعده في العام 1999 سن قانون الوئام الوطني وأخيرا مشروع المصالحة وتم بموجبه إنقاذ البلاد ومنح العفو وإعادة لإسلاميين إلى المجتمع فالصراع المسـلح الذي اندلع طيلة عقد من الزمن لم يكن وليد لحظة أو نتيجة صراع سياسي بقـدر ما كان صراعا إيديولوجيا وقصورا جوهريا في إدراك فلسفة الحكم الديمقراطي من الطرفين. الرغبة الكامنة بالوصول إلى السلطة بالقوة الغاشمة تسيطر على الذهنيـة السياسية الدينية تجملها تبريرات شرعية وأهداف نبيلة، تبدو كصـورة أخلاقيـة للميكافيلينة بأصباغ نصية تلون الرغبات والأمنيات بلونها وتسبغ عليهـا البركـة والشفاعة..

بتلك الصورة الموروثة عن جبهة الانقاذ الجزائرية يستمر الخطر المتواري خلف مسايرة اللعبة الديمقراطية والقبول بها كفرس رهان رابح غامرت القوى السياسـية الإسلامية بالاعتماد عليه لاعتلاء ناصية السلطة وإقامة سلطان الشـريعة لتسـوس الشعب والدولة بالمنهج الرباني والأحكام القرآنية. وحال فشله تبادر لحمل السلاح وإطلاقه في وجه المخالف والآخر من أبناء الوطن بحجج ومبررات شعاراتية تـروّعُ المسالم وتهدر دم الحيادي فالوطن فسطاطان، فسطاط الطهر والأمانـة والإيمـان وفسطاط الخيانة والعمالة والدنس ولا مجال للحياد أو الوقوف بينهما، والحـق أن الوطن فسطاط واحد والكل فيه سواسية ولهم حقوق متساوية وواجبات متساوية أيضا. ومن الحق الإقرار بأن السلطات الحاكمة في بعض البلدان العربية على الرغم مما تدعيه من علمانية مزعومة قسمت الوطن والشـعب لفسـطاطين الأول هـم الموالون للحكم والراضون بالقيادة والأبدية والأخر فسطاط "العدو الداخلي" الذي يروج لقتاله وقتله قبل العدو الخارجي في وسائل الإعـلام الرسميـة والخطابـات الرئاسية ولعل أبرز مثال على تلك التصورات بل والأفعال هو الأسـلوب شـديد العنف والعلاج الأمني العسكري الذي جوبهت به الثورة السورية من قبل السـلطة الحاكمة وما آلت إليه الأمور من احتراب واقتتال شمل كل البقاع السورية.

حزب الله اللبناني حاول خلال سنتين بعد مواجهته للعدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز 2006 إسقاط حكومة الأكثرية، وسلك في ذلك السبيل الوسائل السلمية من إضرابات واعتصامات واستخدم الوسائل الدستورية في البرلمان لكنه فشل وصمدت الحكومة مستعينة بالوسائل القانونية والدستورية المتاحة، لم يقبل حزب الله ومن والاه نتائج السجال السياسي والدستوري والانتظار إلى حزيران 2009 لخوض الانتخابات وتحقيق الأكثرية فيها وتحول إلى استعمال السلاح ضد أبناء الوطن وجهد لفرض انقلاب بالقوة لإسقاط أعدائه السياسيين، مستعملا أسلحة ثقيلة لتخويف الجانب الآخر وهاجم وسائل إعلام الخصوم ودمر محتوياتها. لقد كان غزو بيروت في 7حزيران 2008 عملا مألوفا يتسق والفكر السياسي لحركات الإسلام السياسي. كما جاء انخراطه في الحرب ضد الشعب السوري تحت ذرائع دينية مذهبية كالدفاع عن المراقد الشيعية وحماية الشيعة السوريين انسجاما طبيعيا لما يحمله من فكر متطرف وشمولية ترى المذهب والطائفة فوق الإنسان وأعلا من قيم الدين السامية ومقاصد الرسالة السماوية التي جعلت من أبرز مهامها الحفاظ على حياة الإنسان وعرضه وماله. ففي تلك الحرب الدائرة يموت السني والشيعي والطفل والمرأة وتحرق البيوت وتدمر دور العبادة بحج دينية هي في الحقيقة حجج سياسية وطائفية بعيدة بعدا هائلا عن الإسلام ورسالته الإنسانية الخالدة.

حركة حماس – المقاومة الإسلامية – لا تخالف النهج العام لمثيلاتها من الحركات الإسلامية رضيت دخول معترك السياسة خلافا لتوجهات مؤسسها الشيخ أحمد ياسين الذي كان يرى أنها حركة مقاومة وليس لها الدخول في السلطة السياسية، وبالرغم من وضوح التوجه الياسيني صارت حماس رئيسة حكومة السلطة الفلسطينية التي وجدت في ظل اتفاقيات أوسلو التي سبق وعارضتها ومازالت إلا أنها لا تجد غضاضة من الاحتفاظ بالسلطة والقتال من أجل البقاء فيها مع الأخوة في الداخل الشركاء في الوطن، وليس من منصف يحمّل حماس وحدها عاقبة ما جرى من اقتتال الأخوة لكننا هنا نشهد بوضوح تشابه بل تماثل أنساق التفكير السياسي للحركات الإسلامية بالرغم من اختلاف مرجعياتها الفقهية. كما لا يحق لمحلل اعفاء الأطراف الأخرى من المسؤولية السياسية والأخلاقية لما عرف

عنها من فساد وتنازلات قد لا يستطيع عموم الشعب تحملها أو القبول بها. ربما ساعدتنا التجارب وقدمت لنا معلومات وأحداث أتاحت لنا التبصر عن كثب بالتصرفات المحتملة للقوى السياسية الإسلامية، حال تعارض قواعد اللعبة السياسية المدنية مع الهدف من جراء المشاركة فيها، ولعلنا نتفق جزئيا مع تحليل الدكتور برهان غليون في أسباب لجوء الحركات السياسية للعنف حيث يرى: (إن أحد المصادر الرئيسة لنزوع الحركات السياسية إلى العنف نابع من إنكار وجودها وعدم الاعتراف بها واعتبارها خارج دائرة السياسة والدولة والجماعة والوطن)[8].

ونظن بأن للسياسة الدينية طابعها الخاص الممهور بالسلفية والميكافيلية تتناوبان حسب الظروف والمتطلبات. فحسن النوايا وطيب القصد وطهر الطوية المتوفر لدى أتباع ومؤيدي الإسلام السياسي لدرجة أنهم مستعدون للتضحية بأرواحهم ففداء لمبادئهم، يلقي بظلاله على الرؤية الموضوعية ويخفي كوارث حقيقية خلّفها انفرادهم بالحكم وسيطرتهم على الدولة. ولم تكن الأحزاب الشمولية العلمانية بأفضل حالا طيلة فترات حكمها لعديد البلدان العربية بل أننا نستطيع القول بأن موقف الحركات الإسلامية السياسية وفقا للتجربة التاريخية كان أفضل حيال العملية الديمقراطية والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية، فالأولى اعتبرت نفسها فوق الشعب ومع مرور الزمن عادته خشية الانقلاب عليها فحاصرت المجتمع بالقوانين الخاصة وحالة الطوارئ، وقتلت روح المبادرة والمشاركة، في حين اعتبرت الثانية نفسها راعية ومسؤولة تمتلك حق القرار والمصير. الديمقراطية بالمنظور الديني ضرورة لها أحكامها وحدودها وتقدر بقدرها والضرورات تبيح المحظورات فالتحالف مع فصيل سياسي لا يؤمن بوجود الله ممكن لضرورة الفوز بالانتخابات، وهي شبيهة بالاستعانة بالكافر على الكافر وهو أمر جائز شرعا ويمكن تمريره بحيل فقهية تخلق التوازن بين الواقع والنص. ولا يتفق نسق الفكر الديني النخبوي مع لب المشاركة المجتمعية السياسية القاضي بالعودة لجموع العامة لتمثيل القادة، فالقاعدة الشعبية هي المؤهلة وحدها لتحديد أسماء ممثليها في السلطتين التشريعية والتنفيذية وآلية الثقل الميكانيكي في الحراك السياسي التشاركي تنبثق من القاعدة نحو القمة، في تصور متنافر مع مفاهيم الخلافة والولاية والإمامة، وحتى مؤسسة البيعة الأقرب نظريا من ضرورة الحصول على الموافقة الشعبية على

تنصيب الحاكم لا ينسجم والرؤية الديمقراطية لآليات الشرعية السياسية. فالبيعة حق الوالي على المسلمين وصورة من صور إجبارهم على الولاء وليست بأي حال من الأحول استفتاء. ولا يوجد دليل نصي أو تاريخي يؤهل البيعة لتكون استفتاءا شعبيا. فهي أي البيعة ليست اختيارية ولا تسير سوى باتجاه واحد مآله الموافقة بالرضا أو بالجبر، وكل نظريات الحكم السياسي الفقهي تدور حول تبرير سلطة القوة وحق البيعة وحرمة الخروج على السلطان الغالب. ولا يخفف من وطأة تلك الحقيقة أن يدور مثال الحكم الرشيد حول العدل والتقوى ومزايا تمسك السلطان بفعل الحلال والبعد عن الحرام كنواظم وضوابط أخلاقية ترسم المشهد النموذجي للمثل الأعلى المرغوب الإقتداء به. لقد كانت قناعات الحاكم المسلم تاريخيا ترسم سياسات الدولة وتحدد ملامح التوجهات المجتمعية. فعثمان بن عفان (رض) الخليفة الثالث اعتبر صلة الرحم مبررا لإسالة بيت المال في جيوب آل بيته وحصر الولاية في رحمه، إلا أنه أغنى الأمة وقضى على الفقر حسب ما جاء في سيرته، والإمام علي بن أبي طالب الأميل للزهد والعدل أمضى ستة سنوات مدة خلافته في حروب داخلية بعضها فرض عليه وبعضها خاضها ضد الخارجين عن سلطته السياسية، وتوقفت عملية التوسع الخارجي والنمو الداخلي للدولة إبان خلافته الرشيدة، وترك الخليفة الرابع ارثا فكريا ورؤية سياسية ما زالت فاعلة ومؤثرة في حاضرنا المعاصر. على الصعيد الثقافي والفكري تأثرت الدولة بقناعات الخليفة فحملت راية الاعتزال في عهد المأمون ونشطت حركة الانفتاح والترجمة وحوصرت الأصولية السلفية وسجن رمزها وإمامها أحمد بن حنبل. وانقلب الوضع من بعده وتغيرت وجهة العالم الإسلامي نحو مزيد من الصراعات الداخلية على السلطة. مؤسسة الحكم الدينية متمحورة حول الفرد الأعلى القابض على كل السلطات يصبغها بطابعه ويرسمها بموجب قناعته وإرادته. (تقود الأتو قراطية إلى حرمان المجتمع من حقيقته الإنسانية، وقدرته على التسامي فوق واقعه المادي المباشر والمبعثر، أي تقود إلى التسوية الكاملة بين جميع الأفراد في العبودية أمام السلطان الأوحد وتخلق الدولة الاستبدادية التي ليس لها دين وقانون وشريعة سوى إرادة الحاكم والفرد ومزاجه)[9] ولا نفهم الدكتور برهان في تحليله السابق على أنه موجه نحو الدولة الإسلامية وبقدر ما هو قريب من الاستبداد المعاصر. ونظن بأن

تعريف الأتوقراطية كقيادة ليس بعيد الشبه عن تفصيلات مشهد الحكم الديني رغم مرجعيته النصية التي هي في النهاية قابلة عبر فقهاء الحكام من الانصياع لإرادات السلطان وأحيانا أهوائه. فهي تعتمد على القوة والبأس الشديد وإخضاع المرؤوسين لأوامرها وإراداتها المستندة إلى المرجعية الربانية، في حين ينال القائد الديمقراطي شرعيته من إرادة الناخبين، وبقاؤه في السلطة يبقى رهين قبول المحكومين بقيادته، فلا سلطة أبدية ولا ولاية حتى الموت. ومن الضروري التأكيد هنا على أن النقد الموجه للحكم الديني لا يشمل دينا بعينه أو مذهبا بذاته بل هو شأن كلي قابل في اللحظة ذاتها للتحول نحو حكم ديمقراطي أخلاقي تقوده القيم الإنسانية والربانية العليا، ومتاح له الانحياز نحو استبداد ديني وحكم شمولي مغلق، والمعول عليه في الانصراف نحو ذلك التوجه أو ذاك هو إرادة الحاملين لفكرة الانصياع لقواعد الحكم الإلهي التي يعود في الواقع عاتق بيان محدداتها وقواعدها للبشر أنفسهم عبر الفهم والتفسير والتأويل وعبر قواعد أصول الأحكام ومدارس التفسير.

وتطور العلاقات الإنسانية وفق قيم الحقوق الأساسية، وتحقيق التنمية وتلبية الحاجات الضرورية وتأمين العيش الكريم مهمة وأولوية ملزمة لأي نظام حكم لا يملك تأخيرها أو تأجيلها بمبررات أيديولوجية، ولا يسعه التستر خلف أهداف نهائية كإقامة دولة الله في الأرض أو إقامة الدولة القومية الواحدة.

يغلب على قيادات الحركات الإسلامية" المرشد العام – الولي الفقيه "طابع المظهر الأوتوقراطي لما له من قدرة على المراقبة المباشرة وضمان الولاء والطاعة ومركزية القرار، وتلك أمور تتربى عليها أجيال الدعوة وأنصار الحراك السياسي الإسلامي مع مسحة من الأبوية والتعامل الأخوي السطحي لاقترانه بالدمج الفكري والانضباط التنظيمي. وتقرب التربية الدينية الفرد من حب العدل واستعداء الظلم، وتبني قيم المعاملات الأخلاقية المرسخة للصدق والوفاء والإحسان والأمانة، فالطهرانية الفردية المنبثقة عن مراقبة الخالق لعباده وقربه منهم تساهم إلى حد كبير في إقامة منظومة أخلاقية اجتماعية تؤمن الاستقرار للجماعة وتجنبها إمكانية التفكك والتشتت. لكنها تقصر جل تلك المثاليات في دائرة التشريع الديني والمنظومة المذهبية، وتبدأ تتكسر تلك المدرسة الأخلاقية على صخرة الأصولية السياسية مطيحة بالمبادئ الأولية الإنسانية لصالح قواعد شرعية صارمة تنزع عن

الإنسان صفته الآدمية ما لم ينطوي تحت لواء الإسلام فالناس إما مسلمون بالضوابط والقيود التي يحددها التنظيم أو الحزب أو المذهب وإما جاهليون ومخالفون يجب تغييرهم أو محاربتهم حتى ولو كانوا مسلمين ويعلنون ولاءهم التام لله ورسوله ولرسالة السماء الخالدة، فالمعيار الحق هو ما توافق علية المحازبون وأبناء الطائفة أو المذهب وكل من لا تنطبق عليهم الشروط هم في خانة الخارجين عن الدين أو على الأقل من الفسقة والضالين. ربما كانت تلك الخطيئة الكبرى التي وقع فيها تنظيم الإخوان المسلمين الذي تولى مقاليد الحكم بعد ثورة 25 يناير بعد انتخابات رئاسية واستفتاء على الدستور، وربما كان ذلك التقدير واحد من الأسباب الرئيسة التي أخرجت الناس ضدهم في 30 يونيو وتسبب في تبرير انتهاج أساليب تبدو للكثيرين لا ديمقراطية في الوصول لتغيير النظام.

الخلط بين القديم والحديث والاختلاف على الأولويات:

من الطبيعي بل والمبرر عودة أصحاب الدعوة إلى المنهج النبوي وسلوك السبيل الذي سلكه في بناء السلطة ومن ثمة النظام ومن ثمة الدولة حسب مفهومها المتناثر في ثنايا الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة، لكن الأمر محل المؤاخذة والنقد هو الاسقاط الكامل لتلك التجربة الفريدة القديمة على الراهن والمعاصر في زمن اختلفت وسائله وأدواته وحتى قيمه وتقاليده، فمثلا الرق والعبودية لم تكن في ذلك الوقت أمر شائن وتم السعي للتخلص منها بآليات مجتمعية وممارسات نموذجية فردية، أما في يومنا هذا فالعبودية مرفوضة نصا وشرعا وقانونا وحيثما وجدت هي مرفوضة ومخالفة للنظم والقوانين والقيم، فالإسقاط دون تطوير وتجديد لن يتيح نفس النتائج وذات المآلات لأن شروط التجربة تغيرت كما تغيرت عناصرها ومكوناتها، وخلال ذلك الزمن التاريخي الطويل اختلف الناس وتعددت توجهاتهم وانتماءاتهم وحتى عقائدهم وبات من المسلم به وجود أديان وطوائف ومذاهب عديدة ضمن الدين الواحد كما نشأ فكر جديد له حضور وشعبية محدودة لا يرى في الأديان ضرورة حياتية مركزية ولا يرى في تعاليم السماء فروضا ملزمة وفي ظل هذه الأجواء سيكون من العسير اسقاط تفاصيل التجربة القديمة الرائدة على المجتمعات المعاصرة فالدولة الحديثة تعترف بكل أبنائها كمواطنين كما تعترف

بحقوقهم الثقافية والقومية وحرية معتقداهم الدينية، ففي بلد مثل تركيا مثلا يشكل المسلمون فيه ما نسبته تتجاوز التسعين في المائة، هذا من حيث الظاهر، لكن من حيث الواقع هنا ما نسبته 12 إلى 15 بالمائة من سكان تركيا علويون يعتبرون أنفسهم دينا أخر غير ذلك الدين الذي تدين به أغلبية الأتراك، والسؤال المطروح هنا: هل يحق للأغلبية الحاكمة فرض عقائدها وأفكارها على الجميع أم لا بد من مراعاة حقوق الأقليات وفق دستور مدني ووفق مفهوم المواطنة والمشاركة السياسية للجميع؟ بدون شك فإن الشق الأخير من العرض هو ما يوافق علية الغالبية الساحقة من الأتراك بما فيهم عناصر حزب العدالة والتنمية الحاكم. وعليه فإننا نرى ضرورةً لحد أقصى من المرونة والانفتاح حيال نظريات وأنظمة الحكم في البلدان الإسلامية بما يتوافق مع اقرار الحقوق للجميع وإتاحة حيز واسع من الحرية وتنظيم العمل السياسي وفق مبادئ المواطنة والمساواة والديمقراطية ولا نرى في ذلك التوجه أية معارضة للحكم الإسلامي الرشيد.

الفكر السياسي للحركات الإسلامية لم يتغير ولم تتغير أصوله ومرجعياته ومازال أمينا على تجربة التأسيس ومراحل تطورها وفقا لحاجات الدعوة وظروف الجماعة، وهي في ذلك منسجمة مع مرجعيتها الأساسية المنبثقة من الكتاب والسنة وتراث السلف. ترتيب المراحل ليس إجباريا يحق للجماعة أن تختار الأنسب لظروفها وقد تجمع بين المراحل وقد تحرق بعضها. فالمرحلة السرية التي بدأت بها الدعوة ومن ثم انتقلت إلى الجهر بالدعوة السلمية وبعدها الصبر وكف الأذى تلتها مرحلة الإذن بالدفاع عن الذات وختمت بالجهاد الشامل حتى يسود شرع الله فوق كل أرض الله. ولا يوجد اتفاق فقهي ينظم طرائق التأسيس، فالفقه التراثي وجد في ظروف كانت الدولة قائمة والسلطان موجود ولم يدر بخاطر الفقهاء انتهاء دولة الخلافة والحاجة لجماعة جديدة تعمل من جديد لبناء الدولة أو إعادة الخلافة. لعلنا لا نبتعد عن الدقة إذا قلنا بأن من أوجد السند الشرعي لعمل الجماعات الإسلامية وفقا للسيرة النبوية هو سيد قطب في كتابه معالم في الطريق حيث تطرق إلى شرح تراتبية الدعوة وتسلسل مسيرها. فكانت نظرته واقعية، وأجل مطلب الجهاد إلى ما بعد التمكين. في الوقت الذي ترى فيه الجماعات السلفية الجهاد فرض عين وسبيل أولي لإقامة دولة الخلافة. الوعي السياسي لدى

جماعة الإخوان والبراغماتية الفكرية سمحت بتجميد فريضة الجهاد الداخلي بالسبيل الذي ذهب إليه سيد قطب، إلى أن فطن بعض أتباع الجماعة للحيلة الفقهية التي سهلت تأخير العمل المسلح وتجاوزت ذلك الاجتهاد بالعمل المسلح الداخلي مستندة لأقوال وتعاليم سيد نفسه بالولاء والبراء وتحديد مفهوم الجاهلية المستمر. ذلك المبدأ الواقعي في الحقيقة فيه معارضة فقهية وتخبط علمي ولا يقبل به أتباع السلفية الجهادية كون الترتيب الذي نزلت به الشريعة ليس ملزما والمأمور به إتباع الشريعة بعد كمالها وتمامها قبل وفاة النبي، فكما لا يصح العودة إلى ترتيب تحريم الخمور لا يجوز تأجيل الجهاد بذريعة التسلسل الدعوي في السيرة النبوية. ولعل تلك النقطة هي سبب الخلاف الأساس بين جماعة الإسلام السياسي وجماعات الحركة الجهادية السلفية.

لم يتمكن التنظير السياسي الديني من الخروج من قوقعة السلف والدائر ة المغلقة للنص، و لم يتحلى بالشجاعة الكافية للاعتراف للآخر بفضله في تأسيس وبناء العلوم البشرية الاجتماعية ومنها السياسية، وجهد المتنورون لأسلمة النظم السائدة والمسيطرة على الفضاء الثقافي في مراحل زمنية متوالية. فاشتراكية الإسلام لمصطفى السباعي والشورى قراطية لتوفيق الشاوي والديمقراطية الإسلامية لحسن الترابي، شعارات صورية جاءت تلبية لمتطلبات العصر ومستجدات الحداثة، وكانت على الدوام محاولة من أجل التأصيل التاريخي واستحضار التجربة التراثية كمفهوم متسق ومستلزمات العصرنة، وهي في كل الأحوال جهود محمودة لكنها في صلب الموضوع لم تتمكن من تأصيل تلك المقارنات وإسنادها بالدلائل الشرعية التي تسمح للعامة بقبولها كمسائل إسلامية، وتكبد البحاثة الإسلاميون عناء شديدا لجلب السند الشرعي من النص التاريخي، كوثائق مكتوبة أو ممارسات عملية، وكانت محاولات مهمة أثبتت أنها قادرة على تأكيد وجود تقدم يحقق المصالحة بين الإسلام والحداثة. إلا أن تلك المحاولات تظل مهددة بضعف أدلتها المباشرة في مواجهة صرامة وصلابة الحجج النصية والأصولية لدعاة النهج الاستدلالي السلفي المتمكن من لوازم العلوم الشرعية والآخذ بنواصي التجربة النبوي. وربما يكون الحل في إعادة تأسيس الأصول وإنتاج علوم خاصة بالتجديد والإصلاح مستفيدا من التجارب التاريخية والمعاصرة (راجع كتابنا: المصالحة مع العقل: مقدمة في علم الإصلاح والتجديد)

الشورى وولاية الأمة على نفسها:

ولاية الأمة على نفسها أقرب المصطلحات الإسلامية من مبدأ الديمقراطية، ولعل أهم دليل على شرعية تلك المقولة الحديث النبوي: إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الأعظم)[10] ولا يوجد لذلك المبدأ سند تاريخي أو نصي لدى أهل السنة، و لم تثبت المعالجات التراثية للحديث، إثباتا وتفسيرا أية تداعيات لدلالاته في أنظمة الحكم ويبقى شعارا صوريا لا سبيل لتطبيقه خاصة مع استحالة إجماع الأمة التي لم تجمع إلا على بعض الأساسيات في التوحيد والأركان. ولا يعتد به في نظريات الحكم السلطانية التي ركزت على مبدأي الكفاية والشوكة - كما يقول الدكتور رضوان السيد - وتعنيان تحقيق الاستقرار وقمع الفتن الداخلية وصد الأعداء الخارجيين. ويعتمد منظرو الفقه السياسي الشيعي على الدليل العقلي لإثبات ذلك المبدأ، ويستخدمون البرهان العكسي أي لا يوجد دليل شرعي يعارض المبدأ المذكور، انطلاقا من هذه الزاوية وجدت الإمكانية النظرية لتطبيق آلياتٍ ديمقراطية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي اتبعت أسلوبا انتقائيا حيال المشاركة السياسية. فانتفاء المعارضة السياسية والتحكم بأسماء المرشحين كممثلين للمرؤوسين بحيث لا يقبل سوى العناصر المتوافقة ورأي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية ويستبعد من لا يرضى عنه الحرس الثوري بل يصل إلى سدة الحكم من تريده قادة الحرس الثوري ومجلس صيانة الدستور الخاضع للولي الفقيه وتتم العملية الديمقراطية وفق حدود ضيقة وهوامش حرية فكرية شبه معدومة. وتشوب الممارسة الديمقراطية الإيرانية عيوب جوهرية تتمثل في إقصاء الرأي الآخر وتهميش قوميات ومذاهب دينية تتباين عقائدها وعقيدة ولاية الفقيه الدستورية. يصف مالك بن نبي الأربعين عاما من دولة النبوية والخلافة الراشدة بفترة التخلق الديمقراطي(ففي هذه المدة وضعت الأصول النفسية لتكوّن الأساس المعنوي للديمقراطية الإسلامية) وتحتاج تلك المقولة إلى الكثير من الدعم والتأييد والإثبات. ما سعي التيار الليبرالي الديني إلا في هذا المحور كسبيل لتقديم مقاربة تدمج الحداثة السياسية في الدين. إن اقرار مبدأ ولاية الأمة على نفسها حسب ما نرى ليس أمر معجز أو مسألة بعيدة المنال، فنص الحديث النبوي عليكم بالسواد الأعظم يحتمل أكثر من تأويل. فوفقا لتفسير سلفي يتعاضد الحديث مع أحاديث

أخرى كحديث (من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم ويفرق جماعتكم فاقتلوه) وهذا حديث تعددت رواياته وأسانيده كلها جاءت عن صحابـــي واحد هو عرفجة بن شريح وبهذا الفهم يفسر معنى الســـواد الأعظـــم، فيكون أمر الأمة منبثق وملتزم بأمر الأكثرية الساحقة، لكنـــه لا يعتـــرف للبقيـــة المخالفة مهما بلغت من عدد بالحق في المخالفة أو الخروج عن الحكـــم القســـري للأكثرية وبهذا الفهم يجير الحديث لصالح مفهوم الاقصاء والإكراه والجبر في الالتزام بالحكم السياسي القائم، أما بحسب فهم تأويلي مستفيد من أولويات الرسالة بأنهـــا نظام لكل الناس وأنها إرادة أخلاقية ورحمة مهداة للعالمين وسعت كل شيء حـــتى الحيوان والجماد.

﴿... وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ...﴾ سورة الأعراف من الآية 156 يمكننـــا تفسير الحديث بالقول أن الأمة تمتلك من سداد الرأي والحكمة ما يؤهلها للوصول إلى الصواب والحق وأن الأكثرية الساحقة أي السواد الأعظم من الأمة يمتلك تلك الميزة في حال تفرقت الأمة أو اختلفت فيما بينها فيكون مجموع توجهاتها هو الحق والصواب، أي لن يكون الحق في طرف دون آخر بل هو بين الأطـــراف جميعـــا، ويمكن تطبيق هذا الفهم خاصة في الأمور الحياتية والمعاشية كالاقتصاد والسياســـة والاجتماع ويمتنع تطبيقه على الأمور الاعتقادية وفقه العبادات. قد يبـــدو ذلـــك الفهم مستهجنا أو مستجدا لكنه في الواقع مخرج ايجابـــي لإيجاد الســـند النصـــي لكثير من تطبيقات الديمقراطية، ولا يصح القول هنا بأن حديث واحد أو منفردا لا يملك كل تلك القوة والتأثير فحديث لا وصية لوارث نص وحيد يعارض في ظاهرة نصوصا أقوى وأثقل لكن الأمة أخذته بالإيجاب والقبول رغم سنده الضعيف وبات قاعدة أساسية تنطلق منها أحكام وقوانين، إذن قوة الـــنص تكتســـب بـــالتطبيق والإقرار أيضا وليس بالسند فقط خاصة في أمور الدنيا ومنها السياسة بكل تأكيـــد مع الاعتراف بالجانب الشرعي فيها وما حديث (أنتم أعلم بـــأمور دنيـــاكم) إلا واحد من النصوص الفريدة الهامة يساهم فهمها العميق في تحقيق توافق موزون بين الديني والدنيوي.

تعتبر الشورى كفكرة ومبدأ من أهم الركائز النظرية لقيام ديمقراطية إسلامية يستشهد بها جل الدارسين وتركز جماعة الإخوان المسلمين على الدمج بينها وبـــين

الديمقراطية كدليل شرعي وسند سلفي لمشاركاتها في البرلمانات العربية. لا يفيد كثيرا حشد الأدلة والاستدلالات النصية لوجود الشورى، فهي ثابتة بالنص القرآني والممارسة النبوية. لكن الاستقراء التاريخي لا يظهر مقاربة عملية تذكر بينها وبين تدخل الناس في انتخاب رؤسائهم وممثليهم و لم يساهم مفهوم الشورى في تطوير وترسيخ المشاركة السياسية للأمة وفي صياغة وتكوين الدولة حيث حلت الدولة السلطانية وهيمنت وسادت لعهود طويلة في تاريخ الاجتماع السياسي الإسلامي، وهي الدولة التي يكون فيها السلطان هو كل شيء ولا مكان فيها لمفهوم الأمة..

لهذا فإن مفهوم الشورى وصل إلينا وهو مفرغ من المحتوى السياسي والقانوني، ويفتقد إلى التطبيقات والتجارب الشفافة والخلاقة، و لم يتطور بطريقة مؤسساتية تتحدد فيه الآليات والطرائق العملية، وتتكشف فيه المضامين والأبعاد السياسية والقانونية والأخلاقية)[11].

وصفة إسبوزيتو لعالم إسلامي ديمقراطي:

جون ل إسبوزيتو[12] واحدا من أكبر المرجعيات الأميركية حول الإسلام. أستاذ جامعي والمدير المؤسس لمركز الأمير الوليد بن طلال للتفاهم المسلم - المسيحي بجامعة جورجتاون مؤلف مشارك لكتاب "من يتكلم لصالح الإسلام، ما يفكر به مليار مسلم" مع الدكتورة داليا المجاهد. وألف مع جون فولي كتاب الإسلام والديمقراطية. ومؤلف كتاب التهديد الإسلامي حقيقة أم خرافة وكتاب الحرب غير المقدسة الإرهاب باسم الإسلام ويعتبر خبيرا في الجماعات الإسلامية وموضوعيا في مقارباته الاجتماعية.

من خلال إطلاع واسع وعميق على الثقافة الإسلامية ومعرفة خبيرة بفكر الإسلام السياسي وكعالم اجتماع وباحث في علم الأديان المقارن يقدم جون أسبوزيتو رؤيته لبناء الثقة بين الإسلام والمسلمين من جهة وبين الانخراط في عالم تعصف به رياح العولمة وتجتاحه نسائم الديمقراطية. ولأطروحاته أهمية خاصة حسب تقديرنا في المجال النظري والبحثي إلا أنها محدودة التأثير على الواقع الإسلامي الداخلي وعسانا لا نبتعد عن الواقعية إذا افترضنا التغيير الحاصل في الاتجاه المعاكس فالغربيون هم من بدل نظرته ابتعادا عن الوسط يمينا ويسارا. حيث

بات الاستشراق الحديث في غالبيته إما سلبيا لا يرى سوى التجربة الغربية بتفصيلاتها حلا للأزمة الحضارية الإسلامية. أو متعاطفا يقبل المسلمين كما هم شرط عدم تهديدهم لأمن ومصالح الغرب وليمارسوا ما أرادوا من أنظمة يروها مناسبة لشعوبهم مهما بلغ تخلفها وجمودها. تقدير الإسلاميين لإسبوزيتو عائد بدرجة كبيرة لانتقاده لسياسات الإدارة الأمريكية السابقة وتعاطفه مع القضية الفلسطينية، وعدم قناعته بصراع الحضارات. ودعوته الدائمة لتفهم مشاكل العالم الإسلامي والبعد عن رؤية شمولية تجمع المسلمين في خانة واحدة. ولعلنا نقترب من الواقعية إذا أدركنا أن قرابة الثلاثين عام الماضية وهي مدة إصدارات إسبوزيتو شهدت تطورا وتصاعدا لحركات التطرف وميلا أكثر من عامة المسلمين قبالة التشدد والتزمت كمفهوم ألصق بالإسلام الصحيح. لقد استطاعت الحركات الإسلامية إثبات وجودها وفرضت نفسها كمؤثر حقيقي على الساحة الاجتماعية والسياسية العربية. أرغمت الدارسين الغربيين على محاولة إعادة فهم الدين وربما تفصيله بما يتوافق ومنطق حوار وتكامل الحضارات وهذا جزء مهم من عمل البروفسور إسبوزيتو الذي يدعو بداية إلى (قراءة الكتب السماوية ضمن المفاهيم الاجتماعية والسياسية التي نزلت فيها... جرى عبر التاريخ استخدام الكتب السماوية اليهودية والمسيحية والمسلمة وأسيء استخدامها، وجرى تفسيرها وسوء تفسيرها لتبرير النضال من أجل المقاومة والتحرير، والتطرف والإرهاب والحروب المقدسة وغير المقدسة. فالدين يوفر مصدراً قوياً للسلطة والمعنى والشرعية.)(13) كما يطالب بربط الإسلام مباشرة بالمشكلات السياسية والاقتصادية وتجنب تجميد مفهومه وفقا لرؤية وقناعة المتطرفين ومحاورة من يساورهم القلق من الديمقراطية وعدم تهميش الدين عند الحديث عنها وتشجيع التعددية حتى إذا كان معناها تأييد الأحزاب الدينية. وقراءة الحركات الإسلامية في ضوء علاقاتها الاجتماعية والسياسية وضمن بيئتها وظرفها الاقتصادي. ويرى البروفسور مع الدكتورة مجاهد في تحليلهما لنتائج الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة غلوب لقياس الرأي العام الإسلامي على مدى ستة أعوام شمل أكثر من 35 دولة إسلامية وأكثر من خمسين ألف مسلم في أنحاء العالم، أن 92%من المسلمين هم من المعتدلين، وأن غالبيتهم تفضل الحكم الديمقراطي الذي يأخذ في الاعتبار قيمهم الدينية وعدم تطلعهم لحكم

رجال الدين. وأعربت تلك الغالبية عن مساندتهم لحرية التعبير وتطلعهم لدساتير جديدة في بلادهم تكفل الحق[14].

كما يشارك إسبوزيتو الدكتورة اليزابت شاكمن هيرد من جامعة نورث وسترن الرأي في تطوير ممارسة مشروعة للديمقراطية تتفادى شرك العلمانية والشمولية الإسلامية العنيفة، وإعادة التفاوض حول الموقف الديمقراطي ليتلاءم مع المفاهيم والتطبيقات البديلة بما يسمح بإيقاف تصاعد الحركات الإسلامية المتشددة ودمج تقاليد الحكم المحلية في ذلك الموقف. التدين ليس بالضرورة غير متوافق مع الديمقراطية. وتعديل العلمنة بحيث لا ترتبط بمعارضة عمياء للدين ولا سيما الإسلام وتجنب الوصف الشمولي له على أنه دين حرب وقتال، وتحميل الحكومات العلمانية التبعية في تصاعد تطرف حركات الإسلام السياسي.

إن الديمقراطية التي يصفها عديد الباحثين الغربيين ومنهم جون إسبوزيتو هي في الواقع صيغة الحل الوسط وخطوة إيجابية نحو تغيير معرفي ثقافي ضروري لكنها في الحقيقة ابتعاد عن مكامن الخطر أي عدم تعرضه لتفسيرات النصوص والجدل الفقهي والأصولي بين الإسلاميين حول الديمقراطية وتوافقها مع ظاهر الدين الإسلامي وجوهره وتجاوز لجوهر الديمقراطية ومبادئها وحتى مضامينها أي ابتعاده عن الديمقراطية الليبرالية ولوازم تطبيقها من اقتصاد السوق وإتاحة الحريات الخاصة والعامة واعترافها بحقوق الأقليات، وهي أمور جوهرية لن تنحل بمجرد الاقرار بالديمقراطية التوافقية أو ديمقراطية المحاصصة الطائفية التي تمثل حلا مؤقتا قابل للتمزق والتفتت في أية لحظة كما هو الحال في العراق ولبنان. ويحمل فكر اسبوزيتو انحيازا واضحا للفكر السياسي الإسلامي التوفيقي، ولا يعالج الأزمة من أساسها المعرفي. إنها محاولة لإدخال المسلمين عالم العقلانية والحداثة والتقدم دون المرور بمراحل التنوير والإصلاح. لقد باءت محاولات الإصلاحيين من إسلاميين وليبراليين بفشل متعدد المستويات وخالفت الوقائع كل التوقعات بقرب تجاوز ثقل الماضي بتثبيت السلفية الثقافية المهيمنة على الخافية الجماعية للمجتمعات العربية بما يمنع قبولها أو دخولها عتبة العصرنة بما تعنيه من تقدم علمي وفكري منتج لا يقف موقف المتفرج المذهول أو المستهلك الجاحد، ولكن بدون شك تشكل ظاهرة اسبوزيتو خطوة هامة في تعريف الغرب بالإسلام وإمكانية اقامة حوار حقيقي بين

الغرب من جهة وبين الإسلاميين الديمقراطيين وتمكينهم من تطبق أفكارهم وتفسيراقم الجوهرية للإسلام.

قيم ديمقراطية جوهرية وعيوب أيضا:

التمييز المدرسي في قضية الديمقراطية يفرض تبسيطا لها وفق محاور ثلاثة:

1- الآليات الإجرائية
2- المبادئ الأساسية
3- المضامين ومكونات

وتحددها أبعاد ثلاثة:

1- احترم الحقوق الأساسية
2- المواطنة أو المواطنية
3- الصفة التمثيلية للزعماء

"لا وجود للديمقراطية إذا كان قسم كبير من المحكومين لا يملك حق التصويت فعندما تحرم النساء من حق التصويت يعني أن نصف المجتمع خارج اللعبة الديمقراطية ما يعني تاليا انتفاء الديمقراطية من أصلها. و

"الديمقراطية سعي للتوفيق ما بين الحرية الخاصة والاندماج الاجتماعي. أو بين الذات والعقل في حال المجتمعات الحديثة"

"لا يسع فكرة الديمقراطية أن تكون منفصلة عن فكرة الحقوق ولا يمكن لها بالتالي أن تقتصر على مسألة حكومة الأغلبية.. إذن لا يسع الديمقراطية أن تقتصر على أنظمة عامة وتعريف للسلطات أو حتى على مبدأ انتخاب القادة انتخابات حرة في فترات منتظمة فهي لا تقبل الفصل عن نظرية للقانون وعن تطبيق له"

المساواة السياسية التي لا يسع الديمقراطية أن توجد بدونها، ليست فقط منح نفس الحقوق لكافة المواطنين إنها وسيلة لمقاصة التباينات الاجتماعية باسم الحقوق الأخلاقية.

"الديمقراطية يغدو لها وجود حين ينشأ مدى سياسي يحمي حقوق المواطنين من جبروت الدولة. حتى يجري الاعتراف بالمسافة الفاصلة ما بين الدولة والحياة الخاصة ويجري ضمانها عبر مؤسسات سياسية وقانونية"[15].

توصيف القيم الإنسانية والأفكار والمبادئ والثقافات ومن ثمة تصنيفها كجوهر للأديان أو الأعراق فضيلة أولية وجسر عبور للارتقاء بها لتصبح قيما إنسانية وأخلاقية، وكلما ضاق خناق التحديد والتوصيف طبقا لانتماءات وجدانية وتاريخية غدت خاصة بعقيدة وقوم، انتقلت لتصبح مزايا فخرية وحقوق ذاتية تملى على الآخرين ويطلب منهم تمثلها والخضوع لها. الأفكار الإنسانية ليست ملكا لأحد ولا وصاية قسرية لدين أو قوم عليها ولا يستطيع أحد حصر مصدرها بأمة أو عرق أو دين بذاته دون غيره من الثقافات الإنسانية بل بمجموعها دون تمييز أو إقصاء، من هنا كانت إشكالية الفكر الديني مع الإنسان والقيم. ويصعب كثيرا تحرير العقل ليحلق في فضاءات الحكمة والحقيقة طالما أثقل بمرجعيات تاريخية ملزمة ووصائية تحجر عليه التفكير والتحليق في ملكوت السماوات والأرض.

للديمقراطية استحقاقات رئيسة لا وجود لها بدونها. وتتحول آلياتها التي هي محل قبول ورضا عند أكثرية الحركات السياسية الدينية إلى وسيلة عبور تدمر النظام الديمقراطي وتستبدله بأوليغاريشية ذات مرجعية انتخابية، وإذا كانت تلك النقطة من عيوب الديمقراطية تاريخيا فان بيان مواصفات النظام الديمقراطي وكيف يمكن أن يكفل حقوق الإنسان إلى جانب ضمان حقوق الأقليات بين الثقافة الدينية السائدة ومتطلبات الدولة الحديثة وكفالة حقوق المرأة وحرية الإبداع الأدبي والعلمي في ظل حكم ديمقراطي تساهم بصورة فعالة بتجنب مزالق تضيق المفهوم المسبب لانحدار حكم الأغلبية إلى استبداد الأكثرية.

إن الوصفات الغربية لأنظمة اجتماعية مفصلة حسب قياس الجماعات الدينية ذات الأكثرية الشعبية في بلدالها هدفت إلى احتواء الإسلام السياسي وتجنيب الشعوب ويلات الحكم الاستبدادي الذي عانت منه طويلا، وغفلت عن طبيعة البنية العقائدية الجوهرية للتفكير الديني متجاهلة نقاط الإئتلاف والاختلاف في مسائل حوار الديمقراطية والإسلام، في مسعى سياسي لقبول الشكل دون الإقرار بالمبادئ والمضامين. واعتمدت كثيرا على تصريحات انتقائية وأجوبة مصطنعة يصدرها زعماء سياسيون حسب طبيعة المكان والزمان. ولن تدل استطلاعات الرأي عن حقيقة التوجهات الشعبية ما لم تبدأ من السؤال عن الحريات الأساسية وحقوق المرأة. لقد بينت استطلاعات حول الحرية الدينية إلى أي مدى تتجافى

الثقافة السائدة مع حق الإنسان باختيار عقيدته ودينه متجاهلة حقيقة قرآنية لا لبس فيها **﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ...﴾** سورة البقرة الآية 256.

وبالرغم من التمييز الضروري بين التدين الشعبي المائل نحو الاعتدال والوسطية المقترن بالتيار المشايخي الموالي لأنظمة الاستبداد تاريخيا والمتلون سياسيا بما يناسب مصالحه واستمرار هيمنته على العامة، وبين حركات الإسلام السياسي المعارضة تاريخيا للأنظمة العلمانية المائل بطبيعته نحو استخدام الوسائل المتاحة في الوصول إلى السلطة عبر صراع فكري وسياسي وأحيانا صدام مع أطراف النزاع حول امتلاك سلطة الحكم، وبالرغم من التطور الذي فرضته انعكاسات الانفتاح الحركي والفكري للإسلام السياسي على الآخر وممارسته الديمقراطية، فإن البنية الفكرية والحركية لأحزاب وتنظيمات إسلامية سياسية استمرت بانحيازها المبدئي لفكرة ضرورة الوصول لسدة الحكم وامتلاك زمام الأمور بالوسائل الممكنة ومحاولة الاستمرار بالسيطرة على سلطة تم الوصول إليها بالوسائل الديمقراطية، فمعارضة حركات وتنظيمات الإسلام السياسي للأنظمة العلمانية وشبيهتها تمت بأساليب متعددة فتم تحريك آليات السلطة بآليات استبدادية أساسها الاعتقال الطويل الأمد والتصفية الجسدية والإقصاء التام للمخالف، وقامت بالانفراد باتخاذ وبتطبيق القرارات، وتخوين المخالف وتقديم مصلحة القوى الحاكمة على مصالح البلاد سمات أبرزها الأشكال المتمكنة من الحكم طبقا لمنظومة السياسة الشمولية التي تنضوي تحت عباءتها بعض أحزاب الإسلام السياسي. يبرز للمقارنة أمامنا التيار النخبوي الثقافي الديني ألإصلاحي الساعي إلى أسلمة الحداثة والنظم الاجتماعية، أي تحقيق المصالحة مع التطور والتقدم وفق عقلية أسبقية مسلمي السلف تحديدا في كافة ميادين الحضارة الإنسانية، هذا التصور يحمل في طياته ايجابية وخطوة نحو الأمام بعدم نبذه لقيم العصرنة والتحديث إلا أن ما يعيق تحوله لنظرية وممارسة هو إصراره على تمام وكمال الأمر أي قصر الاجتهاد على حواشي النص وعدم الجرأة على الدخول في أبحاث جدية حول جدلية الأصالة والمعاصرة، هذه القناعة تشكل أزمة بين القراءة التمجيدية والانتقائية التاريخية التحليلية لمسيرة التراث الديني وبين الحقيقة الموضوعية المتطلبة لمقاربة نقدية وتحليل علمي محايد لا يبدأ من تسخيف الفكر الديني أو وصفة بدغمائية شمولية باعتباره فكرا مناقضا للعقل بل بالاعتراف

بالحضارة والثقافة المنبثقة من الفكر الديني وانجازات المسلمين الحضارية، من هنا فإن العمل على النقد الإبداعي لبنية الفكر والثقافة المهيمنة على المجتمعات الإسلامية سيكون مفيدا للبدء في تمثل القيم الإنسانية مقترنة مع انتماءاتها القومية والدينية، وسيكون من المضر بشدة أيضا لمحاولات دمقرطة المجتمعات المحافظة عزل أو انفصال مبادئ ومفاهيم العلمنة والعقلنة عن الموروثات التاريخية الإيمانية والثقافية، فالتجارب التنويرية والإصلاحية تاريخا كان لها فضل كبير رغم تأثيراتها المحدودة في الثقافة العامة، فالناس في المجتمعات المترابطة حول قيم ماضوية وتراثية أعداء لما يطرح من الخارج من حيث المبدأ، فإذا ما تم طرح قيم ومبادئ حقوق الإنسان ومفاهيم ومصطلحات الديمقراطية وثقافتها كرسالة من الآخر المتباين سياسيا وثقافيا، ناهيك عن تباينه عقائديا سيتم رفض ما يعرض بصورة فورية مهما سعت المحاولة لإقناع الناس بمزايا وفضائل وحسنات تلك الرسالة، أما حين يمتلك أصحاب المشروع التقدمي الحداثي القدرة على تحميل النظريات الإنسانية ومقاربتها مقاربة داخلية، ستكون المهمة أصدق وأكثر صلة بالمجتمع ومكوناته.

السؤال الكبير الذي يطرح ذاته هنا هو هل حقا هناك صلة في ما بين مضامين العقلنة والحداثة وما بين المنظومة الثقافية والفكرية الموروثة المتمكنة من الوعي والمسيطرة على آليات التفكير وإنتاج المعرفة؟

والجواب نعم بكل تأكيد خاصة إذا وضعت خطط بحثية وأسس لدراسات منهجية تصلح لتكون قواعد ومناهج للمصالحة مع العقل وإفساح المجال لحرية التفكير والخروج من قوقعة التقليد والعجز المفترض.

الهوامش والمراجع والمصادر:

1. قصة الحضارة صفحة 2307
2. يوسف القرضاوي: من محاذير التفسير سوء التأويل: مجلة: إسلامية المعرفة العدد 8
3. آلان تورين ما الديمقراطية صفحة 11 ترجمة عبود كاسوحة: مع بعض التصرف الـذي اقتضاه توضيح المعنى المقصود
4. الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف: فصل وليد نويهض صفحة 32. عن موقع الجزيرة
5. تجمع اليسار الماركسي في سوريا: تيم: كلنا شركاء 09/3/15 مشروع المهمات البرنامجية المرحلية
6. ما الديمقراطية آلان تايلور المقدمة صفحة 6
7. مقولة شهيرة استخدمها ابن تيمية في جواز فرض السلطة أو الوصول إليها بالقوة ونسبها إلى الخليفة عثمان بن عفان وهي محل قبول ورضا من فقهاء الإسلام السياسي
8. حوار الدولة والدين: سمير أمين، برهان غليون صفحة 127
9. المصدر السابق صفحة 121 برهان غليون
10. حديث ضعيف أختلف في صحته وحسن الألباني جزأه الأول، لوروده من عدة طرق. والإجماع حجة فقهية في تثبيت أدلة الأحكام لكن غير واقعي لكثير من الأسباب.
11. الفكر الإسلامي المعاصر ومسألة الديمقراطية: الشورى بين النص والتجربـة التاريخيـة: زكي الميلاد رئيس تحرير مجلة الكلمة السعودية. مركز القدس للدراسات السياسية
12. يعمل جون ل. إسبوزيتو أستاذاً جامعياً في علم الأديان والدراسات الإسلامية والشؤون الدولية في جامعة جورج تاون، وهو مؤسس ومدير مركز التفاهم الإسلامي المسيحي في الجامعة نفسها، كما يدّرس التاريخ والشؤون الدولية في كلية والش للخدمة الخارجية. وقد عمل في كلية الصليب المقدس وشغل عدة مناصب فكان أستاذاً لدراسات الشرق الأوسط، ومديراً لإدارة الدراسات الدينية، ومديراً لمركز الدراسات الدولية. تتمحـور اهتمامات إسبوزيتو البحثية حول الإسلام والإسلام السياسي، وتـأثيرات الحركـات الإسلامية في المنطقة الممتدة من شمال أفريقيا حتى جنوب شرق آسـيا، وبالإضـافة إلى عمله ألأكاديمي يعمل إسبوزيتو مديراً لتحرير موسوعة أكسفورد للعـالم الإسـلامي الحديث (4 أجزاء)، وموسوعة أكسفورد لتاريخ الإسلام وقاموس أكسفورد الإسلامي. ونشر نحو ثلاثين كتابا في مجال اختصاصه...
13. جون إسبوزيتو: الإسلام والعنف
14. من الذي يتحدث باسم الإسلام ما الذي يفكر به ألف مليون مسلم: جون إسبوزيتو - داليا مجاهد
15. مقتطفات من كتاب آلان تورين ما الديمقراطية

الفصل الثالث

إشكالية القيم والمفاهيم
الدولة والديمقراطية والحرية

قضية الحرية في ظل أنظمة
ما بعد الثورة

تأسست الانتفاضات الجماهيرية الثورية تاريخيا على قيم ومفاهيم مشـــتركة، هي في الأساس قيم الحرية والعدالة والمساواة والاستقلال في مواجهة ظلم اجتماعي واستبداد سياسي أو ديني، واحتلال داخلي كان أم خارجي، وجاءت التصـــورات العامة لمفاهيم تلك القيم متشابهة حيثما تنقلت عبر أمكنة وأزمنة متفرقة ومتعاقبـــة، إلا أن الرؤى الداخلية التفصيلية وتطبيقاتها العملية في الدولة والمجتمع جاءت متفاوتة بل ومتباينة لحد التناقض والتضاد.

تبدو للوهلة الأولى التغييرات الثورية في مجتمعات الربيع العربية ســطحية لم تتجاوز سوى تغييرا جزئيا في سلطات وأنظمة الحكم السياسية، بحيث لم تـــزل عديد القوى السياسية التي كانت مؤثرة سابقا موجودة على الساحة السياسية بل وفاعلة أكثر من أي زمن مضى. ففي مصر أسفرت الانتخابات الرئاســية عــن تفوق طفيف لمرشح الإخوان المسلمين على رجل الدولة العســكري في نظــام مبارك اللواء أحمد شفيق آخر رئيس للوزراء في زمن ما قبل الثورة، وإذا علمنـــا بأن جماعة الإخوان المسلمين كانت مشاركة بفاعلية في العملية السياسية خـــلال عهود الاستبداد، حيث تراوحت حصتها من مقاعد مجلس الشعب المصري حوالي 25 بالمائة عبر دورات انتخابية عدة؛ يمكننا هنا تبصر حقيقة أن الشكل السياسي والاجتماعي لمصر الدولة والمجتمع لم يحقق قفزة واسعة خارج منظومـــة الســـائد والمستقر في المكون الفكري والقيمي والسياسي لما قبل الثورة، ولا يشكل هـــذا انتقاصا أو تقليلا من شأن التغيير الناتج عن الانتفاضة الثورية المصرية بقدر مـــا يعين على فهم أعمق للآليات ومآلات التغيير. وإذا كانت التطورات العاصـــفة الجارية منذ 30 حزيران 2013 أزاحت الإخوان المسلمين عـــن ســـدة الحكـــم وأطاحت بالرئيس المنتخب، فإن التبدل الحاصل في مصر اليوم هو في الواقع تحول مفاجئ - لكنه مبرر بذرائع وحجج ومفهوم كما سيظهر تاليا - برز ســـريعا في توجهات ورغبات الشارع المصري ولا يمكن التأكد من الوضع الذي ستســـتقر عليه الأمور لكننا بكل تأكيد نستشعر حيوية سياسية شعبية ومجتمعية، كمـــا لا

يمكننا إلا الوقوف طويلا عند الوسائل التي أطاحت برئيس منتخب وبدستور نال أغلبية شعبية.

إشكالية الديمقراطية الثورة ستحمي الديمقراطية:

أبانت التجربة الديمقراطية لبلدان الربيع العربـــي عن تقدم ملحوظ لأكثريـــة سياسية صبغتها الرئيسة اقترانها بل وانبثاقها من رحم تجارب الإسلام السياســـي، المحتوى في جله داخل فكر ديني سياسي وسطي منفتح علـــى قـــدر كـــبير مـــن البراغماتية، ومتخليا لحد معقول عن الأيديولوجية الدينية المعيقة لقيـــام مجتمعـــات سياسية مدنية، قادرة على بناء توافق بين الالتزام الديني الشخصي وبين تحـــديات الحكم ومتطلباته الواقعة خارج منظومة المرجعية الدينية في تفصيلاتها الكلية.

ولما كانت الممارسة الديمقراطية وليدة لا تمتد جذورها عميقـــا في التـــاريخ الحديث للدول العربية موطن الثورات فلقد سبقت الممارسة الثقافـــة، وانخرطـــت جموع الناخبين في عملية تنافسية، مندفعة برغبة جامحة ومشاعر متأججة نحو القيام بفعل حقيقي يترتب عليه مستقبل الأجيال الحالية واللاحقة. والحـــق يقـــال فـــإن الجموع الناخبة لم تعرف في سياق ممارستها السياسية الضـــحلة في ظـــل عهـــود الاستبداد سوى تيارين رئيسيين وثالث هامشي، 1 - فتيار الدولة المتمثل بفكـــرة النظام الحاكم وكيان الدولة المشتمل على القوة القادرة على فرض الأمن وحمايـــة الحدود وتأمين الاستقرار والحد الأدنى من متطلبات الحياة الضـــرورية، ولمفهـــوم الدولة الشعبـــي اقتران بالهيبة والسمعة التاريخية العالية، فالدولة بمفهومها الشعبـــي تعني الوطن والتاريخ كما تعني جملة الأنظمة المدنيـــة الضـــابطة لإيقـــاع الحيـــاة الاجتماعية والاقتصادية كالأمن والشرطة والقضاء وكافة المؤسســـات الحكوميـــة الاقتصادية، كالمصانع والمقار الحكومية الرسمية والقطاع الطبـــي وغيره من مظاهر الحكم والتحكم. كما تعني في وعي الجماهير المؤسسة العسكرية الـــتي حكمـــت لعقود طويلة وأدارت المرحلة الانتقالية وما زالت العنصر الأهم حـــتى اللحظـــة في تطور المجريات الميدانية، من هنا جاء رسوخ أهمية تيار الدولة المتداخل مـــع نظـــام الحكم بصرف النظر عن معاني الاستبداد أو الديمقراطية. ويشكل الكيان المعنـــوي للدولة أهمية خاصة لدى الأقليات الدينية وحتى العرقية في المجتمعات العربية فهؤلاء

موالون تقليديون وانحازوا بالممارسة الديمقراطية لقيمة الدولة ومن يمثلها وكان سيستمر تأثيرهم الفاعل في صناعة النظم السياسية ما بعد الثورة وهذا في الواقع من فضائل الديمقراطية ومن فضائل الثورة أيضا.

2 - الثاني هو التيار الديني، شعبيا كان أم نخبويا، وتشكل مؤسسة الأزهر بعلمائها ومشايخها وتاريخها العريق جزء هاما من ذلك التيار، كما تشكل جزءا طبيعيا من مفهوم الدولة في الرؤية الشعبية لمفهوم الدولة، وانضم إلى التيار الديني السياسي في العقود الثلاثة الماضية الموجة السلفية العالية التي باتت جزءا فاعلا في الحراك السياسي والاجتماعي العربي واقتطعت شريحة انتخابية لا يستهان بها، وأنشأت أحزابا وتجمعات مؤثرة في الرأي العام، ولقد انقسم التيار الديني شاقوليا في عهود الاستبداد، فمؤسسة الأزهر والسلفيون هو موالون تقليديون أو محايدون سلبيون، في حين كان الإخوان ودعاة الإسلام السياسي منخرطون بالمعارضة التقليدية لأنظمة حكم أعاقت تحقيق العدالة الاجتماعية وحاصرت الحريات العامة وأهانت كرامة الإنسان و لم تكترث لحقوقه، ما أفرز نقمة عميقة تراكمت عبر عقود طويلة من الظلم والقهر، كما أفرز ميلا وجدانيا نحو تلك المعارضة التي دفعت فاتورة باهظة ثمنا لبقائها ووقوفها في وجه الطغيان، وهذا ما يفسر جزئيا تقدم المعارضة الإسلامية التقليدية. ولقد نال ذانيك التياران نصيب الأسد من أصوات الناخبين المنخرطين في العملية الديمقراطية الناشئة. 3 - أما أكبر الخاسرين في تلك العملية الثورية والديمقراطية فهم تيار النخبة الثقافية العلمانية اليسارية الليبرالية وهؤلاء انقسموا شاقوليا أيضا حيث نالت الأحزاب اليسارية المعارضة من بطش الاستبداد ما نالت وعانت من اعتقالات طويلة الأمد وقدمت العديد العديد من الضحايا جراء وقوفها في وجه الاستبداد وأحزاب قومية ويسارية أخرى يمكن أن نطلق عليهم مصطلح المعارضة اللينة والتوافقية، فهؤلاء لم يكونوا محل جذب أو انتباه كبير لأمزجة المشاركين في الحركة السياسية المتولدة بعد الانتفاضات الثورية، ومرد ذلك انفصال تلك النخب عن الشعب ومسايرتها لنظم الاستبداد وترددها طويلا في تأييد مطالب الشعب وتنصلها من الثورة بحجج ايديولوجية عقيمة وانحياز بعضها بوضوح جلي إلى مناصرة الاستبداد في مواجهة الثورة (كمثال: حزب العمل الشيوعي السوري بقيادة فاتح جاموس)، وانفصامها عن الرغبات والمتطلبات

الحقيقية للمجتمع، فتطلعاتها الطوباوية لثورات فاضلة كاملة ناجزة نحّتها جانبا. لقد كانت الحركة السياسية المنبثقة من صميم النظم السائدة والخارجة من رحم الإسلام الشعبي المعتدل أكثر واقعية وبراغماتية من نخب علمانية وثقافية لم تستوعب جوهر الديمقراطية؛ ألا وهو: السيادة للشعب، وليس لما يظن أو يعتقد أنه الأفضل، فإرادة الناخبين هي الأفضل حتى ولو لم تكن كذلك بالتجربة، لكن دينامية المسار الديمقراطي يفترض بها الوصول للأفضل.

هكذا تبدو العملية الثورية ومسارها الديمقراطي وكأنها تحقيق صارم لرغبات وتطلعات الأغلبية السياسية المستندة في بعض وجوهها لمرجعيات دينية أو قومية، وهذا ليس صوابا، فالديمقراطية لا تقف عند الحاجز العددي، والأكثرية العددية ليست إلا مظهرا محدودا لعدالة النظم السياسية، في حين أن الديمقراطية في جوهرها نموذج فريد لتحقيق التشاركية السياسية الكاملة التي لا تتأتى إلا بحفظ حقوق الأقلية وإتاحة الفرصة الكاملة لها للتأثير في القرار وبنظام الحكم. وما الدور الذي تلعبه الأقليات وستستمر في أدائه بالتوجيه والمشاركة في بناء الدولة ونظمها الجديدة إلا دليل على نجاعة القصد الديمقراطي المفترض أن تتاح له الفسحة الزمنية والجغرافية الكافية والضرورية.

يلح كثيرون من المحللين السياسيين والاجتماعيين على أن الضامن لتحقيق أهداف الديمقراطية والبعد عن مثالبها أو عيوبها يكمن في دستور مدني علماني غير منحاز سوى للعدالة والحرية والقيم الإنسانية العليا، والواقع أن ثورات الشعوب في البلدان العربية إنما جاءت مندفعة ومتحركة ضمن فضاء قيم إنسانية وطنية دينية تتداخل فيما بينها متجاوزة الفوارق والفواصل المدرسية، لذلك ينبغي على الهيئات التأسيسية العاملة على كتابة الدساتير القادمة عدم التهيب من معارضة جماهيرية لبنود تؤكد عدم انحياز الدولة لجانب دون آخر أو انحيازها لصالح أيديولوجية دون سواها، والحقيقة أن هذا المفهوم هو صلب الغاية العلمانية المجتمعية. في دولة الحق والقانون لا سلطة لكهنوت أو مرجع سوى القانون أو الدستور، ولعلنا نستشف تفاؤلا حقيقيا من خلال إقرار محكمة القضاء الإداري المصري في منتصف أيلول- سبتمبر 2012 لقرار حل مجلس الشعب المصري الذي أصدره سابقا المجلس العسكري، ذلك المجلس كان يهيمن عليه الإخوان والسلفيون، ومصدر التفاؤل

عائد لصدور ذلك الحكم في ظل رئيس إخواني هو السيد محمد مرسي، إذن حكم القانون طغى على إرادات الجماعة وحزب العدالة والحرية اللذان سعيا لنقض قرار المجلس العسكري بحل مجلس الشعب عبر عقد جلسة طارئة تحديا لسلطة المجلس العسكري قبل إحالة معظم زعماء الأخير للتقاعد بقرار رئاسي، هكذا هي الحالة عندما تكون سلطة القانون فوق الجميع. فلا سلطة العسكر اعترضت ولا الأكثرية البرلمانية امتنعت، أليس ذلك تطبيق عميق لدلالات الديمقراطية بفصل السلطات وسيادة القضاء؟ وبالرغم من التطورات التي عزلت الرئيس مرسي يستطيع المتفحص للشأن السياسي والاجتماعي قراءة تداخل متين بين الإرادة الشعبية - أو على الأقل الجزء الأرجح منها - مع إرادة الكيان المعنوي للدولة ومؤسساتها وبالتحديد هنا المؤسسة العسكرية ومؤسسة الأزهر والكنيسة القبطية اللواتي كان لهن دور مباشر في التغيير الحاصل بغض النظر عن الاعتراضات المحقة على الشكل والأداء. وفي كل الأحوال سيكون للشعب وللنظم الديمقراطية دورهما الحاسم في تصحيح المسار ومنع التجاوزات التي قد تعيد انتاج أشكال جديدة من الاستبداد.

لا تختصر الديمقراطية بعربة نستقلها مرة واحدة للوصول لسدة الحكم ثم نترجل منها، ربما كان هذا المفهوم النفعي للديمقراطية سائدا في نظرية السياسة الشرعية لبعض الأحزاب الشمولية يسارية كانت أم إسلامية أم قومية، إلا أن الوعي الشعبي لن يسمح بتكرار ما حصل في غزة، حيث وصلت حركة حماس الإسلامية للرئاسة وشكلت الحكومة ومن ثمة ألقت بعربة الديمقراطية جانبا وباتت تحكم بسلطة الأمر الواقع متهربة من انتخابات مستحقة تخشى الحركة الخسارة فيها. ونحن هنا ندرك بوضوح خصوصية الحالة الفلسطينية والأثر الهدام للاحتلال كما نعي الدور المؤثر للتدخلات الخارجية عربية كانت أم إقليمية في المسار السياسي الفلسطيني، إلا أننا ندرس الحالة هنا بمعايير الديمقراطية ومحدداتها. وبالمقابل نلحظ أن الوعي الشعبي هو من أوصل التيار الإسلامي والليبرالي الليبي المعتدل ليكون الكتلة الأكبر في المؤتمر الوطني، وهو الضامن الأكبر والأهم لاستمرار عربة الديمقراطية فوق السكة المستقيمة والمستمرة.

هذه الديمقراطية التي نمتدحها ونضحي لأجل تطبيقها، أوصلت للحكم رجلا تسبب بمقتل ملايين البشر - هتلر - كما أنه تحت وطأة حكمها تم إعدام مبتكر

علم الأخلاق ورائد المفاهيم الفلسفية - سقراط ابن الحجار - وهي ذاها حامية المحاصصة الطائفية في كل من العراق ولبنان، لكنها اليوم سمحت في كل من ليبيا ومصر وتونس واليمن بإزاحة استبداديات فردية تسلطت على رقاب البلاد والعباد عقودا طويلة. العبرة هنا أن النظام الديمقراطي ليس مثاليا وليس إلهي كما ليس مقدسا، وفي ذلك مكمن صوابيته ومصداقيته، حيث يتحلى بمرونة وسعة تسمح لتطبيقاته بالتطور والتأقلم حسب الحاجة الملحة والطارئة، كما تتيح آليات تمكين ديمقراطيات العصر من إبداع نماذج صارمة ودقيقة لتداول السلطة وانتقالها سلميا من اليمين إلى اليسار وما بينهما. كما ستكمن الإرادة الشعبية والأغلبية المضطهدة في ظل أنظمة استبداد مرير كالحالة السورية من استرداد حقوقها ونصيبها الحال في المشاركة في القرار السياسي والاقتصادي الوطني ونصيبها العادل من توزيع الثروة في ظل نظم ديمقراطية حقيقية، وهنا حسب ما نظن تكمن عبقرية الديمقراطية التي تعيد حقوق الأكثرية وتحفظ وتحمي حقوق وخصوصية الأقلية وتتيح لها الفرصة كاملة للمشاركة الوطنية الشاملة والجامعة.

قد يكون استيعاب تلك اللحظة المؤجلة بين الركون للاستبداد وبين طلب الحرية والإصرار عليها والتضحية في سبيلها مفاجئا بل صادما للباحثين عن جذر الانتفاضات الجماهيرية وثورها على الطغيان والاستبداد الذي رزحت تحت سطوته عقودا طويلة، حتى بدا وكأن تلك الجماهير تخلت عن حقوق طبيعية سلبتها إياها أنظمة حكم تفننت باختراع أنواع وأساليب لأشكال سلطات عائلية ووراثية تفارق مفهوم الدولة الحديثة ككيان سياسي لا يستقيم بناؤه ما لم يؤسس على قيم الحرية والعدالة والديمقراطية والمواطنة.

مفهوم الدولة وقضية الحرية:

لقد كانت النماذج السياسية الحاكمة في مجموع البلدان العربية مهد الانتفاضات الثورية منفصلة عن العقلانية بعيدة عن أبسط مبادئ قيام الدول المستندة في شرعيتها إلى الشعب كمؤسسة رئيسة وأولية مانحة للثقة ومصدر للشرعية، قادر على سحبها حال وجود اختلال أو اعتلال متعارض مع شروط موضوعية متسقة بالحقوق والواجبات المعتمدة في شرعة حقوق الإنسان أو مخالف

لمبادئ دستورية ضامنة لبقاء قيم الحق والعدل والمساواة والحرية كجوهر للنظام السياسي الحاكم والمسيطر.

الدولة من حيث البناء النظري مفهوم مجرد يتمثل بكيان سياسي مؤسساتي قائم على أسس فلسفية ومادية، تتبنى المبادئ والقيم الإنسانية، تجسد ماهيتهُ العقل، وتتمظهر الحرية والأخلاق بموضوعه كروح أصيلة، يفقد حقيقة وجوده بغيابها ويتحول إلى مجرد سلطة جوفاء تمارس السيادة والحكم. وعليه فإن القوة الغاشمة المالكة لأسباب القهر والإخضاع القادرة على فرض سطوتها فوق بقعه جغرافية محددة تتحكم بمصائر الأفراد والجماعات دون اعتبار للعقلانية كنهج، والحرية كأساس جوهري، والأخلاق كناظم للعلاقات التبادلية بين الحاكم والمحكوم؛ ليست دولة بقدر ما هي سلطة سياسية قاهرة متحكمة، يرتبط شرط وجودها بشرعية القوة لا بقوة الشرعية، تقيم كيانا سياسيا مشوها يتموضع فوق مفهوم الدولة، مستعينا بأشكال تنظيمية اجتماعية عائلية وقبلية وعشائرية سالفة على التعبير الحديث عن العلاقات السياسية المعاصرة التي نشأت وفقها الدول الحديثة، فأنظمة حكم عائلية جمهورية كانت أم ملكية لا تعتبر دولا ما لم تكن مبنية على أسس دستورية وقيم فلسفية فكرية تجعل من الإنسان المواطن الفرد - كل مواطن إنسان وكل فرد إنسان - مقياسا لتقدمها وتحضرها وتطورها، ذلك الفرد المكون الأساس للمجتمع المدني والمنتظم في جماعات مختلفة استنادا إلى خلفيات دينية أو إثنية أو سياسية أو اجتماعية، ينبغي له الحصول على الحرية والمساواة والعدالة تحت مظلة نظام سياسي ديمقراطي يصون حقوقه ووجوده ويضمن وسائل سعادته واستقراره، في مثل هذه الأجواء ينطبق وصف الدولة على التجمعات البشرية المتواجدة ضمن حدود سياسية محدودة ومعترفا بها. من هنا ندرك حجم الهوة الواسعة بين أشكال النظم السائدة والمسيطرة على المجتمعات والشعوب العربية قبل بزوغ فجر الربيع العربي، وبين المفهوم الصائب للدولة الحديثة، تلك الهوة كانت مقدَمة وإرهاصا للانتفاضات التي ستطيح بأنظمة حكم جائرة وباغية.

هكذا نجد كيف تصبح قضية الحرية في صلب مسألة الدولة، بما أنها ليست فكرة متعالية عليها أو منفصلة عن وجودها، وكلما كانت الحرية أمرا وجوديا لموضوع الدولة كان تطابق الوصف مع الموصوف حقيقيا.

لقد كان هدف التغيير أشد عناصر الانتفاضات جلاء ووضوحا، فالشعب يريد إسقاط النظام، وإرادة التغيير لم تكن منصبة على الإسقاط فحسب، بقد رما هي منصبة على البناء وفق أسس وقواعد جديدة، تحقق إنهاءً لحقب من الغوغائية السياسية السائدة وما نتج عنها من فوضى وفساد تحول مع مضي الزمن إلى أشكال عاتية من الجريمة المنظمة يحميها استبداد وطغيان أمني قهري، اختفت في ظواهره قيم بات مستحيلا استمرار وجود تلك الكيانات الهشة رغم ما تملكه من آلة عسكرية وتنظيمات أمنية محكمة، بدا وكأنها قادرة على قمع أية مظاهر احتجاجية ناهيك عن قطع السبل على أية إمكانية لتغييرها أو تطويرها، وهنا أيضا نجد أن قيمة الحرية في صلب وجوهر الانتفاضات الثورية التي عبر عنها شعار الثورة السورية، الله سوريا وحرية وبس. ليس مرادنا هنا إقصاء عوامل اقتصادية واجتماعية وتاريخية كان لها أثر فاعل في رفد إرادة الثورة والتغيير، شكلت في مجملها تلك الصهارة البركانية التي تسببت في تهيج الانتفاضات وانبعاثها لتكون ثورات حقيقية تطيح بما دونها، تفاوت تقييم النتائج التي آلت إليها الاحتجاجات الثورية الشعبية في خضم الربيع العربي يفرض علينا تفحص الوقائع بحيادية معلقين أية نتائج أو أحكام مسبقة، اخذين بعين الاعتبار استمرار المد الثوري وعدم الاكتفاء بما حدث من تغيرات، فالمقدمات لم تكتمل بعد لذلك يستحسن التريث في استباق تقويم النتائج. هذا وستكون لنا مداخلة أخرى عن الدولة في بحثنا عن الدولة المدنية في فصل قادم.

مفهوم الحرية:

الحرية مفهوم وجودي مرتبط بماهية الإنسان وطبيعته وإدراكه لكينونته المصاحبة للعقل فلا وجود للإنسان بلا حرية. وهو مفهوم ذاتي بالمقام الأول يتمحور بداية حول الذات الإنسانية وتتجلى ظاهراته في بناء الوعي وتوجهات أحكام الفرد على الموضوعات المحيطة به وتميزه عن الأشياء، كما تتجلى تلك الظاهرات في علاقة الفرد بذوات الآخرين. بهذا نستطيع تفسير مسرب من مسارب الاستبداد، فنلحظ تناقض الأنظمة الاستبدادية مع الإنسانية لأنها عادت الحرية فتحول عداؤها ميكانيكيا للإنسان فاختفى وجوده في ظلها، وفي هذا ما يفسر جزءً من التعامل العنيف والاستخدام السافر للقوة العارية في وجه الاحتجاجات

التي قامت بها الشعوب - النموذج السوري أبلغ مثال هنا - فتلك الأنظمة لا تعترف بالإنسان، وما تصفيته الجسدية إلا إحدى مظاهر فقدان وجوده أصلا في منظومتها الفكرية والإيديولوجية.

إن أقرب التعبيرات المصاحبة لفكرة الإنسان هو لفظ الحرية، فلا وجود حقيقي له بدونها، بتقدير أنها الصفة المركزية المعبرة عن كينونته المصاحبة للعقل، فهو جسد مادي روحي عاقل حر، وكلما اقتطعت أجزاء من حريته غابت أجزاء من إنسانيته، ولعل تلك العبارة التي أطلقها أحد المواطنين السوريين ردا على امتهان كرامته واعتقاله بقوله: (أنا إنسان مالي حيوان، وكل هؤلاء الناس حولي مثلي) تفصح عن إحساس جذري عميق داخل وعي الفرد بذاته بارتباط الأنسنة بالحرية والكرامة، فالإنسان حر بطبعه وحر بوجوديته فهو كائن وجودي طبيعي حر، حيث صنعت الحرية ماهيته ومفهومه، خلافا للتصور النخبوي عن الحرية باعتبارها ممارسة ومكونا اجتماعيا منضويا تحت رايات وشعارات سياسية منحازة لمفهوم يقضي باعتبارها مطلبا وهدفا وممارسة، تحول مع مرور الزمن إلى شعار أجوف فارغ من مضمونه، حيث وجدنا أحزابا شمولية جعلت الحرية شعارا و لم تدركه كمفهوم وجودي مرتبط بماهية الإنسان وطبيعته. فما كان من تلك الأحزاب عندما سيطرت على الحكم إلا أن سجلت أعلى مستويات لقمع الفرد والمجتمع وأوضح ممارسات قاهرة سالبة للحرية معادية لها، بل ومتعدية على أبسط مظاهرها. غياب المساواة بين المواطنين وتصنيفهم على مبدأ الولاء والعمالة للسلطة السياسية كان واحدا من مظاهر ازدراء الاستبداد د للحرية والإنسان. فالمساواة واحدة من تجليات الحرية، وكلما زاد الوعي الاجتماعي بها رسخت مستويات إدراك الفرد ككائن اجتماعي بحريته، وكلما ارتقت القوانين والأنظمة نحو تحقيق مساواة أكمل وأشمل تحققت الحرية في المجتمع، فإزالة كل الفوارق التي تصنف الناس على أسس عرقية أو دينية أو جنسية أو طبقية اجتماعية تجعل من المساواة مسألة حيوية في مفهوم الحرية. بهذا التفحص نصل إلى تحديد فصل نظري بين المفهوم وبين تجلياته وممارساته التي تظهر في مستوى فكري نفسي ومستوى واقعي عملي، فعلى الصعيد الفكري والنفسي نتلمس التدقيق الصوفي بالحرية على أنها ممارسة نفسانية وجدانية جوانية تدور في فضاء ميتافيزيقي ترتقي فيه النفس بالتأمل والتهذيب والزهد فتصل

إلى الصفاء والنقاء فتتحد بالوجود متحررة من أثقالها المادية وشـــهواتها المســـتعبدة للذات وتستحيل اللذة بطعم الحرية تحللا من التكليف والالتزام. وبهذا المفهوم تبدو الحرية قيمة منعزلة ومنفصلة عن المجتمع وهياكل التعاملات الاجتماعية والسياســـية بمعنى أنها خارج الدولة، وتختلف عموم الرؤية الدينية في فكر الإســـلام السياســـي للحرية عن تلك الرغبة الروحية بالتحليق والطيران نحو العلا بواقعية عمليـــة تبـــدأ بالتحرر من استرقاق الفرد للفرد بالتحول إلى العبودية المطلقة لله، تـــرتبط ابتـــداء بالاختيار وانتهاء بالتكليف، وتتحفظ تلك الرؤية على الفهم النظري لمظاهر الحرية باعتبارها مدخلا مفتوحا للفكر والبحث والتفحص عن الحق والحقيقة نحو فضاء لا نهائي ما يعني السماح بتجاوز المسلمات الإيمانية والاعتقادية وقد يفضي إلى تخطي الضوابط الاجتماعية السائدة والمتعارف عليها دون التعرض للمسائلة، وبناءً عليـــه يكون خطأ في فضاء الحرية الدينية كون العقل ضابطا وحيدا للعقلانية. هذه الرؤية تنحاز لمرجعية ضابطة للفكر مستمدة من نصوص تاريخية يتحقـــق فيهـــا الحـــق والصواب وتشتمل على كامل الجوهر المفضي للخير والمنفعة، رؤية مفارقة لمفهـــوم العقل الاجتماعي المنتج لما يلزم من قيم وقواعد متحركة تتوافـــق عليهـــا طبقـــة اجتماعية بما يضمن صالحهم ورفاهيتهم وسعادتهم حسب الرؤية الماركسية للحرية. في حين تعتبر الحرية في الفلسفة الوجودية الفرد الحر منبع المعاني ومبعث التصورات وما وجدت المجتمعات إلا على هامش حريته فإذا تعارضت تلك الحرية مع قيـــود المجتمع أطيح بالقيود الاجتماعية لصالح الفرد. ويتنازل الفرد عن جزء من حريتـــه الطبيعية بعقد اجتماعي يضمن حريته وحقوقه ليتحول من إنسان حر طبيعي بدائي إلى إنسان حر طبيعي مدني - حسب روسو - ينظم العقد الاجتمـــاعي علاقـــات الفرد بالدولة وبالسياسة بما يضمن حريته ويحافظ عليها في المقـــام الأول ويســـمح التنظيم بمنع تعارض الحريات دون الاطاحة بأي منها، وذلك العقد المعقود بين أفراد أحرار شكلوا مجتمعا مدنيا هو مقدمة لشرعية الدولة. ببساطة تامة لا وجود شرعي للدولة بدون الحرية.

على الصعيد الواقعي العملي - الاجتماعي - تعتبر الحريات العامة والخاصـــة مرتكزات لتحقيق الحرية المدنية وظواهر دالة على توفرها كحالة فردية ومجتمعية في ظل نظام سياسي واجتماعي ما، ولا يصح في فضاء الحرية العـــام، أي في المجـــال

الحيوي المجتمعي، حصرها بحزمة محدودة من الخيارات أي ليس من الحرية أن أخيّرك بين أن تنصاع لأوامري وتنطوي تحت جناح حمايتي أو أقتلك أو أن أخيرك بين الاقتناع بما أومن به أو أعتبرك مواطنا من الدرجة الثانية، لعلنا هنا نلحظ نقطة الارتباط بين المساواة والحرية، وعليه نقرر أن ترك المجال مفتوحا لانتقاء واحد من الخيارات المتاحة هو جزء مبتور من الحرية بل ربما كان مسلكا من مسالك سلبها وخنقها. إن الفرد الحر في مجتمع مدني منظم له الحق في تشكيل جماعته الخاصة كما هو متاح له حق الاختيار من بين عدة أطروحات متعددة المشارب والمنابع، سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية، كما أن له الحق في اجتراع سياقات جديدة غير مطروحة ضمن حزمة الخيارات المعروضة عليه.

تداخل مفهوم الحرية بمفهوم الدولة:

مر معنا سابقا كيف أن الدولة تستمد شرعية وجودها من عقد اجتماعي بين أفراد أحرار ينظم العقد حريتهم في إطار مدني اجتماعي يحمي الحرية ويحافظ على وجودها. وربما يكون للمفكر عبد الله العروي وجهة نظر في كتابه مفهوم الدولة:

(إن الحرية التي هي الحرية العقلانية توجد داخل الدولة، ذلك أن الحرية خارج الدولة طوبى خادعة)

فالدولة بموجب العقد الاجتماعي المشرعن لوجودها تؤمن وتضمن الحرية العقلانية المقابلة للحرية الطبيعية البدائية المملوكة سلفا للفرد في المجتمعات أو التجمعات الطبيعية.

في سياق العلاقة بين الحرية والدولة وفيما إذا كانت القيمة داخل النظام أم خارجه، نتمكن من تحديد طبيعة الدولة وشكلها وهندستها، فعندما تكون القيمة جزء من البنية الأصيلة لقواعد البناء تأخذ الدولة صبغة الحداثة والمدنية والديمقراطية أما في حالة اعتبار القيمة طارئة وإضافية لا تشكل أساسا عقديا ولا بنيانا تنظيميا يتحول الهيكل ليصبح على شاكلة الدولة الدينية المعاصرة التي تحمل في طياتها مظاهر ثيوقراطية من حيث المرجعية الدستورية والقانونية، ومن حيث وجوب انتظام الأفراد بمظاهر الانقياد والانصياع لمنظومة فقهية تراثية مجددة أو محدثة تحيط بكافة جوانب حياتهم وعلاقاتهم الطبيعية والاجتماعية، فإتاحة حرية الالتزام

الشخصي من صلب الحرية في حين أن الإلزام القانوني مناقض لها، فإشكال الحرية ليس منصبا على حيز ومضمون الإرادة لأن القضية ليست قضية إرادة حرة بقدر ما هي قضية فرد حر في مجتمع مدني متعدد الخلفيات والمرجعيات مفتوح على التلاقح الحضاري والثقافي دون قيود مسبقة.

لا يمكن لأكثرية مجتمعية أو أقلية اختيار ما يناصب الحياة والإنسانية وعلم الأخلاق العداء، فليس من حق مجتمع مدفوع بمفهومه الخاص عن الحرية والديمقراطية أن يختار استعباد النساء أو العودة بالمجتمع إلى نظام الرق، كما ليس من حقه استفتاء الناخبين على إقصاء دين أو مذهب أو طائفة فهذا مناقض لمفهوم الحرية المحتوي في أساسه لمبدأ المساواة، وعليه يكون توافق الأكثرية على تحريم حرية المعتقد أمرا مرفوضا، ولم يعد بإمكان أية أكثرية في مجتمع ما التوافق على حرمان الفرد رجلا كان أم امرأة من حقه في العمل والتعلم وممارسة طقوسه الدينية، فالحرية كما أسلفنا مفهوم مجرد قائم على بناء نظري عقلاني كما أن الدولة بناء عقلاني. فجنس الدولة من جنس الحرية والعقل، وأي تناقض لهما يفقد الدولة صفتها ويحولها لكيان سياسي مشوه عرفنا عدة نماذج منه سادت وانتهت، ولا يصح لنا أن نعيد التجربة على أسس وقواعد اللعبة القديمة ونحن نظن بإمكان خلق نموذج جديد، وكلما كانت القواعد النظرية لبناء الدولة المنشودة صحيحة وحديثة كلما تجنبنا الوقوع في مطب استبداد جديد. لقد كان إدراك فقدان الحرية لدى الشعوب في ظل أنظمة الاستبداد دافعا لرفعها كرمز للثورة، فالقناعة برسوخ ممارسات سلطوية جبرية يعمق الإحساس الواعي بتقييد الممارسة الطبيعية للفرد والجماعة بما يتناقض مع إفساح المجال لإرادته الحرة بالتصرف وفق قناعات وجدانية دون قيود سياسية وقانونية تنصب على إخضاع الفرد والمجتمع لإرادة سلطة طاغية تحكم الناس بالقوة الغاشمة، ذلك الإدراك عمّق الوعي الجمعي لمجتمعات خاضعة للاستبداد بفقدان الحرية والكرامة فشكل تراكما كميا ضاغطا تسبب في انفجارات احتجاجية متصاعدة أطاحت بتلك الأنظمة المستبدة. الدولة المرتقبة والمنشودة نتيجة لثورات الربيع العربي ينبغي لها البعد عن تكرار تجربة حالة الاستبداد الكامنة والمتمثلة في غياب مفهوم الحرية عن مفهوم الدولة.

أثر التناقض الاجتماعي في إثارة قضية الحرية:

هل التناقض الاجتماعي كان وراء تجذر قيمة الحرية في صلب الدوافع الأولية للانتفاضات الثورية الجماهيرية العربية؟

لقد حول الاستبداد المتعايش عضويا مع الفساد بعد عقود طويلة من التسلط والتحكم بمصائر وأقدار الأفراد والمجتمعات الرازحة تحت طغيانه الشعوب العربية إلى طبقتين لا ثالث لهما: 1- طبقة الحاكمين 2 - وطبقة المحكومين

وكان التناقض بين هاتين الطبقتين يفرز طغيان وضغوطات مستمرة ومتزايدة من الأعلى نحو الأسفل، فمع مرور عشرات السنين من حكم الاستبداد أخذت ملامح الطبقة الوسطى بالمجتمعات العربية بالتلاشي والضياع وبات الرفاه الاقتصادي أو الصعود في السلم الطبقي الاجتماعي مرتبط بالمسلك والمسارب الموصلة إلى السلطة ورموزها المكونة للطبقة الحاكمة. ذلك الشكل المتخلف من العلاقة السائدة بين السلطة والشعب شكل ضغطا متزايدا في وعي الشعوب كان يتراكم على مر السنين تاركا أثره البالغ في شحن الطاقة الكامنة المهيأة للانفجار حالما أتاح الظرف السياسي والاجتماعي إمكانية الحركة، فالإحساس بغياب حرية العمل وحرية المشاركة الاقتصادية وتراكم الثروة في يد قلة ضئيلة بسبب امتلاكها القدرة على التحكم باتجاهات السياسة والاقتصاد، ولد حالة من الغضب الشعبي الكامن، تلك القدرة الهائلة المتراكمة جراء تصاعد الطغيان المترافق مع تزايد القيود السياسية والاجتماعية سلح عامة المواطنين بوقود حيوي لا ينفذ مازال يغذي التوق نحو اكتمال الخلاص وتحقيق المراد دون كلل أو ملل، ولعل ذلك يفسر جانبا أساسيا في استمرار الثورة في مصر بعد سقوط حكم الرئيس حسني مبارك وزمرته والشأن نفسه في الحالة اليمنية الثورية المتصاعدة، في حين نجد تجليات عظيمة لتلك الطاقة في التوق الأسطوري لثورة الحرية والكرامة التي يخوضها الشعب السوري ضد الاستبداد والطغيان. لقد تسببت محاولات إقامة علاقات اجتماعية جديدة برعاية أنظمة الاستبداد بردود أفعال سلبية ساهمت في عودة محمومة لخيارات دأب الاستبداد على تسويقها فتسبب بانتكاسة مجتمعية اقتصادية كان لها أثر بالغ في إفقار الشعوب وإدخالها ضمن دوائر الفقر والعوز. الفقر والحرمان قيود غليظة على ممارسة الحرية، فضغط الحاجة واللهاث لتأمين قوت اليوم والليلة كان على الدوام

واحد من أساليب الاستبداد لإشغال عامة الشعب عن الخوض في قضايا السياسة والحرية، لكن السحر انقلب على الساحر وباتت مسألة احتكار الثروة وتكدسها في يد الفئة الحاكمة ورموزها سببا مباشر لبث الحياة في روح النضال والمطالبة بالتغيير الحقيقي، فشعار المتظاهرين في أول حركة احتجاجية كبيرة بمنطقة الحريقة وسط العاصمة دمشق في منتصف شباط 2011 كان: (حرمية، حرمية،) في مواجهة رجال الشرطة وعناصر الأمن تضمن إشارة واضحة لسرقة أموال الدولة والوطن من قبل المتنفذين والزمرة الحاكمة، كذلك كان الحال فيما بعد في مدينة دوما بريف دمشق كرر المتظاهرون المطالبون بالحرية والكرامة: (بدنا نحكي ع المكشوف حرمية ما بدنا نشوف) تضمن دلالة صريحة بتوجيه تهمة السرقة والنهب لأسماء بعينها معروفة بغناها الفاحش الذي تكدس خلال فترة زمنية قصيرة من حكم الاستبداد، واشتهر عن تلك الأسماء كونها جزء من العائلة الحاكمة

إشكالية الحرية كقيمة مجردة: قضية الحرية في ظل أنظمة ما بعد الثورة:

يتداخل مفهوم الحرية في الثقافة الجمعية السائدة عربيا وإسلاميا بالانعتاق من العبودية والتحرر من المحتل المستعمر للأوطان، إلا أن بزوغ فجر التحرر من الاستبداد والطغيان فتح آفاقا جديدة لمعاني الحرية ودلالاتها. وجد الإنسان على وجه البسيطة حرا متحررا لا يقيده عرف أو قانون ولا يحكمه قائد أو سلطان، ذلك المعنى الطبيعي ما زال ذو قيمة فردية أصيلة تولد مع الإنسان وتتطور داخل بنية تربيته وتعليمه حتى يبلغ مرحلة النضوج الفكري ويستوعب آليات البقاء حرا مع التزام بقوانين وأعراف المجتمع.

كلما اقترب الفرد نحو مستويات اجتماعية راقية وبنى فكرية إنسانية حداثية اقترب من المدلولات الطبيعية للحرية، كذلك الحال يتطور داخل البنى الاجتماعية ليتم تنظيم العلاقات بأقل قدر ممكن من الإعاقة أو القيود، ربما يبدو للوهلة الأولى ذلك المعنى الواسع لدلالة الحرية الطبيعية مخالفا لما تعارف عليه الباحثون من ضرورة الامتثال للقوانين والأعراف مع إتاحة هامش متغير من مجتمع إلى آخر، بحيث تكون القواعد الضابطة للرغبات والتطلعات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للفرد مقدمة على حريته الطبيعية، هذه هي إشكالية الحرية منذ البداية: أيهما أولى بالحق

الفرد أم المجتمع؟ وهل ينبغي الحث من حرية الأفراد لضمان حقوق المجتمع، وإلى أي حد يجوز للسلطة دينية كانت أم قبلية أو سياسية فرض قيود على الأفراد؟

هذه التساؤلات وغيرها تتفاوت الإجابة عنها من مجتمع لآخر طبقا للبيئة المعرفية والفلسفية التي قامت عليها عصبة المجتمعات، ومن المرجح أنه مع انتشار الحضارة وزيادة رقعة الليبرالية السياسية والاقتصادية كلما نال الفرد قسطا أوفر من التحرر من القواعد والضوابط أيا كان صنفها أو مصدرها، وربما يتجلى سمو المجتمع وتطوره بقدرته على الاستفادة من التناقض الحاصل بين خلق فرد مبدع فعال وبين تجنب التضحية بالجماعة لصالح الفرد.

لقد كان صعود الإسلاميين صارخا ومدويا نحو سدة الحكم كنتيجة أولية للانتفاضات الثورية الشعبية في البلدان العربية و لم يكن ذلك مفاجئا بحد ذاته بقدر ما كانت المفاجئة بالسيطرة الكبيرة للتيارات الدينية والنسب العالية التي حصلت عليها من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة إلى حد متوافق مع الشروط والضوابط الدولية للممارسات الديمقراطية.

إن حصول التيار الإسلامي الرئيس في تونس المتمثل في حركة النهضة على ما يقرب من 40% من مقاعد الجمعية التأسيسية التونسية - البرلمان - وترأسها للحكومة المقبلة لأمر جدير بالمتابعة والفهم، وإذا أدركنا أن الدولة التونسية ولمدة تزيد على نصف قرن كانت دولة علمانية لائكية قامت تشريعاها على ثقافة الفصل التام بين الدين والدولة وسعت مؤسساها طيلة تلك الفترة الزمنية الطويلة على ترسيخ فكرة العلمنة المناهضة للفكر الديني خاصة الجانب الأصولي الأيديولوجي والإنغلاقي منه.

نستطيع هنا إدراك أهمية جذر الحرية كقيمة وإرادة مستوطنة داخل الوعي الجمعي في إمداد الثورة بالقوة والطاقة اللازمة للسير نحو تحقيق التغيير الكامل لما كان ظاهرا مستقرا في المجتمع التونسي. لم تستوعب حكومة زين العابدين بن علي التونسية حقيقة رسوخ وعي الحرية والتوق الإنساني نحو الخلاص فكانت معالجاها التجميلية السطحية غير مجدية بل لعلها ساهمت بإذكاء نار الثورة التي أشعلها الشهيد محمد بو عزيزي في مدينة سيدي بوزيد فكانت الشهاب الذي أضاء سماوات الربيع العربي القادم.

ولعل المثال الجلي والصاعق المعبر عن تغيير أمزجة الناخبين بعد الانتفاضات الثورية العربية حصول التيار الإسلامي السلفي في مصر على ما يربو من 20% من مقاعد المجالس التشريعية - مجلسي الشعب والشورى - وبمشاركة من حركة الإخوان المسلمين الممثلة بحزب رئيس - العدالة والديمقراطية - وحزب الوسط - وحصولهما على 35% من المقاعد التشريعية ما أتاح إمكانية مباشرة لرئاسة الحكومة المصرية بتحالفات سياسية في متناول اليد. انزياح كتلة ضخمة من الناخبين المصريين نحو ترجيح كفة الإخوان المسلمين لم يكن في واقع الأمر شيئا مفاجئا أو غير متوقع بل هو منسجم مع تاريخ الجماعة وصراعها السياسي مع السلطة ومشاركتها بالانتخابات كلما استطاعت إليها سبيلا، أما أن يحصل حزب النور السلفي الذي شكل بعد ستة شهور من بداية الثورة في 25 يناير حيث أُشهر في منتصف شهر يونيو، على خُمس مقاعد مجلسي الشعب والشورى المنحلين، فذلك لم يكن بالحسبان وكان عصيا على التفسير والتبرير خاصة وأن تاريخ الحركة السلفية في مصر والبلدان العربية متغاضيا عن الصدام مع السلطات الحاكمة بل ومائلا نحوها ومنحازا لمسالمتها وعدم مناهضتها. يمكننا بسهولة رد نجاح أحزاب حركات الإسلام السياسي في اعتلاء منصة الحكم في بلدان الربيع العربي إلى ثلاثة عناصر بارزة، إلى جانب ثبات هياكلها التنظيمية واستمرار وجودها الفاعل في الميدان الثقافي والإعلامي، وتفاعلها الاجتماعي مع عامة الشعب عبر الجمعيات الخيرية وارتباطها الوثيق بأئمة المساجد وخطباء الجمع، كما لا يجوز استبعاد الدعم الإعلامي الكبير لرموزها من خلال مؤسسات إعلامية بارزة ورئيسة في الفضاء الإعلامي العربي كشبكة الجزيرة الإعلامية في المقام الأول هذه العناصر هي:

أولا: الثقافة المجتمعية السائدة المرتكزة أساسا على الموروث الثقافي الديني الإسلامي وارتباط ذلك التراث تاريخيا بنجاحات وانجازات حضارية وسياسية أممية، فشلت أنظمة الحكم التي سادت خلال زمن ما بعد الاستقلال عن الاستعمار الغربي، في مجاراة تلك النجاحات حقيقية كانت أم مزعومة، حيث لم تتمكن تلك الحكومات من الاستقرار والاستمرار وسقطت تحت سنابك انقلابات عسكرية استولت على الحكم وأنشأت أنظمة استبدادية حاربت الفكر الديني وناصبت حركات الإسلام السياسي العداء.

ثانيا: تلازم ارتفاق الاستبداد بالفساد مع أشكال مشـوهة مـن الحاكمية العلمانية - سوريا والعراق كنماذج مثالية - التي اختبأت تحت عباءتها سـلطات الحكم العربية في مهد الربيع العربـي طيلة خمسة عقود طويلة من القهر والظلـم وتدهور الحالة المعاشية والإنسانية للفرد والمجتمع واختزال الدولة والوطن في شخص دكتاتور تحول تحت راية شذوذ إعلامية إلى إله يأمر وينهي يطـاع ولا يعصـى، فازداد الفرد فقرا وذلا، وازداد المجتمع تفسخا وتفككا وتخلفا، ومع كل يوم تقضيه البلاد خاضعة لسلطة الدكتاتور كان الخروج عن كل ما يتبناه ويدعو إليه يتفـاقم ويتعاظم، وتحولت الدولة يومها إلى دولة محسوبيات أمنية ووساطات عائلية وفئوية تديرها ثلة من الضباط العسكريين المهيمنين على السياسة والاقتصـاد مسـلحين بتنظيمات وتشكيلات أمنية استخباراتية تعد على الناس أنفاسهم وتحصي تحركاتهم. مع استمرار الاستقرار الزائف كانت القبضة الأمنية المسلطة على رقاب العباد تزداد إحكاما وحصارا ويزداد الفرد عزلة وفقرا وحاجة حتى بات عاجزا عـن تـأمين أوليات معاشه وضرورات حياته اليومية، فصار للتواصل الاجتماعي المـنظم عـبر مساعدات الجمعيات والمنظمات الخيرية أهمية بالغة وتأثير واضح، أشكال التواصل الاجتماعي تلك سيطر عليها الإخوان المسلمون في مصر والتيار المشايخي في سوريا وهما كان وما يزال لهما الدور الكبير في تحديد خيارات رجل الشارع العربـي السياسية والاجتماعية.

ثالثا: امتهان الكرامة والإحساس العميق بالعبودية والـذل المرافـق لسـلطة الاستبداد المستند إلى منظومة قانونية تجعل من الفرد أداة مسـخرة لتحقيـق إرادات الطبقة أو الفئة أو العائلة الحاكمة. لقد وجدت الأغلبية الناخبة في دفعها لتصدر التيار الديني لمقدمة القيادة السياسية للدولة فرصة لتحقيق إرادتها الحرة، واستجابة لـوازع ديني يرفض الذل والعبودية، وهي بهذا المنطق تناهض ما درج الاستبداد على ترويجـه من عمالة وسوء نية حركات الإسلام السياسي، فأرادت معاقبة السـلطات الظالمـة السابقة التي حرصت على إقصاء رموز التيارات الدينية عن السياسة. تلك الأغلبيـة إذن تُركت أمام خيارات محدودة محصورة بين تيارات ليبرالية ويسـارية تقتـرب في ظاهرها من منظومة السلطة البائدة الفكرية والثقافية وبين تيارات حاملة لفكر وثقافة متفاهمة مع ما تعتقده وتؤمن به وما كان تاريخيا في الجانـب المخـالف والمنـاهض

للاستبداد، وهو تيار الإسلام السياسي المنظم والذي تمرس في نشر توجهاته ورآه واستقطب عامة الشعب ونخبه الاجتماعية والاقتصادية، بذلك كانت الأغلبية الناخبة تمارس إرادها الحرة التي حرمت منها طيلة عقود طويلة. وستتابع الجماهير ممارسة إرادها الحرة كلما رأت خروجا عن المسار الذي يحقق مصالحها ومتطلباها، وستبقى الإرادة الشعبية سلطة عليا تسقط كل مشاريع الانفراد في الحكم أو انتاج أشكال جديدة من الاستبداد. إن الإرادة الحرة كسرت القيود بعد الثورة ولن تتمكن أية جهة من إعادة تشكيل القيد حتى ولو بدى لوقت قصير أن فئة أو مؤسسة قادرة على ممارسة الاستبداد. لقد قالت الشعوب في بلدان الثورات العربية كلماها وسيكون لها اليد الطولى على الدوام حتى ولو اعترى المسيرة انحرافات أو انحيازات لا تعبر عن الإرادة الجمعية للشعب بكل تقسيماته السياسية والدينية والعرقية لا يجتمع الشعب على ضلالة، فهو الأمة بمفهومها السياسي وهو السلطة بالمعنى الديمقراطي.

صحيح أن قضية الحرية لم تكن أولوية في أطروحات الإسلاميين و لم يتم التركيز عليها لاستقطاب أصوات الناخبين، لكنها كانت على الدوام مطلبا فرديا ومجتمعيا لدى الشعوب – منها الشعوب العربية – يتمظهر بصور ومعاني متباينة لا تخرج في مجملها عن التصور الفلسفي المجرد للحرية، حتى ولو لم يكن الوعي المعرفي مؤهلا، لكن الإرادة الكامنة في النفوس كانت متوثبة على الدوام نحو الانطلاق والتحرر من الظلم والاستبداد هذا في الواقع يشكل انسجاما داخليا مع طبيعة التكوين الثقافي للمجتمعات في البلدان العربية، لكن ذلك لا يستثني إدراكنا لحقيقة أن الشعوب التي مورس عليها القهر والتسلط وقيدت حركتها بتقييد خياراها السياسية إلى أبعد حد ممكن، وكانت تتوق بشدة لكسر الطوق ضاربة عرض الحائط بما كان يفرض عليها من تصورات مترافقة مع ضغوط أمنية سياسية وقانونية، وضغوط اقتصادية جائرة، صادرت إرادها فمنعتها من التعبير الحر عن توجهاها ورغباها، فالناخب الذي صوت لجهة تسليم زمام المبادرة لقيادات إسلامية ومدنية إنما كان يمارس حرية مغتصبة مفقودة ويحقق توقا كامنا نحو أجواء من الحرية المنفلتة من عقال قهر غاشم لم يترك فرصة يغامر فيها بتهميش المواطن أو إذلاله إلا استغلها واقترفها، لذلك كانت خيارات هذا المواطن الفاعل في الثورة والمنخرط في أوارها بعيدة كل البعد عن أشكال التوجهات السلطوية البائدة.

في هذا السياق لا يمكن استبعاد تجربة حزب العدالة والتنمية الإسلامي في تركيا حيث حقق نتائج ايجابية في مضامير عدة على مستويات اقتصادية واجتماعية وسياسية كما في الدبلوماسية والسياسة الخارجية، فكان لتلك التجربة أثرها المباشر لدفع الناخبين المتحركين في فضاء الربيع العربي لاختيار نماذج قريبة من شكل تلك التجربة الناجحة.

لقد حاول الإعلام الرسمي المناهض لثورات الكرامة والحرية اختزال مفهوم الحرية بالفوضى والتحرر من القيم والمبادئ ونقض سيادة القانون امتثالا للانسياق وراء الشهوات والغرائز، لكنه فشل في ما صبا إليه، فجمهور المتلقين والمنصتين شب عن الطوق، وذاق طعم الحرية الحقيقية و لم يعد يصغي لترهات إعلام سلطات غاشمة ظالمة فاسدة. لقد قام الناخبون في بلدان الربيع العربي بممارسة حريتهم عندما توجهوا أولا للقيام بالدور المناط بهم بفرض خياراتهم الذاتية، بعيدا عن ضغوط من سلطة حاكمة، وقاموا باختيارات مخالفة تماما لتوجهات حكامهم السابقين، وهم بذلك يردون الصاع صاعين لأولئك الحكام الذين سلبوهم حريتهم وفرضوا عليهم قيادات معزولة عن قناعات وتصورات كامنة في الوعي، لم يزدها البطش والظلم إلا رسوخا وقسوة، فصار لسان حال الأكثرية الساحقة المتنوعة والمتعددة تنوع وتعدد باقه الورد، يصرح بأن من استطاع إسقاط أعتى دكتاتوريات تسلطية ثبتت أقدامها في الحكم طيلة نصف قرن، قادر على منع ظهور دكتاتوريات أو استبداد جديد، قد يفكر في امتطاء حافلة الديمقراطية للوصول إلى سدة الحكم وبعدها ينحي الحافلة جانبا، تاركا كل من يسعى لمعارضته خارج المعادلة، إن تحقق ذلك المشهد السريالي سيكون انتكاسا وردة سافرة على مسيرة الانتفاضات الثورية العربية، وعودة إلى تأسيس سلطات غاشمة تحت شعارات ورايات زائفة ومتباينة كما كان عليه الحال قبل الربيع العربي، من هنا ينبغي ايلاء قضية الحرية ما تستحقه من ثقل وقيمة في ثقافة وعناية الفرد والمجتمع الفاعل والمؤثر في المرحلة اللاحقة لما بعد رياح التغيير العاصفة.

لقد باتت مسألة الحرية جوهرا فردا في صناعة الانتفاضات والثورات وليس من السهولة بمكان أن تتراجع مكانتها أو تختفي تأثيراتها المباشرة في وعي علاقة الذات بذاتها وعلاقتها بذوات الآخرين، وعليه لن يكون تراجع موقع قيمة الحرية

في فكر وثقافة الإسلام السياسي كافيا لتنحية المسألة جانبا، أو إعادتها لما كانـــت عليه في ظل الاستبداد الفاسد، ستظل قضية الحرية حية وفاعلة بغض النظـــر عـــن صفة أو صبغة الحاكم وسلطته.

ولا بد هنا من التنويه إلى أن ما نقصده بمصطلح الشعوب العربية أو المجتمعات العربية إنما هو للعموم والغلبة وليس للشمول فتلك المجتمعات والشعوب المنســـوبة للعربية تحمل في ثناياها وجوهرها تعددا قوميا وإثنيا رئيسا ذو جذور تاريخية عميقة راسخة، تمتد إلى ما قبل الوجود العربـــي في سوريا والعراق ودول جنوب حوض المتوسط، فالقومية الكوردية مثلا جزء لا يتجزأ من ديمغرافية منطقة بلاد الشـــام، كذلك هو الحال في بلدان المغرب حيث يشكل الأمازيغ العنصر البشري الأقـــدم وجودا في تلك المنطقة، ووجود تلك القوميات كان وما يزال جزءا من التـــاريخ والطبيعة والاجتماع، ولما كنا اعتبرنا أن المساواة في صلب قضية الحرية كان لزامـــا الإشارة إلى صلب الموضوع عندما يجري الحديث في العموميات. تتطلب الحريـــة السياسية اعترافا دستوريا بوجود أقليات دينية وقومية لها خصوصـــياتها وثقافتـــه المتميزة، وبغير ذلك الاعتراف تضيع حريات خاصة لفئات رئيسة من المجتمعـــات وتتحول لعنصر زعزعة للاستقرار الأهلي والسياسي، ولا يعني ذلـــك أن إثبـــات الحقوق القومية والإثنية منة أو إحسان بل هو مكون رئيس لبناء ثورات انبعثـــت رفضا للعبودية والفساد والطغيان والحرمان وللتخلص من استبداد امتهن الكرامات وانتهك الحرمات.

لما خلق الناس أحرار كان جدير بمن يحكمهم المحاولة الحثيثة لبقائهم كـــذلك وما القصة الشهيرة عن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب الذي يروى أنه اقتص مـــن حاكم مصر لتجاوزه على حقوق مواطن عادي إلا دليل ينبغي العمل بـــه، علـــى أهمية الحرية الطبيعية والسعي ما أمكن للاقتراب منها. (متى استعبدتم الناس وقـــد ولدتهم أمهاتهم أحرار)

هل ينجح الإسلاميون أو أي فصيل سياسي آخر يتسلم زمام الحكم في بلدان الربيع العربـــي في بناء صرح سياسي منحاز للحرية كما جاءت في سياق الـــدليل التاريخي السابق أم أنهم سيلجؤون لتغليب الانحيازات الأيديولوجية عنـــد صـــياغة دساتير وطنية مدنية حديثة لبلادهم؟ المسؤولية هنا مشتركة، والكل ملزمون بخوض

غمار معركة الاستقلال الثاني بعد التخلص من الاستبداد وبناء دول قوية حديثة تصون الحريات وتحفظ الكرامات ولا تغلب المصالح الحزبية أو الفئوية على الحقوق المدنية والمواطنية. ثورات الربيع العربي هي ثورات حرية وعدالة وكرامة من الخطأ الفادح حرفها لتتحول إلى معركة بناء نموذج خاص بأيديولوجية أو بطائفية سياسية أو دينية، أو نموذج يمثل جماعة أو فئة قد تحظى بأكثرية برلمانية لكنها لا تمثل في الحقيقة وطنا يشكله التنوع والاختلاف. التشاركية الكاملة والمساواة على أساس المواطنة دون أي اعتبار آخر، وإعادة الاعتبار للإنسان والحق والقانون، هي السبل الواجبة واللازمة لإعادة بنيان الدولة والمجتمع على قواعد ثابتة تؤمن السعادة والازدهار وتحقق الاستقرار الأهلي والسياسي العميق والراسخ بعيد عن سلطة القهر والفرض والإخضاع.

من مراجع البحث:

1- مفهوم الحرية: عبد الله العروي: المركز الثقافي العربـــي الدار البيضاء
2- وردة في صليب الحاضر: جاد الكريم الجباعي: دار الفرات، دار بترا
3- التشدد الديني والإسلام السياسي: إحسان طالب: دار الرأي
4- مفهوم الدولة: عبد الله العروي: المركز الثقافي العربـــي الدار البيضاء
5- الحقوق والحريات العامة: تحرير وتقديم محمد كامل الخطيب: وزارة الثقافة. دمشق
6- معنى ومفهوم الحرية بكل أنواع الشرائع السماوية والعلمية والفلسفة: مجموعـــة مـــن الباحثين والكتاب: حيدر حسين عبد السادة، عبدالرحمن العلوي، إبـــراهيم غرايبـــة، وغيرهم: منتديات سما نت
7- دولة حزب الله: وضاح شرارة: دار النهار طبعة رابعة 2066
8- سمير أمين برهان غليون: حوار الدولة والدين: المركز الثقافي العربـــي. الطبعـــة الأولى 1996
9- التعددية والحرية في الإسلام حسن الصفار: دار البيان العربـــي طبعة أولى 1990
10- غزوة الإنقاذ: معركة الإسلام السياسي في الجزائر: محمد القواص: دار الجديد: طبعـــة أولى: 1998
11- مفهوم الايديولوجيا: عبد الله العروي: نسخة ألكترونية للكتاب

مقالات ودراسات ذات صلة:

12- هشام غصيب: فلسفة الثورة: من فويرباخ إلى ماركس: موقع الحوار المتمـــدن الحـــوار المتمدن-العدد: 3866 - 30/9/2012 - 17: 48
13- الثورة الدائمة في الوطن العربـــي هشام غصيب: | مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربـــي
http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=279923#sthash.0CSLtSqO.dpuf
14- ياسر الزعاترة: اغتيال الثورات باستبعاد روحها الإسلامية: جريدة الدستور الثلاثـــاء، 20 سبتمبر/أيلول، 2011
15- التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية خليل العاني: السياسة الدوليـــة الخمـــيس 25 يوليو 2013
16- رضوان السيد: انكسار موجة الإسلام السياسي: جريدة الشرق الأوسط
17- فينومينولوجيا الثورة السورية: إحسان طالـــب: الحـــوار المتمـــدن-العـــدد: 3482 - 10/9/2011 - 21: 56

الفصل الرابع

الإسلام السياسي والانتقال من المعارضة إلى الحكم

في ضوء وصول أحزاب الإسلام السياسي إلى منصة الحكم في بلدان الربيع العربي نسعى لتقديم رؤية موضوعية لا تبحث في تفاصيل أساليب وطرائق الحكم المتبعة قبل نضوج التجربة وإعطائها فسحة زمنية كافية للحكم عليها، وانطلاقا من إيماننا بالديمقراطية يتوجب علينا التريث رغم ما تبديه التجربة من عثرات جلية للبعض فيما يخص محاولات الاستئثار بالسلطة أو تقييد الحريات، إلا أن عهود الاستبداد الطويل كانت بلا ريب قاتمة ومظلمة بصورة لا تترك مجالا للمقارنة أو الموازنة، أقلها قبل الحكم النهائي على تجربة الإسلاميين.

توطئة:

تنطوي الظاهرة الاجتماعية على قدر كثيف من التعقيد والتحول، وتتشابك في تشكيلها مؤثرات سسيولوجية واقتصادية وعاطفية ونفسية، ناهيك عن التأثير المباشر للظروف السياسية التي تتحكم صوريا في الظاهرة، في الوقت الذي يتراجع تدخل العنصر السياسي في جوهر الظاهرة، خلافا لما يبدو للوهلة الأولى من ضغط مباشر للسياسة في بروز الظاهرة وتبلورها في خضم الحدث، وبناء الوقائع، أو تغيير السائد والمستقر. من هنا ينبغي اعتماد التحليل على المقاربات الميدانية مقترنا بالمحتوى النظري من خلال إسقاط وقائعي تطبيقي، يتيح قدرا معقولا من الإحالة - الفهم والشرح - بغية الوصول إلى الحقيقة - الصدق والصواب -

إن السبر الموضوعي لمفاعيل الربيع العربي وما نتج عنه وما سينتج يقتضي فهمه كظاهرة اجتماعية، طبقا لسياق تاريخي يتناول الهيمنة التي سادت واستقرت استنادا لمنظومة فكرية - ايديولوجيا - وأنماط للعلاقات فُرضت كأمر عادي طبيعي يقفل باب التساؤل أو فرضية التغيير. الهيمنة ليست سوى فرض السيطرة على الغالبية وقبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطبقة المسيطرة كما عرفها غرامشي، وهو تعريف تطبيقي مناسب لواقع حال ما كان سائد قبل الربيع العربي. ولعل من أول ما أفضت إليه الوقائع بعد زوال الاستبداد وصول المعارضات الرئيسة

لمنصة الحكم تلك التي غلب عليها طابع ما عرف بالإسلام السياسي في مصر وتونس وليبيا، هذه النتائج فرضت خشية حقيقية من عودة الهيمنة بصور وأشكال متباينة، وبالرغم من اختلاف البنية الاجتماعية والثقافية والتاريخية لسوريا فإن إمكانية تشابه الوقائع السياسية فيها بعد نجاح ربيعها الخاص أمر لا يشوبه كثير من الشك. إن استمرار الهيمنة لعقود طويلة لا يجعل منها ظاهرة طبيعية بل ينبغي تحليلها كحالة شاذة طارئة سعت بوسائل رجعية لتثبيت أو تقرير ظاهرة اجتماعية أعراضها الخنوع والخضوع والاستعباد، فالواقع الكامن تحت ظل الهيمنة ليس أصيلا أو راسخا بقدر ما هو حالة ضاغطة فوق طبقة اللاوعي الجمعي للشعوب، فتلك طبقة كامنة مغيبة تشبه بقدر ما ماغما - طبقة صخور بركانية منصهرة مع الغازات - لا يزيدها الضغط والكبت إلا مزيدا من التحفز والتوثب حال ما تتاح الشروط الموضوعية للانبعاث والانفجار، وأياً كانت تلك الشروط سياسية أم اجتماعية ستسبب تفجير الطاقات الكامنة والمكبوتة منفلتة من القيود وشاقة طريقها الخاص، وسيكون انطلاقها دون توقف حتى بلوغ غايتها وإعادة الأمور إلى طبيعتها كما كانت في الظواهر الإنسانية، المتوافقة مع شرطي الوجود الفلسفي للإنسان، العقل والحرية، إنها ولادة حقيقية تأخذ أشكالا متباينة إلا أنها في النهاية تحافظ على ولائها لطبيعتها وإنسانيتها، سيكون بحثنا ضمن هذا الهامش المحدد والقدر المتاح للإجابة على التساؤل المطروح: هل يمكن فعلاً جمعُ الإسلام والسياسة من موقع الحاكم في واقعنا المعاصر؟

نهاية الإسلام السياسي التقليدي وإعادة ترتيب الأولويات:

يقوم الاستقطاب السياسي للإسلاميين حول إقامة دولة الله في الأرض وبسط سيطرتها على كافة أرجاء الكون دون اعتبار للجغرافيا السياسية أو الحقيقة التاريخية، ولا شك بوجود خلاف وثيق في معنى دولة الله، وفقا للمدارس والمذاهب الفقهية والأصولية كذلك وفقا للانتماءات الطائفية، ويعتبر الاستيلاء على السلطة أو الوصول إليها مقدمة ووسيلة لتحقيق غاية أبعد وهدف شمولي أسمى **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ...﴾**- سورة سبأ- الآية 28) وبقدر ما يُعد ذلك الهدف خياليا ودوغمائيا إلا أن الامبراطورية - الخلافة - الإسلامية كان لها حضور عالمي

ممتد أفقيا من الشرق إلى الغرب، من دمشق إلى قرطبة، واستمرت أكثر من اثـــني عشر قرنا حاضرة بثقلها ومكانتها ما يتيح إمكانية إعادة بنـــاء كيانهـــا المتفكـــك وهيبتها المتلاشية. ذلك الاختصار السياسي للحضارة الإسلامية حمّـــل الحركـــات السياسية الإسلامية أعباءً لا قبل لهم بها، كما وضعهم في مواجهة النظـــام العـــالمي وصراع العولمة التي أخذت أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية بات من العسير بل ومن المحال إلغاؤها أو تجاوزها، أجبرت هذه الوقائع المعاصرة تلك الحركات علـــى إعادة ترتيب أولوياتها والنظر بواقعية لبرامجها وطموحاتها الكونية المتـــأثرة بمنـــاهج ايديولوجية شمولية تختزن توجهات غيبية، يتداخل فيها الدنيوي بالـــديني لدرجـــة يصعب خلالها الفصل بين مهام السياسة كآلية للحكـــم وتنظـــيم إدارة الـــدول والمجتمعات وبين القيادة الدينية بحيث يتوحد الخليفة باعتباره قائدا أعلى للدولـــة - سياسيا - مع الإمام الشرعي الموكل ببسط إرادة الله ونشر دينه في الأرض فالقائد السياسي الأعظم هو أمير المؤمنين وخليفة رسول الله. ولما كانت الدولة الحديثـــة تدار وتسيّر بواسطة التكنوقراطيين والمختصين بحيث باتت السياســـة والاقتصـــاد والاجتماع علوما أصيلة من غير الممكن الإحاطة بها أو الاقتصار في تعاطيها علـــى جملة نصوص محدودة، يغلب عليها الطابع التاريخي والديني الغيبـــي، لذا كان لزاما على الإسلامية السياسية الانفتاح على الواقـــع بـــالانخراط في صـــميم المشـــاكل والأزمات الاجتماعية والسياسية والبحث عن حلول علمية قد تتعارض في ظاهرها مع الدلالات والمعاني التقليدية لتوجهات وأوامر ذات مرجعية مقدسة. كما يلزمها الانفتاح على حلول اقتصادية عالمية للمشاكل والأزمات المزمنة والخطيرة التي تهدد الاستقرار، وتعطل مسيرة التنمية المستدامة الضرورية للاستجابة لمتطلبات مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة الاستبدادية التي أدخلت المواطن والوطن في نفق مظلم بدايتـــه الفساد والظلم ونهايته الظلامية والتطرف.

سيكون من الصعوبة بمكان تحديد حقيقة التوجهات النهضوية والليبرالية الـــتي استجدت في خطاب الإسلاميين من فوق منصات الحكم، وتظل الريبة موجـــودة من صدقية النهج الإصلاحي لديهم. وليس ذلك حكما على النوايا كما أنه لـــيس محاكمة اتهامية، فبالنظر إلى التاريخ المعاصر والخطاب الحديث سيكون من العـــدل التوقف قبل إصدار نتيجة الاستقراء. لقد طرح مرشح الإخوان المسلمين لمنصـــب

رئيس الجمهورية في مصر عن حزب الحرية والعدالة، برنامجا سياسيا انتخابيا حدد خلاله توجهاته وأولوياته في إدارة دفة نظام الحكم، فيما إذا وصل إلى المنصب المتنازع عليه، وجاء فيما عرضه: عدم ربط علاقة الرئيس بالمرشد العام للحركة وأقر بأن الرئيس محكوم بالقانون والدستور ويسعى لتمثيل كل المصريين ورتب أولوياته على الشكل التالي:

أن هدفه الأول هو بناء مصر على أسس حديثة وتقديم مشروع النهضة على أسس المرجعية الإسلامية، والتركيز على إقرار الأمن وإزالة الاحتقان الطائفي، ووضع البرامج الاقتصادية التنموية وتطوير وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة وأجهزها وتحقيق التوازن بين الدولة والشعب على أساس أن الدولة تغولت على الشعب في النظام السابق، كما أكد على دور المجتمع المدني المهم في برامج التنمية.[1] لكن الذي حصل بعد تولي محمد مرسي لمقاليد الرئاسة مختلف كثيرا عن التوجهات والخطاب الانتخابي المعتمد من قبل ولم تتمكن مجموعة الكفاءات المتوفرة عليها جماعة الإخوان المسلمين المصرية من تحقيق تقدم بمسار مشروع النهضة المطروح، كما استشعرت شرائح عديدة من المصريين كالأقباط والليبراليين وحتى حزب النور السلفي بخطر الاقصاء وبرغبة دفينة وقوية لدى الجماعة بالاستئثار بالحكم وأخونة الدولة ومؤسساتها كل ذلك وغيره دفع بملايين المصريين للتمرد على السلطة الشرعية المنتخبة ما تسبب بإحداث تغيير قسري بقيادة المجلس العسكري أطاح بالنظام وأعاد ترتيب الأوراق من جديد مستعينا بحزب النور ومؤسسة الأزهر وبالكنيسة أيضا. هذا الوضع الجديد طرح تساؤلات جدية عن مدى صدقية التوجهات النظرية كما أعاد سؤال الديمقراطية من جديد.

وبالرجوع للعهد والوثيقة المقدمة من الإخوان السوريين عن سوريا المستقبل التي نصت على قيام "دولة تلتزم بحقوق الإنسان كما أقرتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية من الكرامة والمساواة وحرية التفكير والتعبير - لا يضام فيها مواطن في عقيدته ولا في عبادته". دولة تقوم على الحوار والمشاركة لا الاستئثار والإقصاء والمغالبة يلتزم جميع أبنائها باحترام حقوق سائر مكوناتها العرقية والدينية والمذهبية وخصوصية هذه المكونات بكل أبعادها الحضارية والثقافية والاجتماعية، وبحق التعبير عن هذه الخصوصية".

إن القراءة الحيادية الموضوعية تدعونا لقبول حدوث تطور حقيقي في مفهـــوم الحكم ما بين السياسوية الإسلامية - السلفية - وبين الإسلامية السياسية متمثلـــة بالأحزاب المستحدثة من صلب النخب الدينية التي وصلت إلى منصات الحكم عبر انتخابات ديمقراطية في كل من مصر وتونس وليبيا. ويرجع ذلك التقدم إلى وجود مقاربة تعقد صلحا بين المقاصد الأصيلة للدولة في الإسلام وبين الدولـــة الحديثـــة، تتخطى جمود وصلابة دلالات المفهوم الأممي لحكم الله في الأرض بالمعنى التقليدي لظاهر النصوص المرجعية. ويحق لأي متابع هنا تكرار التساؤل عمـــا إذا كانـــت التجربة الإخوانية المصرية ستعيد نفسها في أمكنة وبلدان عربية أخرى أم أن لكـــل زمان دولة ورجال، وأنه لا يصح تعميم تفاصيل التجربة مع معرفتنا بأوجه التوافق والتطابق بين الإخوان السوريين والمصريين وأمثالهم في بلدان الربيع العربـــي.

باعتماد الواقعية السياسية يتخلص الفكر الديني السائد من طوبايـــة المعتقـــد القاضي بتكفير الحداثة باعتبارها فكرا غربيا مناهضا للمنهج المقدس المأمور بإتباعه والسير على سننه وهداه، ويبدأ بولوج عتبة التغيير والإصلاح التي بدونها تســـتمر العقلية الدينية في الدوران خلال حلقة مفرغة تنتهي حيثما بدأت. وسيكون التطبيق العملي لتلك المنطلقات النظرية الحداثوية مفصلا بين ما هو خطاب مبدئي عقائدي أيديولوجي وبين موقف سياسي براغماتي متماشي مع نظرية التدرج والتمكين التي عرفتها السيرورة التاريخية للدولة الإسلامية.

التحول من حركات دعوية إحيائية إلى أحزاب سياسية:

بُني الكيان الرئيس لكل الأشكال الفكرية والاجتماعية والسياسية للحركات والأحزاب الإسلامية التقليدية على نظرية تاريخية عقائدية استلهمت مقولـــة: مـــا صلح به سلف الأمة يصلح خلفها، وتكرار تجربة بناء الدولة النبوية عند بدء البعثة هو الحل الأمثل لقيام الدولة المنشودة، فكل الحلول المرتقبة والمرتجاة من أجل تحقيق الازدهار والسعادة والعدالة ستتحقق تلقائيا بمجرد تطبيق شرع الله، وإتباع أوامره ونواهيه في كافة مجالات الحياة، من هذا المنطلق كان شعار الإخوان التقليـــدي في صراعهم السياسي التاريخي مع سلطة الاستبداد - الإسلام هو الحـــل - شـــيفرة سحرية استقطبت أصوات الناخبين، فكانت التنافسية الانتخابية محسومة لصالح من

تبنى ذلك التصور الدغمائي لما له من رصيد هائل في ضمائر ووجدان الذاكرة الجمعية لغالبية شعوب بلدان الشرق الأوسط بما فيها البلدان العربية. بعد انهيار رؤوس السلطة الجاثمة على كراسي الحكم في أوطان الربيع العربية، دقت ساعة الحقيقة فاستفاقت الجماهير على حقيقة أن مسيرة المجتمع السياسية والاقتصادية لا تدار بالنوايا الحسنة فقط، ولن تنتهي مشاكل البطالة والتخلف والأمية وانخفاض مستويات التنمية البشرية، ولن ترتفع مستويات المعيشة بالمقولات الكلانية، إذ لابد من مواجهة قضية الوطن والإنسان بعيدا عن الحلول التاريخية التي لم تعد مجدية في عالم معاصر له احتياجات وعناصر حياة متباينة تماما عما عرفه السلف وخبروه.

نتيجة لتلك الصدمة سيتعمق في وعي الجماهير الفصل بين الدين كحقيقة مطلقة ذات صوابية نهائية وخيرية أزلية، وبين الإسلاميين كحكام جدد، لقد كان السائد مختلفا خلال فترة الصراع مع الاستبداد والطغيان، فعبارات التمجيد والاستحسان واليقينية المطلقة المرتبطة بخطاب الدعاة، مردها الاتفاق على مسلمات وبديهيات لا يتسرب إليها الشك، فكان التوافق الشبه التام قائم على وحدة الغاية والهدف، ما استدعى غياب نقد المحاكمات العقلية الحيادية، حيث التركيز على أهمية وعظمة صديق مشترك هو الدين وشرائعه، قبالة عدو مشترك هو السلطة الحاكمة الخارجة عن الامتثال لتلك الشرائع، والغارقة في الفساد والظلم، هذا التبادل التوافقي في اتجاهين متعاكسين ستنفض عراه ولن تصبح السلطة المجردة القابضة على زمام الأمر ممثلا وحيدا حصريا للإسلام كما لم يعد كافيا التوافق على أفكار عمومية، كالمرجعية أو تطبيق الشريعة، لإزاحة الخلافات وتجاوز التناقضات، فاليوم هناك تناقضات مستجدة قائمة على تضاد مصالح طبقية واجتماعية عميقة تتوق إليها عامة الناس، ممن ضحوا لأجل حياة أفضل ومستقبل مزدهر، وليس فقط لمشاهدة ظاهرات دينية تصبغ الشارع ومؤسسات المجتمع والدولة بطابعها. هكذا لم تعد قضية الهوية والانتماء الأممي أولوية، فتحديات البقاء كدولة ومجتمع حي كريم يسودهما العدل والمساواة والحرية باتت طاغية على المهام المفترض تأديتها، وذات أولويات سياسية واقتصادية تزيح مقولات البرامج الكونية والتطلعات الأممية العريضة العابرة للحدود، الحالمة بسيطرة أممية تلغي الهويات الوطنية لتحل مكانها انتماءات دينية استقطابها الرئيس ما اشتهر

على لسان الشاعر والمفكر والفيلسوف الإسلامي الهندي: أضحى الإسلام لنا دينا وجميع الكون لنا وطنا.(3)

المرونة والديناميكية التاريخية الإسلامية كانت دائما في مواجهة الجمود والتمترس خلف فهوم جامدة محدودة تصر بخشونة على اقتفاء أثر الأقدمين تستبد بأعمال العقل وإخضاعه للنقل – الموروث – تلك الديناميكية كانت على الدوام ساعية لتحقيق التوافق بين العقلانية والدينية، وبدا جليا تقهقر العامل الديني كفاعل في السياسات والعلوم إلى مواقع خلفية وجدانية والتقدم العلمي والسياسي نحو مواقع عملية تتيح قدرا مناسبا من الحرية في اتخاذ القرار وصنع سياسات إدارة الدولة بصفة مدنية تزيح من أمامها العوائق التقليدية والأحكام المسبقة المستندة لاجتهادات مذهبية وتفاسير نصية موروثة نالت ما لا تستحق من الوصاية والهيمنة حتى حلت مقام النص التشريعي الأول، وغدت التفاسير والحواشي والشروح في مقدمة الاهتمامات وتراجعت العناية المفترضة بالنص الرئيسي – القرآن والسنة – حتى بات الاستدلال الحكمي بالآية أو الحديث قاصراً ما لم يسند بتفسير أو فهم مسبق للفقهاء أو المفسرين المشهورين وفي ذلك تقييد لآفاق رحبة واسعة فتحها القرآن الكريم لمعاني ودلالات آياته. **﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾** سورة الكهف الآية 109 إن تقييد النصوص القرآنية والأحاديث النبوية بمفهوم سلفي ومنع الاجتهاد في فهمها وقراءتها قراءة تجديدية وتفسير المعاني تفسيرا تأويليا كان له دور جلي وتأثير بالغ في بناء سدود وحواجز بين المسلمين وبين التقدم والتطور، كما ساهم بشدة في تأصيل التطرف والتشدد وما نتج عنه من ارهاب وصدام عنيف مع الحضارات الأخرى.

لعل استلام الإسلاميين الوسطيين للحكم فرصة هائلة للبعد عن التطرف والتشدد الذي تمليه عقلية الصراع الوجودي وظنون غالبة راسخة في الوعي الجمعي للمسلمين، أصّلتها سيرورة تاريخية للغرب الذي ما فتئ يحاول الهيمنة والسيطرة على العالم بمنظور نفعي متعالٍ، ساهم بقدر وافر من الحض على التطرف والاستقطاب الديني عن إرادة واعية حينا وبمنظور انتفاعي اقتصادي لا أخلاقي أحيانا أخرى.

إصرار الجماهير العربية على إعادة تجربة الإسلاميين في الحكم:

لقد كان لتجربة الشعوب المريرة مع أنظمة تدعي العلمانية وتجارب انخراط الإسلاميين بالسلطة أثر كبير في تحول الجماهير العربية نحو أعداء التقليديين لأنظمة الحكم الفاسدة والباغية الظالمة، ودعت الحاجة لتجريب غير المجرب خاصة مع ارتباطه الاسمي بالانجاز الحضاري التاريخي للسلف. ذلك العامل النفسي ساعد كثير في توجيه أصوات الناخبين باتجاه قادة وزعماء محسوبين على الإسلام كدين وسياسة وحضارة وحياة.

بُنيت الرؤية الغربية التقليدية لنهاية الإسلام السياسي على فشل حركاته وتنظيماته في القبض على السلطة.[4] أو على المقارنة بين التجربة الشيوعية والإسلامية، وتحول السياسي إلى اجتماعي[5] في حين مال آخرون إلى الرؤية الإصلاحية والتجديدية كأداة لهذه النهاية[6].

عرفت بلدان عربية نماذج من إدارات حكم غلب عليها طابع الإسلاميين، في كلٍ من السودان وغزة والعراق، و لم تكن تلك التجارب مشجعة، حيث لم تحقق نتائج ايجابية، فسيطر على فترات توليهم للسلطة جملة من الأزمات السياسية والاقتصادية المتلاحقة نجم عنها تقسيم السودان وتقطيع أوصال السلطة الفلسطينية، ومحاصصة طائفية مرهقة للعراق وشعبه، لكن تلك الصورة لم تردع غالبية توجهات الناخب العربي من إعادة اختيار الإسلاميين في أغلب الفرص المتاحة إن لم نقل في كل فرصة ممكنة، من الدار البيضاء إلى عمان.

يقترع صاحب الحق بالتصويت لمصلحة الإسلاميين انطلاقا من واقعة اقترابهم من الدين الذي يحمل في طياته قيم الحق والعدل والصدق والنزاهة فهو يمثل في وعيهم الغائب والحاضر، الخيرية المطلقة، كما يشكل اللجوء للإسلاميين رد فعل على انتشار الفساد والنهب والسرقة والجريمة الأمنية المنظمة والمرعية بقوة قوانين خاصة أو حماية أمنية، ما تسبب بفقر المواطن واستنزاف خيرات الوطن وتردي الخدمات وضياع الثقة بالمستقبل.

لقد شكل غياب العدالة والأمن الداخلي لهفة للبحث عما يشيع الطمأنينة الداخلية والاستقرار الذاتي، ووجدت الأكثرية في الخطاب الشعبوي الديني ملاذا آمنا من المخاوف المشروعة للفرد في ظل أنظمة حكم دأبت على الاستهتار بحريته

وكرامته والاستفادة من حرمانه الحقوق الأساسية كمواطن وكإنسان. عندما ردد المتظاهرون في سوريا (بدنا ناس تخاف الله) كان المقصود غياب الوازع الأخلاقي عند الحكام الذين واجهوا مطالب الشعب بعنف مفرط، دون رادع قانوني أو وازع وجداني. ولما كان الاعتقاد الجازم بقوة وقيمة الوازع القيمي الأخلاقي في فرض الرقابة الذاتية الداخلية أمام حضور ضعيف وهش لسطوة ورقابة القانون، برزت أهمية وجود رقابة غيبية فاعلة تنعكس حضوراً فاعلاً، يمنع الحكام من ارتكاب الجرائم ويحد من قدرتهم على الفساد والإفساد استنادا إلى سيطرة ثقافة نصية سائدة تنظم العلاقات وتضبط الموازين، إن غياب هيبة الدولة وضبابية مفهوم القانون لصالح المافياويات الحاكمة التي لا تمتلك أية موانع وطنية أو اجتماعية أو عقائدية تصرفها عن إذلال الشعب وإهانته وهتك حريته، أعطت تلك القناعات دفعة قوية لاختيار فريق يفترض فيه التحلي بضمائر حية وقناعات إيمانية وجدانية قوية تنشط بفاعلية لتكوين حصن مانع دون الانخراط في الجريمة والفساد، ومحرضا بآلية ميكانيكية نحو السعي لإقرار العدالة والمساواة وتأمين الحد الأدنى المانع للوقوع في الإسراف والهدر والتلاعب بمقدرات المواطن والدولة. بالتأكيد فإن الفشل المتعدد المستويات للسلطات الحاكمة يدفع بصرامة لاختيار تيارات معاكسة لما دأبت السلطات المستلبة للدولة على التصريح به ورفعه كشعارات أو سياسات مزعومة، همها الأول والأخير ترسيخ إخضاع الدولة والشعب لتحقيق مصالح طبقة خاصة حاكمة لديها شهوة سلطوية وجشع مادي لا حدود له.

لكل تلك الأسباب مجتمعة كان تفضيل الناخب في بلدان الربيع العربي الوجوه الإسلامية والشخصيات المتدينة والأحزاب الدينية على ما سواها نتيجة طبيعية لتدخل الوعي الراسخ بقرارات الفرد وتأثير التجربة على خياراته وأمله بمستقبل أفضل لا يعيد قسوة وعذاب ومشقة المعاناة وضنك العيش تحت نير أنظمة أهملت الإنسان واستباحت الوطن.

البقاء للأصلح:

المستجد المهم في آلية عمل السياسية الإسلامية بوصفها مسيرة لمؤسسات الدولة هو تحول السياسة كمنظومة فكرية من سياق دعوي يتواصل مع الجماهير

بقصد دفع المشروع الأيديولوجي ليكون مرجعية وناظما، إلى فعل سياسي مـــدني. مستوى ذلك التطور مازال في طبقات سطحية عملية، لكن من المنتظر تحركه باتجاه أعمق ليلامس أنماط التفكير ووصوله تدريجيا إلى منصة الوعي، وسيكون من المتوقع حينها تفكيك محرضات التشدد والتعصب، وتاليا نـــزع بذور الإرهاب المنبثق من ثنايا التطرف والتزمت. وفقا لهذه الرؤية فإن ما ترتب من نتائج على انبعاث فجـــر الربيع العربـــي انتصار للحداثة، فقيم الديمقراطية والحرية والتشـــاركية الكاملـــة والاندماج الاجتماعي لكافة مكونات الشعب الاثنية والدينية والمذهبيـــة معـــايير فلسفية تسمح للباحث تحديد الأصلح والأنسب. وسوف تـــوفر أجـــواء الحريـــة الجديدة بيئة ملائمة لإعادة البحث وإنتاج المعرفـــة وإتاحـــة الفرصـــة للإبـــداع والابتكار، لقد انتقلت بلاد عربية أمضت عدة سنوات من الثورة من عهد الحريـــة المغتصبة إلى زمن الحرية المكتسبة، التي لن تتخلى عنها بأي حال من الأحوال، كما أعادت تلك الشعوب تمركزها في منطقة ديمقراطية المواجهة بعدما سيطرت علـــى منصة ممارسة الديمقراطية، وهاهي تعيد تشكيل نظام الحكم من جديـــد في دولـــة رائدة من دول الربيع العربـــي وأقصد مصر ومع تسجيل تحفظ علـــى الوســـائل والطرق التي تم بها إسقاط نظام حكم الأخوان واختلاله مع مـــوازين الديمقراطيـــة حسب ما أرى إلا أنه عهد جديد وأفق واسع بدأت أولى خطواته ونأمل بتحقيـــق توازن ديمقراطي شعبـــي ونظام توافقي لا يقصي أحدا ولا يعّرض مصالح الشعب للخطر ولا يدفع بأمن البلاد نحو الهاوية.

لقد كان قبول الانخراط المدني بالسياسة بسبب مغريات مسبقة في مخيلة الدعاة الدينيين، حيث غلب على ظنهم إمكانية تحقيق الأغلبية لاستلام السلطة لإدارة دفة الحكم، وبرزت مخاوف محقة من تفشي عيوب الديمقراطية كاستبداد الأكثريـــة أو استغلال المقاييس العددية لمنع التداول الحقيقي للسلطة، أو الاستعانة بالديمقراطيـــة للتضييق على الحريات الخاصة أو العامة. إن الوعي واليقظة لهذه العيـــوب وتلـــك المثالب سيكون مؤهلا لدرء المخاطر عبر تنظيم قواعد اللعبة الديمقراطية وأصـــول التنافس السياسي وفق مواصفات دستورية عالمية ووطنية تُموّضع الانتماء الـــوطني وقيم العولمة الأخلاقية في مقامات تقف دون تخطي المصالح العليا للفـــرد والمجتمـــع لصالح أكثرية أو أقلية سياسية كانت أم عرقية أو دينية.

سيكون من العسير في ظل عصر العولمة وثورة الاتصال والانفتاح القسري للشعوب والدول على بعضها البعض، وارتباط المصالح الاقتصادية والتجارية وتقاطع المصالح السياسية، منع الإعلام من الوصول إلى الحقيقة والكشف عن ممارسة السلطة الجائرة إن وجدت كما سيكون متاحا طرح وجهات النظر وإعطاء الفرصة كاملة للتعبير عن الرأي والحديث بشفافية عن الأخطاء والعيوب، وإقامة ندوات بحث حول المثالب والنقائص المتواجدة في تفاصيل أنظمة الحكم الجديدة، ويبدو أنه من غير الممكن انفراد الحكام الجدد بمفاتيح السلطة وإدارة النظام، بحيث لن يتمكن حزب أو تيار مهما نال من نسبة تأييد انتخابية عالية من الاستئثار بالقرار أو الانفراد بالسلطة فالحرية الإعلامية المكتسبة تسمح بعرض المظلومية وفضح الفساد والكشف عن بؤر الخلل وسوء الإدارة. وليس خافيا اليوم اعتبار الجميعِ العالَمَ كقرية صغيرة يعرف أهلها بعضهم بعضا ويتأثر كل طرف بالأخر، وتتداخل المصالح وتبرز خلالها التضامنات والتحالفات السياسية والاقتصادية وحتى الدينية والمذهبية بما لا يدع مجالا للعزلة أو التعتيم وتغييب الحقيقة أينما وجدت.

يقر روبرت كوكس[7] صاحب النظرية النقدية الاجتماعية بدور عالمي للثقافة والأيديولوجيا في تحديد العلاقة الاجتماعية وأنماط صراع القوى والحضارات، ونحن بدورنا نعتقد بفاعلية وقوة المعرفة والأيديولوجيا في التأثير بخيارات الفرد والمجموعات، لذلك نرى بأن آفاق المعرفة ستتسع في أجواء الحرية والديمقراطية؛ ما سيعطي الأفراد والمجموعات فرصة أكبر ورؤية أوضح لتحديد خياراتهم وإقامة تجمعاتهم المدنية الخاصة. كما ندرك أهمية المحرضات القيمية الراسخة في الوجدان الجمعي على إثارة الجماهير وتحركات الشعوب وصناعة الثورات، من هنا لابد للباحث من الإقرار بحيوية وفتوة القيم والمعارف العليا الدينية، وقدرتها على الفعل والتأثير، خصوصا في ظل بيئة سياسية متحررة لا تعيق حرية الفكر ولا تصادر حرية التعبير وتاليا يجدر بنا الاستفادة من العمل المعرفي التنويري والإصلاحي التراكمي في الفكر الديني وعدم التعامل معه بتعال وفوقية بلهاء تنطوي على أحكام عقلية سطحية محدودة.

إن النظرة التفاؤلية لمآلات الثورات العربية لا تنبع من رغبة نفسية أو أمنيات وجدانية بقدر ما تقوم على معايير علمية اجتماعية وسياسية تُخطئ وتُصيب، فعلم

الاجتماع مثل غالب العلوم الانسانية ما زال قيد التجربة متاحا لمزيد من البحث والتأصيل لبناء مناهج علمية اجتماعية وإنسانية صارمة تنضوي على قوانين وقواعد نهائية أو شبه نهائية كما هو الحال في العلوم الأساسية النظرية والتجريبية.

ما يقرب من ثلاث سنوات أو يزيد ما زالت غير كافية لتقديم حكم موضوعي علمي محايد على مسارات ومآلات الانتفاضات الثورية في البلدان العربية. فالثورات عموما تستغرق سنوات طويلة لتستقر فكما يعرف الجميع استمرت الثورة الفرنسية لما يقرب من عشرة أعوام عام 1789 وامتدت حتى 1799 – شهدت تقلبات سياسية كثيرة واضطرابات جماهيرية دموية وارتباك اجتماعي واسع، وتخبط معرفي وثقافي لكن النهايات كانت مرضية للجميع ومحل تقدير وثناء من كافة شعوب العالم، فلا يصح إصدار أحكام نهائية على الثورات العربية وتعجل نتائجها خاصة في ظل اضطرابات سياسية واجتماعية وأمنية ما زالت ضاغطة على الحكام الجدد لبلدان الثورات العربية، يحق للبعض القول بأن القادم يظهره الحاضر أي أن المقدمات توحي بالنتائج لكن كما طرحنا أعلاه فعلوم الاجتماع الموكل إليها استشفاف المستقبل من مقدمات الحاضر لا تملك تلك القدرة العلمية على الافادة الحقيقية ولا تعطي إجابات يقينية لما هو كائن. ولابد من ممارسة الفعل الديمقراطي في المراقبة والمحاسبة وإعادة ثقافة النقد العلني للسياسيين والشخصيات العامة وعدم الاكتفاء بالتحذير والتخوف من نهايات محتملة قد تقع وقد لا تقع. فالعمل الفاعل والمنتج يكون من داخل الثورة وليس من خارجها والتأثير المنتج يكون في صلب الثورة وليس في حواشيها؛ لهذا يجب على نقاد الربيع العربي المساهمة والمشاركة في البناء والتوجيه وعدم الوقوف على الحياد والتنظير من خارج العملية الديمقراطية الدائرة حاليا والمتوقع لها أن تستمر لحقبة من الزمن القادم. لا شك عندي بأن العمل الفاعل من الداخل خير من المراجعة الخارجية أو الوقوف على الهامش وانتظار القادم.

الهوامش والمراجع:

1- موقع المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام لجماعة الإخوان. مقابلاته الإعلامية في فضائيات العربية والجزيرة.

2- وجهات نظر المعرفة: موقع الجزيرة نت.

هاجم بعض الإسلاميين المتشددين وثيقة الإخوان السوريين باعتبارها: تنص على إقامة نظام كفر جمهوري علماني ديمقراطي والأمريكان وعملاؤهم يمتدحون قبولهم بهذه المبادئ والقيم الغربية: المصدر:

http://masrstars.com/vb/showthread.php?t=403827 - com.masrstars

3- الصين لنا والعُرب لنا.... والهند لنا، والكل لنا.

أضحى الإسلام لنا دينا... وجميع الكون لنا وطنا.

محمد إقبال: من مؤسسي نظرية الأممية الإسلامية، 9 تشرين ثاني نوفمبر 1877م وتوفي 1938 م.

4- حسب تحليل أولفيه رواه: كما وضحها في كتابه: ما بعد الإسلام السياسي الصادر 1994.

5- هذه وجهة نظر جيل كيبيل: في كتابه كتاب الجهاد: انتشار الإسلام السياسي والخسارة، وفي كتابه إسلام السوق.

6- حسب رؤية آلان روسيون: في كتابه انتظار ما بعد الإسلاموية: الصادر 2007.

7- لمعرفة المزيد (ويري روبرت w كوكس أن البحث عن أرضية مشتركة عالمية في عالم ما بعد الهيمنة "يمكن أن يبدأ بشكل أفضل بمحاولة لفهم وجهات النظر التي ظهرت كتحد للأفكار والممارسات المهيمنة المتبعة في السياسة العالمية، فالتقاليد الإسلامية تمثل "الآخر" في مواجهة الغرب. وعلي الرغم من كونها الأقرب، فهي في الوقت نفسه الأكثر صعوبة في الفهم بالنسبة للعقل الغربي" قد أشار روبرت كوكس إلى أن الحضارة الإسلامية "تبحث في إثبات تأثيرها في تشكيل مستقبل أي نظام عالمي. وتدعو النظرية النقدية، خاصة في كتابات كوكس، الحضارة الإسلامية إلي الإسهام في تحديد الإطار المرجعي للتفاعلات، والقيم الدولية من أجل تحقيق عالمية حقيقية؛) الدراسات الحضارية: موقع "النظرية النقدية الإسلامية" في دراسة العلاقات الدولية: ريهام باهي: مجلة السياسة الدولية العدد 189.

الفصل الخامس

التشدد الجهادي خطر على ثورات الربيع العربي

المسألة السورية

يريد بعض السوريين التخلص من النظام الأسدي بأي وسيلة كانت حتى ولو كان الثمن وصول شرائح اجتماعية وسياسية متطرفة أو متشددة بل ويريد آخرون إقامة دولة دينية، كرد فعل صارخ على ما صدر من جماعات منظمة تابعة للنظـــام من استخفاف بالقيم الدينية وإطلاق شعارات تنسف قاعدة الإيمـــان الشعبـــــي السائد، يشكل هؤلاء من مجمل الثـــوار الســـوريين أقلـــة لكنـــهم موجـــودون وسيتكاثرون طالما أوغل النظام بقناعته المطلقة بتحقيق نقيضين، البقاء بالســـلطة، والقضاء على الثورة في آن واحد. تستمر السلطة المهيمنة على مؤسســـة الجـــيش ومفاصل الاقتصاد بتنفيذ فكر الحل العسكري الحاسم ولو كلف ذلك إزهاق أعداد لا حصر لها من السوريين معارضين وموالين وحتى ولو دمرت سوريا عن بكـــرة أبيها. دخل بعض المقاتلين حرم الجامع الأموي في حلب فما كان من قوات النظام إلا أن قصفت المسجد وأحرقت أجزاء منه لإخراج المقاتلين من داخله، هكذا يفكر رجالات النظام؛ البقاء على سدة الحكم على أنقاض الحضارة السورية نصر، وقتل عشرات الآلاف من السوريين فوز مؤزر، طالما كلل بدحر المعارضة مسلحة كانت أم سلمية، عندما يقدم النظام على اعتقال الدكتور عبد العزيز الخير العضو البارز في هيئة التنسيق التي يراها غالبة المعارضين منحازة للنظام، يعني أن القادة المتحكمـــون بزمام الأمور فقدوا أخر خصلة حكمة متبقية في الرأس المفكر للنظام.

يبرر الثوار خطابهم المتشدد واستعانتهم بمقاتلين إسلاميين باســـتعانة الجـــيش النظامي بقوات مقاتلة لبنانية وإيرانية وعراقية كذلك بخبراء روس، وأخيرا ولـــيس آخرا بطيارين كوريين شماليين، فإذا كان هذا حال الجيش النظامي فلماذا لا يحـــق للثوار مواجهة القوة الغاشمة بأخوة تحت شعار (وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصر إِلاَّ عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) الأنفال 72) فهذا النظام لا عهد له ولا ميثاق و لم يرقب بالشعب إلا ولا ذمة (" كَيْفَ وَإِن يَظْهَـــرُوا عَلَيْكُمْ لاَ يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلاًّ وَلاَ ذِمَّةً يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُـــوبُهُمْ وَأَكْثَـــرُهُمْ فَاسِقُونَ" (التوبة: 8) ضمن هذا السياق تبدو الحمية الدينية والأخلاقيـــة لنصـــرة

السوريين مفهومة ومبررة وفقا لسلوك السلطة المنفلت من ضوابط وقواعد إدارة الصراعات الداخلية، ويبرر العلمانيون الداعمون للثورة المسلحة ذلك الخطاب بأن من أسقط أعتا الأنظمة الاستبدادية لن يقف في وجهه أي قوة أو نظام آخر.

هل تملك تلك التبريرات الواقعية والعقلية حجة كافية للاستهانة باصطباغ الثورة السورية بألوان التطرف أو التعصب الديني والمذهبي؟

وصول شرائح سياسية واجتماعية متشددة لمنصة الحكم عبر آليات ديمقراطية يتيح لها قدرة لا تقاوم للبقاء في الحكم خاصة بعد انتصار ثورة شعبية عارمة (إيران نموذج ضروري) الحل مرتبط بعناصر عدة:

1 - زمن الصراع:

ربما لم يتوقع كثير من المعارضين أو النشطاء السلميين بل والمسلحين استمرار صمود النظام لفترة تزيد على السنة والنصف على الصعيدين العسكري والاقتصادي، طول زمن الصراع ساهم في تعقيد الأزمة وتطاول المؤثرين الإقليميين والدوليين نحو مزيد من التأثير وفرض أجندات أيديولوجية وإستراتيجية لمشاريع إقليمية ودولية تحمل في ثناياها استقطابا محوريا لسوريا الغد في عالم يبدو اليوم أكثر من أي وقت مضى رهينا لأيديولوجيات دينية ومذهبية تقليدية، أليس التخوف الروسي من الثورة السورية مستندا في جزء لا يستهان به إلى خلفية دينية تبلورت عبر تعاظم الاستقطاب السياسي والاجتماعي العالمي حول الأديان السماوية الثلاث.

كلما طال أمد الصراع كلما تعاظمت الأدوار الخارجية المؤثرة وتأزم الحل وتضاعفت أعداد المقاتلين الإسلاميين المنحازين لنصر ثورة الشعب السوري وهذا بدوره سيساهم بتأخير الحل، ليس بسبب قوة النظام أو بسبب مشاركة مباشرة في القتال من قبل حلفائه إيران، حزب الله، وفصائل عراقية مذهبية، بل بسبب عزوف المجتمع الدولي عن المشاركة بحل يفتح أبواب سوريا مشرعة لحكم سياسي يغلب عليه طابع التشدد الديني، وألقت حادثة قتل السفير الأمريكي(1) في بنغازي 11\9\2012 على يد متشددين إسلاميين - جماعة أنصار الشريعة الليبية - بظلال الشك حول ماهية الموقف الحقيقي لمجتمعات الربيع العربي من مدنية النظام

السياسي ودور المؤسسات الدينية في صياغة أنظمة حكم سياسية مدنية بعيدة عن التطرف والإرهاب، فلقد عرف عن السفير الأمريكي كريس ستيفنز انحيازه الشديد لصالح الشعب الليبي وسعيه الدؤوب لإسقاط نظام القذافي وقربه من الليبيين، ولقد كان لما رافق عملية اقتحام السفارة الأمريكية من أعمال شائنة تمثلت بتعرية جثة السفير وانتشار أخبار عن التمثيل بها ردود غاضبة من داخل ليبيا ومن خارجها ولقد أدانت الحكومة الليبية الحادث ووعدت بملاحقة الجناة، إلا أن المفصل الرئيس الذي تطرحه تلك الحادثة، ما إذا كان لتلك الجماعات المتشددة وجود مؤثر في الشارع الليبي أم أنها مجرد فئات معزولة ومنبوذة من قبل الجميع سياسيين ومثقفين إسلاميين وليبراليين. الجماعات المتشددة تتكاثر في سوريا وتجد أرضية خصبة لقبول أفكارها وتبرير أفعالها، فالغلو في القتل وانتشار المذابح والمجازر بأنحاء عديدة من سوريا دفع بعضا من عامة السوريين للتحول نحو التشدد والتطرف، فالبيئة الموضوعية لنمو الإرهاب تخلقها سياسات وأفعال السلطة الحاكمة وما انتشار صور وفيديوهات تعذيب الأطفال وكبار السن والاعتداء على النساء إلا واحد من الدوافع الظاهرة لميل بعض الشبان السوريين نحو الانتقام والثأر، ففظاعة المشاهد وتكرارها وانتشارها أفقيا قادر على خلق وتفجير رغبات إنسانية طبيعية وتحويلها لأفكار تكفيرية صلبة ومتعنتة وبناء علاقات اجتماعية جديدة على أسس موغلة في الماضوية السلفية تتقدم تدريجا لتحتل محل الوسطية الإسلامية ومنهج الاعتدال الإصلاحي الشبيه بالبرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي لحزب العدالة والتنمية التركي.

كان يعتقد كثيرون من مؤيدي النظام وموالاته بأن الوقت يعمل لصالحهم وكلما أتيح مزيد من الزمن ستتمكن القوة العاتية والجبارة مقارنة بما تملكه المقاومة السورية من عتاد وسلاح لا يرتقي ما يحصل عليه النظام من الحلف الواقف خلفه بقوة وشدة وبإصرار لا يتزعزع من قبل إيران وروسيا اللتان تمدا النظام بكل ما يلزمه من سلاح عسكري مدمر ودعم اقتصادي ومادي غير محدود، ستزداد فرص إنهاء التمرد المسلح وإخضاع المعارضة لمتطلبات استمرار وبقاء الحاكم السوري المطلق جاثيا فوق كرسي الحكم بالاستعانة بقليل من المراوغة وازدواجية الخطاب للتلطي خلف شعارات ممجوجة مكررة عن الحوار

ومحاربة الإرهاب والحفاظ على وحدة التراب السوري والاعتـــراف بالمعارضـــة السلمية والإقرار بضرورة الإصلاح. لكن يعرف الجميع أن تلك الشعارات مـــا هي إلا كلام لذر الرماد بالعيون وأن الهدف والغاية الوحيدة من المواجهـــة بـــين الشعب والسلطة إنما هو البقاء فوق كرسي الحكم والاستئثار بـــالقوة لفـــرض أجندات خاصة وتنفيذ مخططات إقليمية تربط بدوافع مذهبية اقليمية لا يرضـــى عنها عامة السوريين لأنهم الخاسر الأكبر من ذلك الصراع ولأن الهـــدف مـــن تصدير الأيديولوجيات هو إخضاع السوريين واستنـــزاف طاقـــاتهم وخـــيرات بلادهم لصالح قوى خارجية بدعاوى المقاومة والممانعة للعدو الإسرائيلي. فيمـــا يرى غالبية السوريين أن محور إيران والعراق وحزب الله باتوا يشـــكلون خطـــرا داهما وكارثة حقيقية على مستقبل سوريا وعلى كيـــان الشخصـــية الســـورية وتاريخها العريق، فما زاد تدخل ذلك المحـــور في عمليـــة الصـــراع العربـــي الإسرائيلي "القضية الفلسطينية" إلا تعقيدا وتأخر وما أضاف عليها إلا نشوة وقوة وتصلبا، وتقدما ملحوظا لإسرائيل في ميادين الصراع واهتزاز موقف المفـــاوض الفلسطيني.، وما الحروب المفتعلة مع إسرائيل إلا وسيلة إلهـــاء وتلبيـــة لحاجـــة إسرائيلية ترى ضرورة البقاء في حالة تأهب دائم وتبحث عن مبررات مســـتمرة لإبقاء التفوق العسكري وإلهاء الشعوب العربية بصراعات طائفية تعيق التنميـــة وتوقف عجلة التقدم والتطور، جاءت الحروب المفتعلة ما بين إسرائيل وحلفـــاء المحور السوري الإيراني بنتائج كارثية على الصراع العربـــي الإسرائيلي وعلـــى لبنان تحديدا وساهمت إلى حد بعيد بشق الصف العربـــي وتقســـيم اللبنـــانيين والسوريين لـــ مع وضد، وكرست ثقافة الاقتتال والصراع على أسس مذهبيـــة طائفية عندما حرمت كافة الطوائف اللبنانية من الانخراط بالمقاومـــة وحصـــرت وجود السلاح المقاوم بيد حزب الله الشيعي الذي لا يقبل في صفوفه سوى مـــن كانوا من طائفته ولا يسلح سوى أبناء مذهبه. وفي ذات السياق ما يؤكد كذبة شعار المقاومة والممانعة تخلي إيران كلية وقطعها المساعدات المالية الـــتي كانـــت تقدمها لحركة المقاومة الإسلامية حماس بحجة أنها وقفت مع الشـــعب الســـوري ورفضت القتال إلى جانب النظام ولو كانت إيران صادقة في مسألة العداء مـــع إسرائيل لما امتنعت عن الاستمرار في مد يد العون لحماس كل ذلك يفصح عـــن

حقيقة أن الدعم الإيراني للمقاومة إنما هو بدوافع طائفية هدفها البعيد الاستيلاء على المنطقة العربية والسيطرة على مواردها وإحلال أنظمة تدين بالولاء الطائفي لمذهب ولاية الفقيه الشيعية. وما انخراط مليشيا حزب الله في القتال الدائر فوق التراب السوري إلا دليل على مذهبية المقاومة المزعومة فالحزب دخل سوريا تحت شعار حماية المراقد الشيعية وحماية الجالية السورية واللبنانية الشيعية المتواجدة في سوريا ثم تحولت مبرراته لحماية خاصرة المقاومة وكلها مبررات زائفة فالمراقد الدينية في سوريا قائمة منذ ما يزيد على أربعة عشر قرنا وهي سليمة معافاة والشيعة السوريون كانوا وما يزالون أخوة لبقية أبناء سوريا من الطوائف والأديان و لم تعرف سوريا في تاريخها أي اقتتال طائفي قبل تدخل حزب الله بدعم إيراني في سوريا ما يعني سقوط أي مبررات منفصلة عن البعد الطائفي الديني. إن نقل الصراع في سوريا من بعده الوطني والسياسي وتحويله لاقتتال أهلي طائفي مسار خطر مؤدي للتهلكة، وسبب وجيه لتسعير نيران التطرف والتشدد ومبرر مزعوم لانتقال المقاتلين من كافة بقاع العالم وتحولهم للمشاركة في الحرب الدائرة في سوريا بدوافع دينية وطائفية بالمقام الأول وبدوافع انسانية في المقام الثاني فما يراه العالم وما تنشره وسائل الإعلام العالمية عما يحدث من قصف للمخابز واستهداف للمستشفيات وتدمير للمساجد يشكل تحريضا اضافيا للدوافع الدينية والطائفية. ولقد أبان مشهد الرجل من مقاتلي المعارضة الذي يخرج قلب أحد الجنود النظاميين ويعضه بأسنانه عن مدى التخريب والتدمير الذي أصاب النفسية السورية، فالرجل فسر فعلته لشاشة السي ان ان الأمريكية بقيام جنود النظام بقتل أهلة واغتصاب النساء أمام عينه وأكد أنه غير نادم على فعلته. إن مشاهد صور مجزرة بانياس الأخيرة في قرية البيضا أوائل أيار من العام 2013 التي أرتكبتها مجموعات موالية للسلطة الحاكمة في سوريا تدمي القلب وتهيج المشاعر وتوغل عميقا في الحقد والكراهية وتشعل نيران الثأر والانتقام، فقتل الأطفال وذبحهم ثم حرق أجسادهم فعل إجرامي خسيس وشذوذ متطرف وسادية لم يعرف التاريخ لها مثيلا، ادعت منابر السلطة الإعلامية أن الفاعلين إرهابيون متشددون ونشر الإعلام الموالي للثورة شهادات موثقة لناجين من المذبحة تؤكد قيام مجموعات موالية بالمجزرة.(2)

2 – العتاد العسكري وأعداد المقاتلين:

أفادت تقارير واردة من محافظة إدلب موثقة بالصور ومقاطع الفيديو نشـــرها مراسلو شبكة الجزيرة الإخبارية منتصف الشـــهر الجـــاري 12\2012 بســـيطرة كتائب المقاومة السورية على الفوج 35 التابع للجيش النظامي بكامـــل أســـلحته وعتاده العسكري واستيلاء قوات المعارضة العسكرية علـــى عشـــرات الـــدبابات والعربات والمدافع المتنوعة بالإضافة لكميات لم تحصى من الذخائر، ومع المفاجـــأة لإمكانية الاستيلاء على ذلك الكم الهائل من الأسلحة الثقيلـــة والمتطـــورة كـــان صادما أسر المئات من الجنود السوريين من مرتبات الفوج المذكور، مـــا يـــوحي بوجود شبهة عريضة تشي باستسلام مقاتلي الجيش النظامي لقوات المعارضة، لقد كانت تلك العملية بدون ريب أكبر عملية استيلاء وأسر تقـــوم بهـــا الكتائـــب المسلحة الثائرة منذ بدء المقاومة المسلحة في الشهر التاسع من عام 2011، في مؤشر آخر أفاد المعارض المعروف الدكتور كمال اللبواني، بعد جولة ميدانيـــة قـــام بهـــا مؤخرا داخل قطاعات سيطرت عليها كتائب مقاتلة معارضة، بأن أعداد الكتائب المقاتلة تحت راية الجيش السوري الحر تقترب من مليون مقاتل جاهزون للتطـــوع والقتال ما ينقصهم فقط هو السلاح. من لا يعرف المجتمع السوري يستغرب ذلك الرقم، لكن إذا علمنا أن الذكور في سوريا ما بين سن 18 إلى 50 عاما مـــدعوون لتأدية الخدمة الإلزامية العسكرية وفقا لشروط صارمة تحد إلى درجة كـــبيرة مـــن تسرب أو فرار المطلوبين للخدمة، استطعنا استيعاب الرقم الـــذي تحـــدث عنـــه الدكتور اللبواني، إذن معظم الذكور السوريين في عمر الشباب والرجولـــة تلقـــوا تدريبات عسكرية ميدانية وبالسلاح الحي، ووفقا للدكتور كمال فإن كل ثلاثـــة من عشرة شبان من سكان المناطق الثائرة التحقوا بالجيش الحر أما البقيـــة الباقيـــة فجاهزة ومستعدة للانخراط في القتال عندما تدعو الحاجـــة أو تتـــوفر الظـــروف المناسبة. الثوار لديهم احتياطي بشري لا ينبض ويبدو بجلاء تراجع بمواقع القـــوات النظامية وميل متعاظم لدى جنود وضباط الرتب الدنيا نحو الانسحاب من ميـــدان القتال، فالقضية التي سيموتون لأجلها لم تعد تتجاوز الحفاظ علـــى ســـلطة أقـــل مساوئها التمييز والإهمال الفظ لمناطق الأرياف التي تعد خزان ســـوريا الزراعـــي وموطن النفط والفوسفات، لكن مستوى المعيشة فيها لا يقترب من الحدود الـــدنيا

لما هو مطلوب لحياة كريمة وعيش رضي، أليس ذلك سبب منطقي لتنطلق الثورة من الأرياف لتجتاح كافة بقاع سوريا ولتتحول إلى خزان بشري يرفد الجيش الحر بالمقاتلين والمتطوعين؟ افرز السلوك المنظم للقوات النظامية باستعماله لكافة صنوف الأسلحة الثقيلة بما فيها صواريخ سكود والأسلحة الكيميائية جوا من التطرف المتبادل وضاعف من مشاعر العدائية ونوازع الشر الخالص أحيانا، حيث بدى وكأن الهدف هو القتل للقتل والتدمير من أجل الإفناء بصرف النظر عن المكاسب العسكرية، فأي مكسب تجنيه القوات المتحاربة من ارتكاب مجزرة بحق مدنيين يختبئون في الأقبية! وأي ضرورة لقصف المخابز التي تشهد ازدحاما شديدا؛ وأي فائدة تجنى من حرق المنازل بعد سرقتها؟ لا يفسر ذلك ولا يبرره أي علم أو تحليل، ونحن بحاجة ماسة لنفهم كيف يقوم مجند نظامي بإلقاء البراميل المتفجرة على أبناء وطنه وهم في المزارع وهو يضحك بل ويقهقه، تلك جريمة بحق الجنس البشري ودمار وتشويه مرعب للإنسان في سوريا أوجدته عقود أربع من حكم أخفى كثيرا من الكراهية والحقد لشعبة وسلطة لا ترى في محكوميها سوى أدوات انتفاع مجردة وأعداء محتملين وأشخاص يحملون إثم أحقاد تاريخية تحفر موغلة في أعماق العقل لتكون مشاعر وعواطف جياشة متوثبة وملتهبة ممن تعتقد بمسؤوليتهم التاريخية عن مآسي ومعارك جرت قبل مئات السنين. التجييش الإعلامي الديني والطائفي من كافة أطراف الصراع على الساحة السورية مزرعة وتربة لإنتاج التطرف ووقود حيوي لنشر التكفير والإرهاب والأخطر هنا هو إرهاب الدولة المنظم والإرهاب المبرر من مراجع دينية وسياسية ذات نفوذ بالغ في المجتمعات والشعوب العربية.

ذكر مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان لجريدة الشرق الأوسط أن أكبر الخسائر في الأرواح وقعت في صفوف الجيش النظامي إنما كانت لحد اللحظة بين يومي 9- و10 من شهر أوكتوبر تشرين الأول 2012، كما أفادت المعلومات الواردة من ريف دمشق إلى بدء استهداف أرتال القوات النظامية وإلحاق خسائر فادحة بها، حسب ما أعلنت عنه تنسيقيات محلية في الغوطة الشرقية فإن الثوار تصدوا في بلدة جسرين القريبة من كفربطنا (الساخنة) لرتل عسكري نظامي يوم 17-10 ودمروا دبابة وقتلوا سبعين جنديا ومنعوا الرتل من التقدم، كذلك هو

الحال في ريف درعا ومدنها فالخسائر البشرية للجيش السوري النظامي تتصاعد يوما بعد آخر وبدأت التنسيقيات هناك بتوثيق أسماء المقاتلين النظاميين ضحايا محاولة النظام استعادة سيطرته على المناطق والبلدات الخاضعة لقوات المعارضة، ولعل النجاح الباهر للثوار في إضعاف القوة الجوية المتفوقة والضاربة للنظام حيث تمكنوا من إسقاط عشرات الطائرات المقاتلة المجنحة والحوامة بأسلحة متوسطة وخفيفة، ربما يكون صادما للكثيرين أن يقترب عدد المقاتلات النظامية الساقطة في ساحة القتال من السبعين وفق تقارير إخبارية لمراسلين ميدانيين لقناة وموقع الفضائية - العربية نت - ذلك العدد الهائل سقط خلال ستة أشهر بدءا من 27-3-2012 حيث أسقطت أول طائرة فوق ريف إدلب، لم تخسر سوريا في كل الحروب التي خاضتها مع إسرائيل، طائرات بهذا العدد أليست هذه مفارقة صادمة؟ ويستمر السجال وتتصاعد المعارك بين كر وفر وبين تحرير من الجيش الحر وتطهير من الجيش النظامي. وفي هذه الأثناء تتزايد وتتعاظم قدرة وإمكانية القوات والفئات المرتبطة بالجهادية السلفية وتتيح فرصة مواتية لمقاتلين القاعدة للانخراط في المعارك وإعلان قيام إمارات إسلامية متشددة في مناطق عدة من ريف إدلب ومدينة الرقة، وباستمرار الموجة المتعاظمة لجبهة النصرة ودولة بلاد الشام والعراق الإسلامية تتزايد الفرصة لنمو صراع مسلح بين كتائب الجيش الحر والمتشددين المتمرسين في القتال خاصة وأن الطرف الأخير يحقق انتصارات باهرة على القوات النظامية. انتشار عناصر وأفكار الجهادية السلفية المتشددة وسيطرتها المتصاعدة على الأرض ينذر بأخطار جسيمة تهدد بحروب داخلية طويلة بين السوريين أنفسهم ممن يقاتلون السلطة الحاكمة اليوم. ولا يصعب على المتابع إدراك وجود رغبة وإرادة دولية وإقليمية في ارتقاء مستويات الاقتتال في سوريا وتشكيلها منصة استقطاب لكل الجهاديين والمتشددين وحتى الإرهابيين من كل بقاع الأرض لانشغالهم بحروب خارجية وإبعاد خطرهم عن الدول التي ينتمون إليها وإلهائهم بحروب داخلية تضعف من قواهم وتحد من خطورتهم على السلم العالمي؛ أما السلم في سوريا فلا يهم كثيرا حسب ما يمكرون - وهي ضريبة التغيير بل هي ضريبة التدخل الخارجي وتحويل سوريا الوطن لساحة لتصفية الحسابات وقاعدة لفرض النفوذ الإستراتيجي بين الدول العظمى.[3]

3 - الإستراتيجية:

بدأت فكرة تسليح الثورة السورية بعد ستة أشهر من الإصرار والتصميم والمثابرة على النضال السلمي اللا عنفي لكن التصدي العنيف والمسلح فتح الباب أمام مسارين لن يعودا أبداً كما كانا عليه، الأول: التسلح من أجل حماية المظاهرات السلمية بعد إطلاق الرصاص الحي بطريقة عشوائية تحولت لمنهجية على المتظاهرين السلميين، الثاني الانشقاق: وجد بعض عناصر الجيش النظامي حرجا شديدا تحول لغضب وسخط من جراء زج القوات المسلحة السورية النظامية في حرب مخططة لوأد الحراك السلمي فما كان لكثير من عناصر تلك القوات إلا الانشقاق رفضا لقتل أبناء بلدهم وتحولوا من فكرة الانسحاب إلى فكرة التنظيم والتوحد لتشكيل كتائب مقاتلة لم تكتف بحماية المدنيين وانطلقت من الدفاع إلى الهجوم، وشكلت خطرا فادحا بل وعقدة حقيقية بات من شبه المستحيل على القوات النظامية القضاء على تلك الكتائب بعدما فتحت الباب مشرعا لانضمام المدنيين الراغبين في قتال النظام إلى تشكيلاتها المقاتلة، بل وسمحت لمتطوعين عرب وأجانب من خارج الحدود يغلب عليهم الطابع السلفي الجهادي، بالانضمام إلى صفوفها، والواقع أن فداحة المآسي والمجازر التي ارتكبت بحق المدنيين العزل من نساء وشيوخ وأطفال شكلت حافزا قويا لأصحاب الضمير الإنساني الديني للانخراط في القتال الدائر فوق التراب السوري. إنه الفعل ورد الفعل حسب قوانين علم الاجتماع والفيزياء، قد لا يكون الفعل مبررا وكذلك هو رده.

السبيل الأوحد القوة والبطش:

استغل النظام فائض القوة التي يتمتع بها برا وبحرا وجوا، ولو حاول أحد المحللين العسكريين إجراء مقارنة بين عديد القوات النظامية المنظمة والمنضبطة والعتاد العسكري المتوفر لديه وبين ما يملكه الجيش الحر لوجدنا بونا هائلا وفارقا شاسعا يظهر مشهدا لمصارعين بينهما مراتب أوزان عدة لصالح النظام، لكن واقع المعركة لا يعكس ذلك الفارق، بل كثيرا ما يتهيأ للمتابع وجود ميل حقيقي لصالح الثوار المسلحين بناء على تقارير صحفية محايدة (تقرير مراسل لوموند الفرنسية بنجامان بارت Benjamin Barthe 31-10-2012 قسم سوريا إلى 6 مناطق تظهر

الخرائط المصورة انحسارا جزئيا أو كليا لسيطرة الجيش النظامي عن أربع من تلك المناطق تشمل حلب، إدلب، دير الزور، حمص، ريف اللاذقية، ريف الرقة، كما تبين إحكام سيطرة ظاهرية على منطقة العاصمة دمشق لكنها تظهر بوضوح نقاط سيطرة الثوار كبقع (سرطانية) كبيرة تحيط بالعاصمة وتهدد بالتفشي والانتشار، في تكرار لسيناريو ما حصل في حلب التي سُحب أكثر من نصفها من تحت بساط الجيش وما زال في حال تراجع وعجز عن استعادة السيطرة.(4) أفادت تقارير لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية اليوم السبت أن قوات المعارضة السورية تقاتل بعنف القوات الموالية للنظام وتتقدم في مدينة حلب، مما يهدد سيطرة الحكومة على قناة إمداد حيوية ويسجل انتصارا كبيرا للمعارضة. وأضافت الصحيفة: قوات المعارضة تقدمت على مسافة مائة ياردة من مطار حلب وأكدت وسائل الإعلام السورية هذا التقدم وقالت: أن قوات الحكومة المنتشرة حول المطار تتصدى لهجمات الثوار 18-10-2012. اذن فائض القوة ليس حاسما إذا أخذنا بالاعتبار أمرين اثنين:

الأول: انتشار ظاهرة جديدة الاستسلام والانسحاب دون قتال، التي تتصاعد بين القوات النظامية حيث لا يجد المقاتلون النظاميون في بعض المناطق المحاصرة من قبل الثوار سبيلا لمواجهة مقاتلي المعارضة سوى الاستسلام ولقد تكررت تلك الحادثة مرات عدة، على سبيل المثال استسلام ما يقرب من 300 مقاتل نظامي من مرتبات الفوج 35 في منطقة ادلب، كذلك أفادت وكالة الأناضول بأن القوات النظامية في بلدتي العلاني واليادو قاموا بتدمير دفاعاتها الجوية خشية وقوعها بيد الثوار وفي ذات السياق يذكر انسحاب القوات النظامية من حواجز محصنة كانت تحاصر مدينة سراقب حيث أعلن الجيش الحر السيطرة على المدينة بالكامل بدون خسائر 2-11-2012. وتعاظم عديد العناصر المنخرطة تحت قيادة الأركان الجيش الحر وتزايد مضطر للمقاتلين الغير السوريين الوافدين لتلبية نداء المظلومين ونصرة أهل السنة من الجهاديين المتطوعين.

الثاني: يستخدم النظام إستراتيجية تفريغ المناطق الثائرة من سكانها بعد قصفها بالطائرات وتجريف مساكنها بالجرافات (حي القابون وحي تشرين في دمشق نماذج) كعقوبة على احتوائهم وحضنهم للثوار ولإصرارهم على الخروج بمظاهرات

وتكفلهم بمسلحي المعارضة لكن تلك الاستراتيجية التي أريد منها إنهاء الوجود المسلح والقضاء عليه نهائيا جاءت بنتائج عكسية لما أريد منها. حيث باتت المناطق أكثر من أي وقت مضى ملاذا لمقاتلي الثوار (حي التضامن الدمشقي مثال حيث تم اجتياحه عدة ومرات و" تطهيره من العصابات المسلحة وفق الإعلام الرسمي" لكن الواقع أن الحي مازال تحت وابل القصف الجوي لحد اللحظة لانتشار المسلحين المتمردين بين أرجائه، الجيش النظامي يعاني كثيرا في فرض سيطرة دائمة على المناطق التي يطرد المسلحين منها وذلك عائد لمحدودية عدد العناصر الموثوقة والمؤهلة القادرة على مواجهة الجيش الحر ما اضطره للاستعانة علنا بأعداد كبيرة من المقاتلين اللبنانيين والعراقيين الشيعة، حيث لا يمكنه السيطرة على أية منطقة طويلا دون بقائه الدائم فيها، وعائد أيضا إلى تأييد غير معلن من أكثرية القاطنين والسكان المتواجدين في مناطق الصراع وبؤر تواجد المسلحين في الأحياء السكنية. وبرغم من استعانة النظام بقوات النخبة من مليشيا حزب الله فإنه لم يتمكن إلا من تحقيق انتصارات جزئية في ريف حمص مقابل تراجع غير مشكوك به في الجنوب مدينة درعا وريفها حيث تتقدم قوات الجيش الحر هناك متجاوزة القوات النظامية وعناصر حزب الله اللبناني، كذلك هو الحال في حلب حيث سيطر الثوار على منطقة خان العسل مكبدين الجيش والعناصر اللبنانية خسائر فادحة. لم تحقق الاستراتيجية المتبعة من قبل النظام في استرداد المناطق التي كان يسيطر عليها ويجد صعوبة بالغة جدا في إعادة تمركزه بمناطق هامة بمحازاة العاصمة دمشق كحي اليرموك وحي برزة وحي جوبر الدمشقي. لم تنجح الاستراتيجية التي اتبعها الرئيس بوتن يوم كان قائد العمليات ضد الثورة في الشيشان والتي اعتمدت القصف المكثف والتدمير الشامل ومن ثمة الاقتحام غير مبال بعشرات الآلاف من الأرواح التي أزهقت هناك مستخدما أعتى صنوف الأسلحة الثقيلة، لم تنجح تلك الاستراتيجية في سوريا وعجزت عن إخضاع الثوار والمقاتلين المعارضين الطامحين لإسقاط كامل للنظام؛ يرى كثيرون صعوبته ويعتقدون بامتداد الصراع لسنوات لطالما لم تتدخل قوى خارجية كبرى لحل الصراع وإتاحة فرصة لانتقال سياسي للسلطة يبدو بعيد المنال وغاية في الصعوبة لعدم توفر شروط التفاوض ورغبة الأطراف المتحاربة بإحراز نصر شامل مع قناعتها بقدرتها على ذلك، ربما يكون

التدخل العسكري واحدا من السيناريوهات المطروحة لكن من يستطيع نسيان التجربة العراقية، وبذات اللحظة من يستطيع الصبر على احتمال بلوغ ضحايا الحرب الدائرة من المدنيين مئات الآلاف وهو احتمال وارد بعد بلوغ الأعداد الموثقة من شهداء سوريا ما يتجاوز المائة ألف خلال سنتين فقط، أنها خيارات مرة كان من الممكن تفاديها لولا تعنت النظام والتغرير به من قبل حلفائه والرغبة الإيرانية الجامحة في البقاء موجودة وفاعلة على شط المتوسط، وفي قلب التجمع العربي السني في الشرق الأوسط كوسيلة لبسط هيمنة امبراطورية إيرانية إسلامية شيعية تبتلع الدول وتلهم الأنظمة السنية القائمة، أنها أحلام يقظة ايرانية بل أوهام فارسية يستحيل تحقيقها، نعم نحن مدركون لوجود مخططات دولية لابقاء الصراع السني الشيعي العربي الفارسي قائما ومحتدما لحقب تاريخية طويلة ومدركون لحقيقة المستفيد الأول من تمكين المواجهة بدل الحوار. لكن خشيتنا لا تعطي سببا يمنع الوقوف في مواجهة المشروع الإيراني فالصراع اليوم صراع وجود وليس مجرد مواجهات أيديولوجية.

يتمتع النظام السوري بتأييد منقطع النظير من حلفائه الرئيسين روسيا وإيران لدرجة دفعت وزير الخارجية الروسي لافروف إلى تهديد السوريين والمجتمع الدولي بحمام دم مستمر في حال لم يغيروا موقفهم من الرئيس الأسد (قال لافروف في أعقاب مباحثاته مع وزير الخارجية الفرنسي، لوران فابيوس "إذا استمر شركاؤنا في المطالبة برحيل هذا القائد (الأسد) الذي لا يحبونه، فإن إراقة الدماء ستتواصل في سوريا" .31-10- 2012 "كما أعرب وزير الدفاع الروسي في حديث أدلى به يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 للصحفيين عن رأيه بأن الجيش السوري النظامي بوسعه تماما مواجهة المسلحين. وقال: "هناك مبالغة حين يقال إن الجيش السوري انحطّ، وليس بوسعه خوض الحرب". وقال: "لن يرحل بشار الأسد بنفسه لأنه يدرك أن رحيله يعني انتحارا، ولذلك سيصمد حتى النهاية. بقدر ما تعكس تلك التصريحات طمأنينة لدى مؤيدي الرئيس السوري تعكس بالقدر ذاته تخوفا حقيقيا، فالوزير الروسي يؤكد قدرة الجيش النظامي على المواجهه ما يوحي بوجود قوة قاهرة مضادة له بات الحديث عن قدرته على مواجهتها يحتاج لتأكيد، لقد أمسى الحديث عن صمود القوات النظامية حاجة ملحة لرفع المعنويات بعد ما توارى

الصوت المرتفع عن انتهاء الأزمة الذي ما فتئ الإعلام السوري يكرره صبح مساء ناهيك عن الانتصار المزعوم.

فائض القوة لن ينجي النظام بل سيهلك العباد ويدمر البلاد وما كلام أناتولي سرديوكوف عن أن الرحيل يعني انتحار إلا إشارة حصرية لضياع الحل السياسي وانتهاء كلي – على الأقل في هذه المرحلة – لمفاوضات أو حوارات نقل السلطة والتحول الديمقراطي السلمي.

على الطرف الآخر يظهر جنوح محدود لدى الثوار نحو ممارسة الإرهاب الثوري عبر القيام بتفجيرات في مناطق مدنية ومكتظة بالسكان، تفجير ثلاث عبوات ناسفة في منطقة المزة فيلات دمشق في 1-11-2012 تبنتها جبهة النصرة كذلك الحال تفجير عبوات ناسفة بحاجز للقوات النظامية في ساحة السيوف – مدينة جرمانا – ريف دمشق – في شارع يشهد عادة ازدحاما مروريا للمدنيين تبنته ذات الجهة، وفي نفس الجانب أشارت صحيفة جارديان" البريطانية إلى تقرير الأمم المتحدة الذي اتهم الثوار السوريين بارتكاب جرائم حرب، بما في ذلك التعذيب وإعدام السجناء، مع ارتفاع وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان في ظل وجود المقاتلين المنددين بحكم الرئيس السوري الحالي، وقالت الصحيفة أن العناصر الأجنبية والدخلاء بسوريا في الآونة الأخيرة بمن فيهم الجهاديين الإسلاميين تسببوا في تشويه صورة المعارضة السورية والثوار الداعين إلى الحرية والديمقراطية، ربما كانت تلك التقارير سببا لحث وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون المعارضة السورية على عدم السماح "لمجموعات متطرفة باختطاف الثورة.

سبق لنا الاعتماد على قانون فريائي – الفعل ورد الفعل – دأبت القوات النظامية طيلة سنتين على قصف المناطق السكنية والمدنيين الواقعين تحت سيطرة الجيش الحر وتابع طيرانه دون كلل أو ملل انـزال حمم النار فوق رؤوس المدنيين في المناطق الخارجة عن سيطرته ولعل ما شهده مخيم اليرموك الفلسطيني 29 \7\2013 الذي يسيطر عليه الثوار من قصف همجي عنيف واحتمال لاستعمال السلاح الكيميائي دليل على مدى وحشية الصراع. ذلك الافتراس للحياة المدنية من قبل السلطة لم يعد مقبولا من القوات المقاتلة التي بدأت بدورها باستهداف مصادر النيران المتواجدة في الأحياء السكنية الموالية للنظام. سيستمر سقوط

الضحايا الأبرياء من الطرفين إلى مالا نهاية حتى تصل اللعبة الدولية لغايتها. أليست الحرب شرا مطلقا؟ من يدري!

بدون أي شك أو لبس لا يصح عقد مقارنة بين خروقات المعارضة وبين ما تفعله القوات النظامية، فالفارق هائل وشديد الضخامة، لكن ذلك الفارق وتلك الأفعال المشينة والجرائم المتكررة من السلطة – قصف المخابز المتواجدة في المناطق المحررة أثناء اكتظاظها بالمواطنين – الثلاثاء 2012/10/23 قتل ما لا يقل عن 20 مواطناً وجرح عدد كبير من المواطنين في قصف مخابز الذرة بحي مساكن هنانو في حلب – لا تبرر بأي حال من الأحوال تطبيق قوانين الجهاديين الخاصة على الثورة السورية، وتحديدا تلك التي تنص على التمترس بالمدنيين، أو تسمح باستباحة قتل المدنيين إذا ما تعذر الانتصار عليهم بدون قتلهم؛ لأنها ثورة حرية وكرامة تطالب بالعدل وإقامة شرعة حقوق الإنسان وبسبب تلك القيم ينتصر الثوار، ويكسبون تعاطف العالم والمحايدين من السوريين. الشر يستجلب الشر والقتل ليس أنفى للقتل كما تقول العرب بل هو اجترار للقتل ومع كل يوم يمر دون وجود حلول واقعية ممكنة وأمام عجز بل وتكاسل وبلادة دولية من قبل من يزعمون صداقتهم للشعب السوري ستستمر المعاناة لكنني في النهاية مؤمن بقدرة الشعب السوري وواثق من حتمية انتصاره. في هذه اللحظة بالذات من ظهر يوم 26\7\2013 اجلس في دمشق وأصوات الطيران الحربي يزمجر في سمائها ينطلق متوثبا لقذف حممه ونيرانه فوق الأحياء الدمشقية الآهلة بالمدنيين، للتاريخ فقط!

ينقل الرواة عن عمر بن الخطاب قوله (إنكم لا تغلبون عدوكم بعدد ولا عدة ولكن تغلبونهم بهذا الدين.. فإذا استويتم أنتم وعدوكم في الذنوب كانت الغلبة لهم!!) الدين الجامع الشامل يرفع قيم الإنسان والحق والمساواة والحرية والعدل. (قال النبي الكريم: إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)[5] وعلى رأس الذنوب التي ينبغي ألا يتساوى فيها الثوار مع السلطة انتهاك حقوق الإنسان أو ارتكاب جرائم حرب. ولينظر الثوار الإسلاميون في سوريا إلى وصية أبي بكر لقائد جيشه أسامة بن زيد قبل خروجهم للحرب: لا تخونوا ولا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثلوا، ولا تقتلوا طفلاً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة، ولا تعزقوا نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا للأكل، وإذا مررتم بقوم فرغوا

أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له)[6] هذه ليست اجتهادات، إنها قوانين حرب ونصوص ووثائق ثبتت حجيتها واتفق المسلمون أجمعون على الالتزام بها، وبدونها يستوي الفريقان بالإثم ويوكلون لشيطان الحرب وليس لدعوة السماء دعوة الحب والسلام.

لن يتمكن النظام من إنهاء الثورة والقضاء عليها بما يمتلكه من فائض قـوة في البر والبحر والجو ولن تنجده تصريحات أمراء حـرب روس يهـددون الشـعب السوري بحمام دم ما لم يرضخ ويتراجع عن مطالبه بالتغيير الجذري الحقيقي، وكما لابد للثورة أن تنتصر بالحق والتسامح واحترام الإنسان السوري أولا، لا بالإرهاب فلا يمكن بحال من الأحوال الرد على ما يرتكبه النظام من جرائم بمثله وإلا كـان الجميع متساوون في الجحيم.

الهوامش والمصادر والمراجع

1 – أفاد مراسل قناة الجزيرة في ليبيا اليوم الأربعاء 12\9\2012 بأن السفير الأميركي لدى طرابلس مات اختناقا في الهجوم الذي شنه مسلحون على قنصلية واشنطن في مدينة بنغازي شرقي البلاد.

وقال مدير مكتب الجزيرة بطرابلس عبد العظيم محمد إن السفير الأميركي كريس ستيفنز مات اختناقاً جراء الحريق الذي نشب في مبنى القنصلية، وإن هناك حالة استنفار قصوى في بنغازي.

وأضاف أن ثلاثة أميركيين آخرين - من بينهم اثنان من المارينز الأميركيين هرعوا لتأمين مبنى القنصلية- لقوا مصرعهم أيضا في الهجوم الذي شنه ليبيون غاضبون من بينهم عناصر تنتمي إلى مجموعة تسمي نفسها أنصار الشريعة احتجاجا على فيلم عرض في الولايات المتحدة واعتبر مسيئا لرسول الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم.

وقد أعلنت أنصار الشريعة أمس الثلاثاء أن ما بين ستين وسبعين مسلحاً من عناصرها توجهوا إلى القنصلية الأميركية حيث تمكنوا في غضون نصف الساعة فقط السيطرة على المبنى قبل أن ينسحبوا منه.

2 – الشبكة السورية لحقوق الإنسان: توثيق للمجاز ومنها مجزرة قرية البيضا في مدينة بانياس الساحلية: http://www.syrianhr.org/index.php?option=com_content

اهم معارضون سوريون القوات النظامية ومسلحين موالين لها بارتكاب "مجازر" في مدينة بانياس في إطار ما اعتبروه "تطهيرا طائفيا". لكن نائبا سوريا حمّل المعارضة مسؤولية تلك الأحداث الدامية، متهما مسلحيها بالقتل، وبمحاولة إثارة نزاع طائفي في المنطقة. ويقول ناشطون إن ما لا يقل عن 150 شخصا بينهم أطفال ونساء قتلوا خلال أيام رميا بالقذائف والرصاص، وحتى ذبحا وحرقا، في قرية البيضا المتاخمة لبانياس، وفي أحياء داخل المدينة، خاصة في حي رأس النبع. الجزيرة نت: 5\5\2013

3 – لمزيد من المعرفة حول مسألة المتشددين والقاعدة في سوريا: إقحام القاعدة بالحدث السوري الراهن: مظاهر، تحديات، حلول، ووثائق: إحسان طالب: مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي

4 – انظر أيضا:

Benjamin Barthe, journaliste au Monde chargé de la couverture du Moyen- Orient, a répondu à vos questions sur notre direct, mercredi après-midi. Compte rendu

5 – للحديث روايات عدة (إنما بعثت على تمام محاسن الأخلاق) (إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق) لمعرفة المزيد يرجى الاطلاع على:
-http://alilmalshari.blogspot.com/2010/10/blog

6 – بسيوني، محمود شريف، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة، 2003.

الفصل السادس

الثورة تعالج عيوب الديمقراطية
المأزق الديمقراطي

الديمقراطية مفهوم ونظام:

التعريفات المتعددة للمصطلحات السياسية تتقاطع وقد تتباين وفي النهاية هناك مفهوم عام جوهري يتبادر إلى الذهن عند ذكر المصطلح وغالبا ما يكون هذا الجوهر محل اتفاق، وليس المهم في هذا المقام الحديث عن منطلقات نظرية أو تنظيرية... محدودة بل لا بد من النظر إلى المسألة بإسقاطها على الواقع أي ما يحدث اليوم وما نريد حدوثه غدا.

إن الديمقراطية نظام سياسي مقيد يعتبر مجالات عمل الدولة مرتبط بالحريات الفردية والحريات العامة. وفي هذا النظام تكون السيادة الحقيقية على أنظمة وسلطات الحكم للناس والشعب المتكون من كل المواطنين المنتمين إلى الوطن وبذلك يكون الشعب هو المرجعية النهائية للحكم والنظام باختياره لممثليه ومفوضيه بالانتخابات السرية والحرة المراقبة محليا ودوليا يمارس المواطنون حقهم بالترشيح والتصويت بعد مشاركتهم في مشاريع انتخابية حقيقية يقدمها المرشحون وفقاً لقانون يضمن المساواة والفرص المساوية للمؤهلين للترشيح دون أي تمييز على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو الانتماء الديني حتى تقوم المساواة الكاملة والعدالة الممكنة. إن كثير من قيم الديمقراطية موجود وكامن في توجهات الرسالات السماوية وفي القيم الإسلامية المتفق عليها بين عامة المسلمين.

ويرتكز النظام الديمقراطي على مجموعة من المبادئ والقيم والحقوق جوهرها الحرية والمساواة وسيادة الشعب وتداول السلطة بين أفراد وجماعات وأحزاب الوطن واعتبار الفرد قيمة بحد ذاته، وجدت الدولة من أجل الحفاظ على حقوقه المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة كما وتؤكد على مبدأ فصل السلطات كضمانة وحماية للنظام الديمقراطي وحريات وحقوق الأفراد والجماعات التي تكّون نسيج الوطن، وقد تختلف أشكال الحكم من بلد إلى آخر ضمن النظام الديمقراطي بما يتيح للدول الحرية في اختيار الأشكال التي تراها ملائمة أو متفقة مع أوضاعها.

الخاصة، ففي فرنسا وبريطانيا وأمريكا يختلف شكل الحكم إلا أنها تتصف بكونها نظم ديمقراطية تطبق فيها بطرق مختلفة. كذلك في الهند وإندونيسيا وماليزيا هناك ديمقراطيات متلائمة ومتوافقة مع طبيعة تلك البلدان بالرغم من اختلافها في الثقافات والأعراق والأديان حيث تعتبر الهند أقدم ديمقراطية في أسيا في حين تعتبر إندونيسيا وماليزيا دولا إسلامية ديمقراطية، لم يقف الإسلام الغالب على شعوبها عقبة في وجه تطبيق الديمقراطية. وبذلك تسقط كل حجج الخصوصية والتقاليد والدين التي عادة ما تثيرها أنظمة الحكم الاستبدادية لرفضها للديمقراطية الحقيقية.

لم تكن المسألة الديمقراطية ذات بال في الطروحات الأيديولوجية للأنظمة الشمولية فحزب البعث الداعم والمؤازر للسلطة الحاكمة في سوريا خلال ما يزيد على أربعة عقود بل نجده انبرى للوقوف بل القتال ضد الشعب الثائر.

نتيجة لاحتكاك بعض مؤسسي الأحزاب الشمولية بالثقافة الغربية كان لزاما التفاهم نحو مفاهيم الديمقراطية السائدة، ولما كان الوصول... إلى السلطة هدفا بحد ذاته والبقاء فيها غاية نهائية، كان لا بد من إفراغ المشاركة السياسية والتعددية الحزبية وإسهام المواطنين في السياسة من مضامينها والالتفاف عليها واللجوء إلى أساليب تجعل مجرد التفكير في السياسة جريمة فضلاً عن ممارستها، وصارت المشاركة الوحيدة في السياسة هي البحث في صوابية الأنظمة وعظمتها وتحويل هزائمها المرعبة إلى إنجازات معجزة.

وكذرٍ للتراب في العيون تبنت الأنظمة الشمولية شعارات تلحق الديمقراطية بتوصيفات وتحديدات تسلبها الإطار الحقيقي للكلمة وغدت الديمقراطية الشعبية والديمقراطية الحزبية والمركزية والاجتماعية طريقاً وأسلوباً لوضع العراقيل والحدود أمام المفهوم الأساسي وأنشئت المنظمات والنقابات والهيئات بقرارات سياسية وانتخابات شكلية نتائجها ليست معروفة فقط بل ومكتوبة هي في صلبها أبعد ما تكون عن الشفافية والنزاهة. ورسخت الثقافة الشمولية أعجمية الديمقراطية ونسجت على منوال الخصوصية والاختلاف الثقافي والعرقي عن بقية دول العالم لتجنب اللجوء إلى المشاركة الحقيقية للشعب في السلطة والقرار وبالغت في تقدير الفرد الحاكم – الدكتاتور حتى أوصلته لمراتب الألوهية المطلقة وليس في ذلك الكلام مبالغة أو تجاوز للواقع وتكفي نظرة سريعة لحال سوريا والعراق قبل التغيير

والثورة لتظهر مدى اقتراب الدكتاتور من الآلهة في أدبيات التربية والإعلام. وأقحم الاستبداد الدين الإسلامي في مواجهة التغيير الديمقراطي على اعتبار الثقافة الغربية فاسدة ومتحللة من الأخلاق والقيم والمبادئ، وكل ما تطرحه يتعارض مع تقاليدنا وعاداتنا الإسلامية والعربية الأصيلة. ولما زادت المطالبة الخارجية بالديمقراطية تجندت الأقلام الرسمية والانتهازية لتفنيد مفاسد الغرب وضلاله وغيه والعزف على وتر الثراء الثقافي والحضاري لأمتنا وصد الغزو الثقافي الآتي إلينا من الخارج، وأننا سنصنع ديمقراطيتنا الخاصة خطوة، خطوة وقد نصل بعد عقود أو مئات من السنين لكننا نحظى بشرف المحاولة. وتكون النتيجة الإصلاح الجزئي وبطرائق استثنائية وتفضيلية انطلقت أساساً من رؤية فردية أو حزبية ضيقة. وكتأجيل للحل الديمقراطي تلجأ الأنظمة إلى التعددية الشكلية، وتشهر أحزاب تتفق مئة في المئة مع المنهج الفكري والعملي للحزب القائد وتعد تلك الأحزاب الوهمية خط الدفاع المتقدم عن سياسات السلطة الداخلية والخارجية، ومثال هذا التوجه الواضح ما دعي في سوريا بالجبهة الوطنية التقدمية التي تضم أحزاب وهمية وأخرى أمتداد لحزب البعث وثالثة منشقة عن أحزاب يسارية وقومية لم تتمكن من التعايش مع الاستبداد وفساده. التعددية الشكلية والانتخابات المحددة النتائج والديمقراطية الملحقة بحدود وأوصاف قادرة على العيش جنبا إلى جنب مع الأنظمة الشمولية وستساهم في تثبيت أركان السلطة وتوريث الدولة والثروة ولا حقا بل وسيكون لها دور بارز في التجييش ضد المعارضة وصولا للقتال إلى جانب السلطة الغاشمة في حربها بمواجهة الشعب.

إن الأنظمة الشمولية التي تعتبر نفسها وطنية وليست ديمقراطية إنما دمرت الوطن وقضت على المواطن ورسخت ثقافة الاستبداد وائتلاف الظلم وأوجدت تيارات تعتبر الديمقراطية وهماً وشعاراً أجوف وجد لإبعاد اهتمامنا عن قضايانا الكبرى وأعدائنا الحقيقيين. وإن الظلم والفساد والاستبداد لا يتعارض مع الوطنية طالما توجه الاستبداد بالشعار للحرب - وليس بالفعل فالشعار هنا كاف!على الخارج وحتى ولو لم يحارب طيلة عقود أربع العدو الجاثم فوق أرض الوطن يكفيه فضيلة موقفه الثابت وشعاراته الراسخة حسب الثقافة الشمولية الاستبدادية المسيطرة. وعلى مر الزمان تختلق أعذار وظروف طارئة لتجنب الانخراط في السير

نحو التغيير والإصلاح وإدامة وأبدية الحاكم الدكتاتور باستفتاء هي ملهاة أكثر منها مشاركة شعبية، استفتاءات تصدر نتائجها بـ 99% ويسجن من يصوت بـلا. والاستفتاء على فرد واحد ولا تسمح القوانين بتعدد المرشحين، ولئن سمح الدستور الجديد لسوريا بتعدد المرشحين فإننا ندرك ونعي صورية وشكلية هذا النص القانوني، لآن من لا يحترم حياة مئات الآلاف من المواطنين ولا يبالي بتهجير ونزوح الملايين لا يأبه لمادة في الدستور أو تشريع يحد من الانفراد بالسلطة، فالحاكم الذي يقتل شعبة ويرفع شعارات حرق البلد من أجل البقاء متربعا على عرش الحكم، من السذاجة الظن بأنه سيلتزم بدستور أو قانون في ظل نظام الكلمة العليا والنهائية فيه هي للسلطة الأمنية العسكرية الباطشة ولا كلمة لغيرها. لقد كان متاحا للسلطة السورية القيام بإصلاحات حقيقية ونقل تدرجي للسلطة لكنها آثرت الحرب والتمسك بالحكم إلى النهاية حتى ولو تسببت تلك الحرب في إهلاك الحرث والنسل وتدمير البلاد وتهجير العباد. إنه الغلو في الاستبداد والتطرف في الغرور من أجل شهوة الملك وشهوة التملك، بأبسط الصور الممكنة لتفسير بقاء حاكم فوق سدة الحكم بعد ما فشل في الحد من دمار شامل لبلده وقتل مروع لشعبه وخسارة بمئات المليارات لاقتصاد الوطن، على مدى سنتين ونصف.

عيوب جوهرية للديمقراطية:

خلال الفترة الزمنية ما بين عام 2000 و2010 تعالت الدعوات في البلدان العربية لمسايرة المسار الديمقراطي المتنامي والمتوسع في أوروبا الشرقية، التي شهدت تغيرات جذرية نقلت بلدانها من سيرة الحزب الواحد إلى رحابة التعددية الحزبية وأفياء التداول السلمي للسلطة. وكان من نتائج غزو العراق إقامة نظام ديمقراطي خاص أتاح تمثيلا طائفيا وعرقيا للشعب الراقي وارتبطت التجربة بصرامة بالانحيازات الطائفية ونشأ عن ذلك إشكالات عديدة ما زالت تتسبب باضطرابات ومواجهات بعد عقد كامل من غزو العراق.

النظرية الشائعة التي غدت مسلمة لدى ثلة من المراقبين المحللين والقائلة بأن أية انتخابات حرة ونزيهة في الدول العربية سوف تؤول إلى اكتساح التيار الإسلامي لغالبية المقاعد النيابية وتاليا السيطرة على الحقائب الوزارية ومراكز صنع القرار في

الدولة، بحاجة إلى مراجعة ونقد. بالوقائع تفصح الانتخابات التشــريعية المغربيــة الحاصلة في 7 ايلول 2007 عن خيبة التوقعات باكتساح حزب العدالــة والتنميــة المغربــي للمقاعد المتاحة حيث قدم الحزب 94 لائحة فاز من خلالهــا بـــــ 46 مقعدا من أصل 295 بزيادة طفيفة بلغت أربعة مقاعد عن الانتخابــات الســابقة. أيضا في الانتخابات التشريعية الأردنية الأخيرة 20-11-007 وخلافــا للمتوقــع حصل تراجع واضح لحظوظ الإخوان المسلمين بنيلهم لستة مقاعد فقط من أصــل 22 مرشحا. بالأخذ بعين الاعتبار مسألة الشفافية والنــزاهة يمكننا اعتبار الحــراك الديمقراطي المشار إلية مقبول نسبيا بالنظر إلى وجود 50 مراقبــا أجنبيــا متابعــا للانتخابات في المغرب وبالركون إلى مراقبة منظمــات المجتمــع المــدني للعمليــة الانتخابية في الأردن واستنادا لتقارير صحفية اقر خلالها 54%من الأردنيين بنــزاهة الانتخابات بينما تنوعت مواقف الباقين بين عدم النــزاهة وعدم القدرة على تحديد موقف. اللعبة الديمقراطية تلك جرت في ظل نظام انتخابــي يتبنى القائمة النســبية التي تفرض التصويت على سلة من اللوائح المتنافسة على المقاعد المتاحة في دائــرة انتخابية كبيرة مما يعني منع أي حزب أو تجمع أو حتى تيار مــن الســيطرة علــى الأغلبية الكبيرة داخل المجلس النيابــي. نحن هنا أمام حالة موضوعية تحجز وتحاصر طغيان الأغلبية الإثنية قبالة الأقليات المتعددة المتواجدة على الساحة الوطنية وتسمح بممارسة العملية الديمقراطية بطريقة آمنة. وعناصر الصورة على المسرح الديمقراطي العربــي لا تكتمل بدون استيعاب الحالات الأخرى المتممة للمشــهد السياســي الراهن، فالتطبيقات العملية للتجربة الديمقراطية في فلسطين والعراق أعادت الثقــة لمقولة سائدة في أوساط العلمانيين أن الخوف من التيار الإسلامي والأغلبية الإثنيــة ليس وهما.

التجربة الإيرانية السباقة الناجمة عن الثورة الخمينية أفرزت صيغا من التعصب الطائفي آثار شكوكا بمصداقية الحل الديمقراطي للمسألة الوطنية فالنموذج الإيراني الحالي لا يقبل بمعارضة من خارج الطبيعة الأصولية الحاكمة و لم يتــردد الــرئيس المنتخب أحمدي نجاد من وصف معارضيه بالغباء والجهل والخيانة وكان صادقا مع نفسه ولعله حسن النية أيضا فالصواب ضمن الفهم الأصولي الديني له وجه واحــد والحق مطلق وليس نسبيا. تلك الصورة المثالية حسب رؤية البعض انعكست نتائج

سلبية على ميادين وإرادات عربية رغبت بالاستفادة من تلك التجربة وتطبيقاتها العملية. ففي العراق لا تجد الأغلبية البرلمانية عيبا في سيطرتها على محصلة نتائج العمل البرلماني طالما أنها تحظى بأكثرية المقاعد التشريعية ولا ترى إشكالاً في توجيه مسيرة النشاط الحكومي لتصب في مصلحة أكثرية الهيئة الانتخابية التي تمثلها، في مثل ذلك المنطق المحق ظاهريا تضيع حقوق الأقلية النيابية حتى ولو كان الفارق المرجح لطرف على الأخر 1%. الأقلية النيابية العراقية لم تجد حلا للتعبير عن عدم القدرة على التغيير سوى التهديد بالانسحاب من الحكومة والبرلمان ولولا الضغوط الخارجية لانفردت الأكثرية بالبرلمان والحكم ووضعت الأمور على حافة الانفجار.

الحالة العراقية تماهت مع التجربة الإيرانية من جهة التقارب المرجعي الأيديولوجي للسياسيين في البلدين فسمحت للأكثرية المذهبية بتبني حقوق الأغلبية السياسية - المتفق عليها في أنظمة الحكم العالمية الحديثة - إلا أنها أغفلت كون الاصطفاف والتقسيمات التي على أساسها تجسدت التوازنات البرلمانية انبثقت من ولاءات مذهبية وطائفية آخذة بعين الاعتبار في المقام الأول أملاءات المرجعية الأصولية الدينية، فمنطق اللغة الجامعة للأكثرية هنا هو التموضع خلف مصالح وطموحات فئات ترى المصلحة الوطنية متحققة جراء تلبية مطالب ورغبات الأكثرية العددية بصرف النظر في كثير من الأوقات عن حاجات وتوجهات الأقليات المكونة لباقي عناصر الطيف الوطني، وفي ظل هذا الوضع يتوه جوهر الفكر الديمقراطي ويكرس واقع جديد يصعب تغيره أو تبديله. ويطفو على السطح هنا مصطلح دكتاتورية الأكثرية أو استبداد الغالبية، ولا يبتعد مدلول المصطلح كثيرا عن الصواب، ففي بلد كالعراق أو سوريا لا تتغير الكتل العددية المحصاة طبقا لتنوع مذهبي أو ديني أو عرقي، فالغالبية الشيعية في العراق كانت سائدة لعقود طويلة وهي مرشحة للاستمرار لزمن مديد ولا يمكن لعلماء الديموغرافيا تحديد نهايته، وفي سوريا الإحصاء العرقي يؤكد على التفوق العددي للعرب على الكورد لأزمان قادمة يستمر خلالها التباين النسبي لمكونات الشعب السوري ولا توجد في التاريخ المنظور مؤشرات على تحول الواقع القائم أو تبدله.

صحيح أن اللعبة الديمقراطية تقوم ببساطة على أساس عددي تنال خلاله الأكثرية العددية ميزات القيادة والحكم وتقف الأقلية العددية في موقع المعارضة إلا

أن هذا الوضع غير ثابت وقابل للتغير، فالشرط الديمقراطي يفرض وجود الفرصة الكاملة لتبادل المراكز بين الأقلية والأكثرية. فالأغلبية المطلقة في المجلس النيابي مؤهلة وجاهزة للتغير في دورات انتخابية قادمة تتحول المعارضة إلى موالاة وتصير هي صاحبة الامتياز، يحدث ذلك بسلاسة في مجتمعات مدنية حديثة، يتبلور التمحور والتجاذب داخلها وفقا لمنظومات سياسية تذوب داخلها وتتراجع الهويات المذهبية والعرقية ويكون البرنامج السياسي والبيان الانتخابي مركز الاهتمام والالتقاط.

ثبات الواقع الجيوسياسي الناجم عن الحالة الديموغرافية أمر يدعو للقلق، فشرط تبادل المراكز في اللعبة الديمقراطية الذي يتيح انتقال الأكثرية من جهة لأخرى غير ممكن في ظل توجه أصوات الناخبين بشكل أوتوماتيكي نحو المرشحين الممثلين للهويات العرقية والإثنية بدون التفنيد والتدقيق في البرامج السياسية، ويشغل البحث عن الانتماء المذهبي والعرقي المبدأ الرئيس الذي يعطي على أساسه الناخب صوته. الحالة السسيولوجية للمجتمعات العربية تؤكد التزام وتعلق الفرد بوحدات اجتماعية صغيرة تبدأ برب الأسرة ضمن العائلة الواحدة وتتوسع قليلا نحو العشيرة والقبيلة وعندما تأخذ شكلا أكثر مدنية تتحول إلى الطائفة فالمذهب فالدين والعرق، هذه الحالة في الواقع ليست واحدة لدى الشعوب العربية وهناك تفاوت كبير يبدو جليا بين دولة وأخرى وربما بين مدينة وأخرى.

المؤسف أنة بعد عقود من الاستقلال الوطني نعود لمعالجة أبجديات التناقض بين الواقع العربي والنظام الديمقراطي، ونسعى للبحث عن أشكال وأنظمة سياسية أقل ديمقراطية وأكثر توافقية نخبوية ولا اقصد بالنخبوية هنا الثقافية أو الفكرية ولا حتى العلمية بل الاجتماعية والطبقية والسياسية. في ظل ذلك الإرث الثقيل وبعد معاناة طويلة اتت ثورات الربيع العربي لتعيد إنتاج النظم الديمقراطية على أسس أكثر رحابة وأكثر عدلا وأشد بعدا عن المحاصة الطائفية وأكثر قربا لمفهوم المواطنة والقيمة العليا للمواطن كإنسان حر منتمي لوطن جامع قبل انتماءاته الدينية أو العرقية.

بعد 30\ 2013 يونيو حزيران تغيرت نظرة المصريين وشعوب البلدان العربية

للديمقراطية وبات ملحا فتح ملفات محظورة كواحد من سبل الخروج من المـأزق الديمقراطي.

ميزة الأنظمة السياسية الوضعية، قابليتها الدائمة والمتجددة للنقد والتصحيح، ما يعني أنها في حالة مستمرة من التطوير والإصلاح بذلك تتيح تلك الأنظمة لذاتها فرصة دائمة للبقاء والملاءمة مع البيئات الاجتماعية والسياسية المبنية على تركيبات خاصة أوجدتها الطبيعة التاريخية لمجتمعات نشأت ونمت وتوارثت ثقافات، وعقائد حازت على مصداقية واعية وإدراك مصطنع، حتى باتـت قريبـة مـن العصـمة والتقديس. هذان المتقابلان – الأنظمـة السياسـية الوضـعية والإرث التـاريخي المقدس – باتا اليوم أكثر من أي مرحلة تاريخية مضت مرغمان على وضع تسويات ومقاربات تحقق التعايش والوئام بينهما تحت ضغوط شعبية وثقافة تحررية متجددة أفرزتها ثورات الربيع العربـي. ما يحدث في معركة الدستور المصري الذي طـرح للاستفتاء 15-12-2012 يدلل على وعي مجتمعي مدرك لقيم الحرية والتشـاركية السياسية وجوهر الوطنية كقيمة جامعة.

التمييز المدرسي في قضية الديمقراطية يفرض تبسيطا لها وفـق محـاور ثلاثـة الآليات الإجرائية المبادئ الأساسية المضامين ومكونات تحددها أبعاد ثلاثة احتـرام الحقوق الأساسية المواطنة أو المواطنية الصفة التمثيلية للزعماء "لا وجود للديمقراطية إذا كان قسم كبير من المحكومين لا يملك حق التصـويت – مجمـوع النسـاء – الديمقراطية سعي للتوفيق ما بين الحرية الخاصة والاندماج الاجتماعي. أو بين الذات والعقل في حال المجتمعات الحديثة – الشأن الأكبر للديمقراطية في أن تحمي التنـوع وتنتجه داخل ثقافة جماهيرية – -لا يسع فكرة الديمقراطية أن تكون منفصلة عـن فكرة الحقوق ولا يمكن لها بالتالي أن تقتصر على مسألة حكومة الأغلبيـة.. إذن لا يسع الديمقراطية أن تقتصر على أنظمة عامة وتعريف للسلطات أو حتى على مبـدأ انتخاب القادة انتخابات حرة في فترات منتظمة فهي لا تقبل الفصل عـن نظريـة للقانون وعن تطبيق له – – المساواة السياسية التي لا يسع الديمقراطية أن توجـد بدونها، ليست فقط منح نفس الحقوق لكافة المواطنين إنها وسيلة لمقاصة التباينـات الاجتماعية باسم الحقوق الأخلاقية – الديمقراطية يغدو لها وجود حين ينشأ مـدى سياسي يحمي حقوق المواطنين من جبروت الدولة... حتى يجري الاعتراف بالمسافة

الفاصلة ما بين الدولة والحياة الخاصة ويجري ضمالها عبر مؤسسات سياسية وقانونيه*[1] توصيف الأفكار والمبادئ وتصنيفها تبعا للأديان أو الأعراق فضيلة أولية وجسر عبور للارتقاء بها لتصبح قيما إنسانية وأخلاقية وكلما ضاق خناق التحديد والتوصيف طبقا لانتماءات وجدانية وتاريخية غدت خاصة بعقيدة وقوم، انتقلت لتصبح مزايا فخرية وحقوق ذاتية تملى على الآخرين ويطلب منهم تمثلها والخضوع لها. الأفكار الإنسانية ليست ملكا لأحد ولا وصاية لدين أو قوم عليها ولا يستطيع أحد حصرها أو تحديد مصدرها، من هنا كانت إشكالية الفكر الديني مع الإنسان والقيم. ويصعب كثيرا تحرير العقل ليحلق في فضاءات الحكمة والحقيقة طالما أثقل بمرجعيات تاريخية ملزمة ووصائية.- للديمقراطية استحقاقات رئيسة لا وجود لها بدونها. وتتحول آلياتها التي هي محل قبول ورضا عند أكثرية الحركات السياسية الدينية إلى وسيلة عبور تدمر النظام الديمقراطي وتستبدله بأوليغاريشية ذات مرجعية انتخابية، وإذا كانت تلك النقطة من عيوب الديمقراطية تاريخيا فان بيان مواصفات النظام الديمقراطي وكيف يمكن أن يكفل حقوق الإنسان إلى جانب ضمان حقوق الأقليات بين الثقافة الدينية السائدة ومتطلبات الدولة الحديثة وكفالة حقوق المرأة وحرية الإبداع الأدبي والعلمي في ظل حكم ديمقراطي تساهم بصورة فعالة بتجنب مزالق تضيق المفهوم المسبب لانحدار حكم الأغلبية إلى استبداد الأكثرية - إن الوصفات الغربية لأنظمة اجتماعية مفصلة حسب قياس الجماعات الدينية ذات الأكثرية الشعبية في بلدانها هدفت إلى احتواء الإسلام السياسي وتجنيب الشعوب ويلات الحكم الاستبدادي الذي عانت منه طويلا، وغفلت عن طبيعة البنية العقائدية الجوهرية للتفكير الديني متجاهلة نقاط الإئتلاف والاختلاف في مسائل حوار الديمقراطية والإسلام في مسعى سياسي لقبول الشكل دون الإقرار بالمبادئ والمضامين. واعتمدت كثيرا على تصريحات انتقائية وأجوبة مصطنعة يصدرها زعماء دينيون حسب طبيعة المكان والزمان. ولن تدل استطلاعات الرأي عن حقيقة التوجهات الشعبية ما لم تبدأ من السؤال عن الحريات الأساسية وحقوق المرأة. لقد بينت استطلاعات حول الحرية الدينية إلى أي مدى تتجافى الثقافة الدينية السائدة مع حق الإنسان باختيار الدين وحقه أيضا في تركه. وبالرغم من التمييز الضروري بين التدين الشعبي المقترن بالتيار المشايخي الموالي لأنظمة الاستبداد

تاريخيا والمتلون بما يناسب مصالحه واستمرار هيمنته على العامة، وبين حركات الإسلام السياسي المعارضة تاريخيا للأنظمة العلمانية المائل بطبيعته نحو استخدام العنف في الوصول إلى السلطة عبر صراعاته المتوالية مع أطراف النزاع حول امتلاك الحكم، وبالرغم من التطور الذي فرضته انعكاسات الانفتاح الحركي والفكري للإسلام السياسي على الخارج وممارسته الديمقراطية، فإن البنية الفكرية والحركية لأحزاب وتنظيمات إسلامية سياسية استمرت بانحيازها المبدئي لفكرة امتلاك زمام الأمور بالقوة والاستمرار بالسيطرة على سلطة تم الوصول إليها بالوسائل الديمقراطية، فمعارضة حركات وتنظيمات الإسلام السياسي للأنظمة العلمانية وشبيهتها تمت بذات الأسلوب الشمولي فتم تحريك آليات السلطة بذات الآليات الاستبدادية التي ادعت أنها تعارضها، فالانفراد بتطبيق القرارات وتخوين المخالف وتقديم مصلحة القوى الحاكمة على مصالح البلاد سمات أبرزتها الأشكال المتمكنة من الحكم طبقا لمنظومة السياسة الدينية. يبرز للمقارنة أمامنا التيار النخبوي الثقافي الديني الإصلاحي، الساعي إلى أسلمة الحداثة والنظم الاجتماعية، أي تحقيق المصالحة مع التطور والتقدم وفق عقلية أسبقية مسلمي السلف تحديدا في كافة ميادين الحضارة الإنسانية، هذا التصور يحمل في طياته ايجابية وخطوة نحو الأمام، بعدم نبذه لقيم العصرنة والتحديث إلا أن ما يعيق تحوله لنظرية وممارسة هو إصراره على تمام وكمال الأمر أي التصديق أو محاولة إقناع الآخرين بوصول الأقدمين إلى ما بلغه الآخرون من تطور وتقدم، هذه القناعة تشكل أزمة بين القراءة التمجيدية والانتقائية التاريخية التحليلية لمسيرة التراث الديني، وبين الحقيقة الموضوعية المتطلبة لمقاربة نقدية وتحليل علمي محايد، من هنا فإن العمل على النقد الإبداعي لبنية الفكر والثقافة المهيمنة على المجتمعات الإسلامية سيكون مفيدا للبدء في تمثل القيم الإنسانية مقترنة مع انتماءاتها القومية والدينية، وسيكون من المضر بشدة لمحاولات دمقرطة المجتمعات المحافظة عزل أو انفصال مبادئ ومفاهيم العلمنة والعقلنة عن الموروثات التاريخية الإيمانية والثقافية، فالناس في المجتمعات المترابطة حول قيم ماضوية وتراثية أعداء لما يطرح من الخارج، فإذا ما تم طرح قيم ومبادئ حقوق الإنسان ومفاهيم ومصطلحات الديمقراطية وثقافتها كرسالة من الآخر المتباين سياسيا وثقافيا، ناهيك عن تباينه عقائديا سيتم رفض ما يعرض بصورة

فورية مهما سعت المحاولة لإقناع الناس بمزايا وفضائل وحسنات تلك الرسالة، أما حين يمتلك أصحاب المشروع التقدمي الحداثي القدرة على تحميل النظريات الإنسانية ومقاربتها مقاربة داخلية، ستكون المهمة أصدق وأكثر صلة بالمجتمع ومكوناته.- السؤال الكبير الذي يطرح ذاته هنا هو هل حقا هناك صلة في ما بين مضامين العقلنة والحداثة وما بين المنظومة الثقافية والفكرية الموروثة المتمكنة من الوعي والمسيطرة على آليات التفكير وإنتاج الثقافة في مجتمعات الربيع العربي؟ سنترك الجواب على ذلك السؤال لما سيعيد تكوين الوعي المجتمعي الذي في تقديري يصاغ من جديد رغم ما يظهره من ارتباط وثيق بموروث مقدس يراد له أن يكون مرنا بما يكفي لتجاوز عقبات التقدم والنهضة والتنمية.

الأيديولوجية في مواجهة الديمقراطية:

الديمقراطية فلسفة وفكر ومعرفة في جانبها النظري وممارسة وآليات وتطبيقات ووسائل في جانبها العملي، وهي ككافة المعارف الإنسانية مفتوحة بصورة مستمرة لمزيد من البحث والتحقيق والتصحيح، لكنها لم تكون في يوم من الأيام أيديولوجيا ولن تكون، لأنها نقيض الأيديولوجية.

انحازت معظم الأحزاب اليسارية والقومية العربية من تونس للبنان مرورا بمصر والأردن لجانب السلطة السورية الحاكمة ووقفت في مواجهة الشعب السوري الثائر. وتجاهلت كل الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان من قبل السلطة وأعمت بصرها عن جرائم الابادة ضد الانسانية وتخلت كلية عن الإنسان الذي تزعم مناصرته والوقوف معه ضد الاستبداد أيا كان نوعه أو شكله، هل هي الارتدادات السلبية للإيديولوجية أم أنه حرص على جملة هزيلة من الحريات الشخصية التي يخشى اليساريون والقوميون خسارتها إذا ما نجحت الثورة في إزاحة النظام وأتيحت فرصة لوصول إسلاميين للسلطة يعارضون تلك الحريات، أم تخشى النخب المزعومة لليسار القومي من اندحار النظام المقاوم والممانع المتوهم؟ أما الحجة الأخيرة فهي أوضح من أن تدحض فهم أي اليساريون والقوميون المنحازون ضد الشعب السوري يعرفون قبل غيرهم أن محصلة المقاومة والممانعة كانت حماية لحدود العدو طيلة عقود أربع، أم أنها ذمم تشترى ومواقف تباع؟ لا يحق لي أو لغيري الجزم

بالدوافع الكامنة وراء مواقف تطيح بالإنسان والأخلاق وتعارض القيم الخيرة لكنني بدون شك لا أبرئ تلك الجهات مهما كانت دوافعها.

إن الاصطفاف الأيديولوجي دون اعتبار حقيقي لقيم الحرية والديمقراطية والإنسان، يتسبب بانزلاقات سياسية خطيرة ويديم الصراع، وعندما لا يكون الهدف تحقيق الأفضل بل هو تحقيق المطلوب المحدد، نكون أمام أزمة مستدامة، وإذا كنا غير متفقين على الأفضل، فإننا بلا شك مختلفين حول المطلوب الوصول إليه، فإعادة تقويم الحدث وفق معايير ثابتة ونماذج مسبقة دون الأخذ بالنظر إلى تطورات الحدث أو تشكله وفق أنماط مستحدثة ومستجدة سوف يتسبب بإعادة التجربة وفق الشروط السابقة ما سيؤدي إلى تكرار ذات النتائج التي رغبنا بتغييرها.

يتحرك كثيرون ممن كانوا عادة من دعاة احترام حقوق الإنسان والمناضلين في سبيل حقوق المرأة والطفل عندما تنتهك تلك الحقوق جزئيا أو كليا، إلا أنهم صموا وعموا أمام ما يحدث في سوريا، بل وانحاز بعضهم لصف الجاني ودافع عن المجرم، وبدا جليا في سياق الصراع الجذر الأيديولوجي لمواقف التأييد أو الاحتجاج بعيد عن الجذر الإنساني والقيمي، من هنا التبست المواقف بخصوص الحدث السوري الراهن المتمثل بثورة جماهيرية تطالب بتغيير جذري لنظام حكم شمولي عائلي يحكم سوريا منذ ما يربوا على أربعة عقود أثبتت الأحداث الدائرة في البقاع السورية مدى انفصال الشعب عن حكم متشبث بسلطة يراها أبدية لا مجال لتغييرها أو تصويب مسارها، كما تؤكد الأحداث من جهة أخرى الصلابة والصرامة والشدة البالغة لتمسك حكام سوريا بالهيمنة المطلقة على مقدرات البلد والناس مهما كلف ذلك من أثمان باهظة بالأرواح والممتلكات، وبالسلم الأهلي والوفاق الاجتماعي المهدد بصورة بالغة بسبب تنازع إرادتين بدا للبعض أنهما متعادلتين إلا أنهما ليستا كذلك، الإرادة الأولى هي إرادة الشعب الباحث عن الكرامة والحرية ونظام حكم يشبهه، والثانية إرادة سلطة حاكمة تخلت عن ماء وجهها ورمت بكل أقنعتها واستخدمت كل ما لديها من بطش وقوة وعنف وصل درجة تصف فيه منظمة العفو الدولية سلوك النظام: "تصاعد مروع في عمليات القتل والتعذيب والاحتجاز التعسفي والتدمير المتعمد للمنازل في سوريا يدل على مدى الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات دولية حاسمة." كما وصفت قواته الخاصة

ومناصريه ومؤيديه وجنوده بالقول: إن "الجنود وميليشيات الشبيحة أحرقوا المنازل والممتلكات وأطلقوا النار بشكل عشوائي على المناطق السكنية، ما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين من المارة، في حين أن من يعتقل يتعرض للتعذيب بصورة روتينية وأحيانا القتل، بما في ذلك المرضى وكبار السن"، لقد أصدرت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الأممية عدة تقارير أفادت بالدلائل القاطعة وجود جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتكبها النظام السوري بحق الشعب السوري (وقالت دوناتيلا روفيرا وهي مستشارة الأزمات في منظمة العفو إن[2] هذا دليل جديد مثير للقلق من نمط منظم من الانتهاكات الجسيمة يسلط الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات دولية حاسمة لوقف موجة الهجمات على نطاق واسع ضد السكان المدنيين، بما في ذلك جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب) رغم ذلك يتنطع عديد من المثقفين العرب للدفاع عن السلطة ونعت الشعب السوري بالمرتزقة أو الإرهابيين أو الرعاع، وفي ذلك تجنب للحقيقة ودفاع عن الجريمة الممنهجة والمنظمة بل دفاع عن إرهاب دولة بحق شعب كامل.

لا يمكن تجاهل الجذر الأيديولوجي للصراع الحاصل في سوريا، فعلى الرغم من كشف بنية النظام السوري القائمة على الفساد واحتكار السلطة والثروة بيد فئة ذات صبغة عائلية إلا أن انخراط نظام الأسد في المشروع الإيراني غدا محل تمفصل وتركيز في مجريات الحدث السوري الراهن. ولا يمكن أيضا فصل الثورة السورية عن جذورها الإنسانية والوطنية والاجتماعية وتطلعها للحرية والديمقراطية كنظام يؤمن التشاركية في بلدٍ ينضوي على تنوع عرقي وديني ومذهبي ويشتمل تاريخه الثقافي على توجهات سياسية وأيديولوجية متباينة ومتعارضة أيضا.

يتساءل عامة الشعب السوري عن سبب معاداة جماهير حزب الله في لبنان والعراق للثورة السورية وهم اللذين آووهم ونصروهم وفتحوا لهم قلوبهم قبل منازلهم وتقاسموا معهم الخبز على فقرهم وعوزهم، ويتعجبون كثيرا من الدفاع المستميت الذي يبديه كتاب ومثقفو المقاومة المزعومة للعنف والتصدي الوحشي للمظاهرات السلمية وجهادهم لتبرير القتل والتدمير والتهجير لملايين السوريين ليثبتوا أن معظم الحدث السوري مفبرك ومغرض ومؤامرة كونية أخر من قام بها أو خاضها هم السوريون كما يدعون. ألم يقل الأمين العام لحزب الله: شو في

بحمص؟ ما في شي بحمص، وهو اليوم يقاتل في حمص ويقتل الشعب السوري بزعم محاربة إسرائيل ودعوى المقاومة ومحاربة التكفيريين في حين يقف خطباء الجمعة في إيران يصدرون الفتاوى بوجوب الجهاد لحماية نظام الأسد. أليس هذا التوجه تكفيريا وبعيدا كل البعد عن روح الإسلام والدفاع عن المظلوم؟ إنه من وجهة نظرنا كذلك، وقد يعتقد آخرون أن النقيض هو الصواب، ولكن في أية حال في سوريا شعب ثار من أجل الحرية والكرامة وسينالها.

بدأت واستمرت وتعاظمت الثورة السورية من جذر وطني إنساني، يبحث عن الحرية والكرامة والعدالة والمساواة وسعى ثوار ومعارضون لإبقائها كذلك، إلا أن الاصطفاف الأيديولوجي المنحاز لخلفية دينية مذهبية في مواجهة الثورة في كل من العراق ولبنان المجاورين وإيران، القريبة البعيدة، واشتراكهم المباشر بالمعارك الدائرة بل وقيادتها لمقاتلي الجيش النظامي وشن الهجمات على القرى والأحياء السورية من درعا جنوبا إلى حلب شمالا، دفع الجميع للتركيز على الاصطفافات الدينية المذهبية، في حين ما زالت الثورة السورية تسعى في جوهرها للمحافظة على تمحورها الوطني واستقطابها الإنساني رغم ما يعتري المسار من شوائب وزلات أفرزتها ممارسات سلطوية قاهرة وتدخلات خارجية منحازة، كما ساهمت أفكار وثقافة متطرفة وفقه الغلو في الدين بانتشار تصرفات شاذة تعتمد فقه القاعدة وفتاوى زعمائهاومن ذلك قتل اسرى الجيش النظامي وتعذيب المعتقلين للحصول منهم على معلومات وأسرار.(3)

إن تداخل الأيديولوجيات بالدين أمر بديهي، فالمنظومة الدينية هي في حقيقتها منظومة أيديولوجية صارمة، كما هو الحال في النظريات الفكرية المرتبطة بأنظمة حكم كالنظرية الشيوعية أوالقومية، وإذا كانت الأيديولوجية الدينية تتمتع بقدر من البراغماتية، التي تضادها وتناقضها، إلا أن التفسير البشري للنص الديني أتاح على مر العصور فرص دائمة لإيجاد مخارج ومسارب يمكن من خلالها تحقيق مواءمة بين الأصالة والمعاصرة رغم ما يعتري تلك المهمة من صعوبات تاريخية، لكنها تبقى قيد الإمكان وفي حيز المشروع القابل للإنجاز، ربما كان الحال مماثلا لتوصيف الأيديولوجية الماركسية باعتبار مؤسسيها عوملوا كأئمة معصومين وعوملت نصوصهم كنصوص مقدسة، ما أفرز جمودا ومنطقا أيديولوجيا يعيد

معيارية الحكم على الأمور لنموذج مسبق وقوالب جاهزة مقياسيه توزن بها الحوادث والظاهرات، وبهذا المنطق يكون للثورة وللحرية معاني ودلالات ثابتة ضيقة صلبة لا تتسع إلا لما يوفق نصها الحرفي وينطبق على تفاصيلها القياسية، أليست هذه الأيديولوجيا أشد صرامة من النص الديني الموروث؟ على الغالب إنها كذلك، ولست أدري إلى أي مدى يمكن تحلي الأيديولوجيين بالمرونة الكافية لمواكبة الظاهرات الجديدة ظاهرة الثورة السورية نموذجا وعدم انطباقها التام على مفاهيم الثورة عند الماركسيين[4]، بحيث ترتقي المدارك المعيارية للتحرر من الأنموذج المسبق المعتبر الأفضل والأكمل، والوصول إلى مستوى من الحرية والتحرر يسمح لوعينا بادراك ما هو الأفضل دون حكم مسبق أو إرادة مستلبة.

كل سعي لاختزال الثورة السورية باصطفافات أيديولوجية دينية أو وضعية، سينعكس صراعا دمويا حادا سيهزم فيه الجميع وسيكون الخاسر الأكبر فيه هو الوطن والإنسان. الثورة السورية الراهنة بكافة عناصرها ومكوناتها انبعثت من عمق وجداني وأخلاقي تراكم عبر عقود خمسة من القهر والظلم والبغي والفساد المنظم مارسته حكومات النظام الحالي المتعاقبة على الشعب السوري، في مواجهة الأيديولوجية المتخلفة والمنغلقة على أفكار عنصرية، وطلبا لنظم سياسية ديمقراطية تحقق القدر الأكبر من العدالة والمساواة وتعيد كرامة المواطن المسلوبة، ولن تتوقف تلك الثورة أو تهدأ حتى تصل لغايتها المنشودة بالتغيير الكامل الشامل. هي ثورة ضد الظلم والظلام وتوق نحو الحرية ورفض الذل والمهانة، قد يشوب مسيرتها بين الفينة والأخرى عيوب وأخطاء ونقائص، إلا أنها لا ترتقي لتطيح بالموقف الأخلاقي المستنير لمسيرة السوريين المذهلين ومذهبهم في نيل الحرية وإقامة دولة العدل والحق والقانون، وإنتاج نظام ديمقراطي مستفيد من التجارب العربية السابقة ومستنير بما أفرزته الثورات العربية الحديثة من تجليات أصبحت أقرب إلى جوهر الديمقراطية وأكثر التصاقا بالإنسان الهدف الأول للثورة وغايتها في الأساس، ولو غلبت التوجهات الإسلامية على الحراك الثوري، فالإنسان مكرم في الإسلام[5] مشرّف[6] لا يجوز سلب حقوقه في الحرية والكرامة والمساواة والمشاركة بالوطن دون تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين والمذهب والعرق. أن الوصول للأفضل من خلال الخيارات المتاحة والعمل لتحقيق الأفضل النسبي لا يحصل فجأة ومرة واحدة،

لكنة يستوجب العمل والصبر والتأني والحكمة وعدم تعجل النتائج فطالما تـــوفرت الحرية وأتيحت فرحة التعبير عن الرأي بدون خوف وصار المواطن قادرا على نقد أعلى شخصية في السلطة السياسية أو في أي من مؤسسات الدولة الرسميـــة، فـــإن السبيل للارتقاء متاح ومتوفر.

الهوامش:

1- الفقرة المشار إليها بنجمة هي مقتطفات من كتاب آلان تورين ما الديمقراطية.

2- لمتابعة المزيد من تقارير منظمات حقوق اللإنسان والمنظمات الدولية حول الأوضاع في سوريا يرجى الرجوع للمصدر:
http://www.masress.com/search?q=%D8%B1%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%8A%D8%B1

3- وقالت آن هاريسون نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في منظمة العفو الدولية "على الرغم من أن الغالبية العظمى من جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة الأخرى لا تزال تُرتكب من قبل القوات الحكومية، إلا أن بحثنا يشير أيضاً إلى تصعيد في الانتهاكات التي تمارسها جماعات المعارضة المسلحة، وأضافت أن جماعات المعارضة المسلحة السورية لجأت إلى احتجاز الرهائن وعلى نحو متزايد، وإلى التعذيب وقتل الجنود وعناصر الميليشيات الموالية للحكومة والمدنيين الذين احتجزهم أو اختطفتهم. وقالت آن هاريسون نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في منظمة العفو الدولية "على الرغم من أن الغالبية العظمى من جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة الأخرى لا تزال تُرتكب من قبل القوات الحكومية، إلا أن بحثنا يشير أيضاً إلى تصعيد في الانتهاكات التي تمارسها جماعات المعارضة المسلحة". المصدر بي بي سي

4- طبعا نحن هنا لا نعمم فعديد المفكرين الماركسيين السوريين وقفوا في جانب الثورة بل وكانوا جزء منها وفاعلين في صميمها كالمفكر صادق جلال العظم والكاتب السوري الفلسطيني سلامة كيلة وغيرهم.

5- القرآن جاء يكرم الإنسان باعتباره إنسانًا، الله تعالى يقول **﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾** يعني لم يذكر كرمنا المسلمين، فالإنسان يكرم بحكم آدميته وانتسابه إلى هذا الجنس البشري، الذي خلقه الله، وجعل لخلقه موكبًا حافلاً، احتفلت به الملائكة، وسجدوا له، وسواه الله ونفخ فيه من روحه، وقبل أن يخلقه استشار الملائكة **﴿...إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً...﴾**.
فهذا الإنسان بحكم إنسانيته مكرم، وهناك تكريم آخر لإيمانه، لكنه قبل ذلك هو إنسان، سخر الله له ما في السماوات وما في الأرض **﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً...﴾** هذا للإنسان، كل الإنسان، تسخير الشمس والقمر والليل والنهار، وهذه الأشياء كلها لبني الإنسان بصفة عامة. يوسف القرضاوي الموقع الرسمي: http://www.qaradawi.net/2010-02-23-09-38-15/7/4749-2009-12-14-04-50-02.html

6- (والخلافةُ النيابة عن الغير، إمّا لغيبة المنوب عنه وإمّا لموته، وإمّا لعجزه، وإما لتشريف المستخلفْ، وعلى هذا الوجه الأخير استخلف الله أولياءه في الأرض قال تعالى: **﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ الأَرْضِ...﴾**- سورة الأنعام الآية 165- وقال **﴿...وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ...﴾** سورة هود الآية 57. إنها تشريف رباني لنوع الإنسان، فمن بين

جميع مخلوقات الله تعالى، إختار الباري الكريم الإنسان ليكون خليفته في الأرض، وبهذه الخلافة فقد تحدّد دوره في الحياة الدنيا وحركته في الوجود الامكاني بأجمعه، فهو سـيد عالم الإمكان. الإمام المهدي عليه السلام وخلافة الإنسان في الأرض:

الفصل السابع

في مفهوم الدولة المدنية
بين الإسلام السياسي والعلمانية

يعود اهتمامنا المتزايد في هذا الكتـــاب ببحـــث مفـــاهيم الدولـــة ودلالات مصطلحها لسبب موضوعي مرده إلى أن الدول التي سادت وقامت في أزمنة ما قبل الربيع العربـــي انما كانت دولا منقوصة الشرعية معتلة في بنيتها النظرية، وأسسها الفلسفية كما سبق وبينا في فصل سابق، يطلق عليها لقب دول مجازا، فلم تكـــن أكثر من إدارة لتنظيم السيطرة والهيمنة ومع مرور الزمن وبعد استشـــعار الطغمـــة المسيطرة على الإدارة بالطمأنينة وتوهمها الاستقرار تحولت مهمتها الرئيسة إلى قنونة الفساد والقمع مستعينة بخبرات مدنية سياسية واقتصادية، فهي دول انتقالية تريـــد تمرير مرحلة زمنية وفق تصورات عشوائية لقيم مختلطة لا تفصل بين الخير والشـــر كمفهوم فلسفي، فالأنظمة القومية التي سادت في العراق وســـوريا في ســـتينيات القرن الماضي خلطت عن جهل بين خيرية الأمة وعنصـــريتها فبـــدل أن تعتـــرف بالأعراق غير العربية المتواجدة تاريخيا على أرضها ووطنها سعت جاهدة لطمـــس هويتها ووأد ثقافتها، وخلطت بين الحرية والتحرر[1] واعتبرت القمع وكم الأفواه وخنق حرية التعبير من مستلزمات التحرر من الرجعية والتخلف ولـــوازم لتحريـــر الأرض من نير الاستعمار الغربـــي، كيف يمكن لإدارة تقتل الحرية وتمتهن كرامـــة ووجود الإنسان أن تعتبر دول وأسسها النظرية ومبادئها السياسية تعادي الحريـــة وشوهت عن عبث وجهل مفهوم الديمقراطية ليصبح أداة سياســـية تـــبرر الهزيمـــة وتكرس هيمنة الحزب وأنماط السياسة اللاعقلانية[2] وتختزل وجود الفرد بالأمـــة وتختصر الوطن بما يحتويه من عراقة وتاريخ وحضارة بالحزب ومن ثمة بقائده الرمز الفذ الخالد المفدى، وحتى بعد تعديل الدستور في سوريا وانجاز مادة جديـــدة مـــا يزال الخطاب ذاته عن المؤامرة الكونية الامبريالية وقضية التحرر المركزية وتقـــديس الفرد القائد الأعلى - الذي حل مكان الحزب القائد - وتمجيده ليكون وجـــوده مقابل وجود الوطن والشعب، إما هو أو لا شيء أخر إنها عبارات كامنة وراسخة في وجدان ووعي جيل تربى داخل قوقعة ثقافية ومعرفية لا ترى الـــوطن إلا مـــن خلال الفرد والطائفة فأين مكان الدولة هنا وبأي اعتبار هي مؤسسة حقيقـــة ذات

كيان معرفي وسياسي معزول عن شخص بمفرده (الأسد أو لا أحد الأسد أو نحرق البد، الأسد إلى الأبد) تلك لم تكن مجرد شعارات مبتوتة ملأت جدران الساحات والشوارع الرئيسة في العاصمة السورية دمشق إنها مهزلة تاريخية صعقت الشعوب في المنطقة العربية وكان من أثرها غياب الإنسان وتكبيل الشعوب بشتى أنواع القيود. عاشت البلدان العربية في ظل (دولة تنظيمات دولة انتقالية)[3] تنظيمات لإدارة المرحلة الانتقالية وتنظيمات سيئة هي ما تستحقه ما دعيت بدول وأنظمة سطت على السلطة وجثمت فوق رقاب العباد لعقود طويلة، فغاب الوطن وغاب الشعب واختلطت المفاهيم بوعي زائف مضلل أخرج البشر من المعادلة السياسية والاقتصادية ليحولهم لمجرد أدوات استهلاك وعناصر حماية ووقود حيوي لسلطة لا في وجودها إلا قدرا حتميا نهائيا لا يتبدل ولا يتغير (للأبد للأبد يا أسد) لقد كان رد أبناء مدينة درعا مهد الثورة السورية مباشرا وعميقا على شعارات الأبدية والخلود ردا حاسما وجميلا (ما في للأبد ما في للأبد عاشت سوريا ويسقط الأسد) نتساءل ببساطة إلى أي حد يمكن وصف إدارة معمر القذافي لبلد عريق كليبيا لمدة تجاوزت أربع عقود بصفة الدولة؟ لم يكن أكثر من كيان سياسي مشوه (أسير التبسيطات والتشوهات الناجمة عن الأهواء السياسية المباشرة وعن الوصفة الأكاديمية الابتدائية).[4]

لقد فرض علينا الحدث الراهن – الربيع العربي – حتمية إعادة النظر في كثير من المسلمات الشائعة بل وإعادة التفكير بقدرة الشعوب على التغيير وفرض إرادتها الواعية، فلم يعد مقبولا الادعاء بأن المكون الثقافي الجمعي للشعوب أسير الماضوية والتاريخية منغلق على النهضة ومعادي للعقلنة، فالثورات لا يصنعها عبيد والأنظمة العتيدة لا يسقطها مكبلون بأوزار التاريخ ومفاعيل الماضي، وإذا كانت القيم الدينية محرضا رئيسا في الحدث الثوري فهي بحد ذاتها قيم إنسانية عامة، وما الميل المتصاعد في مسيرة بعض الثورات – السورية تحديدا – نحو الاندماج داخل منظومة فكرية إسلامية متشددة وحتى متطرفة إلا مرحلة طارئة في المسار ناجمة في مجملها عن ردود أفعال لانخراطٍ مباشر وفج للمحور المعادي للثورة في المشاريع الدينية الطائفية وللممارسات الاجرامية المنسوبة لجماعة السلطة الحاكمة والتي أريد لسبب ما ربطها بطائفة معينة عبر تسريب لمقاطع مصورة عن أفعال إجرامية يندى

لها جبين البشرية يقوم بها أفراد وجماعات يتحدثون ويتكلمون بلهجة شديدة الصلة بطائفة بذاتها، إن ذلك الفعل الشائن، ربط الفعل الشرير بطائفة أو دين أو مذهب انعكس سلبا على صاحبه وجاء بما لا يشتهيه مريده. لقد ولى عهد الدولة الدينية والطائفية وما الظواهر المحيطة بالوضع السوري إلا ارهاصات لتجاوز التمحور الديني الطائفي وصولا لإقامة الدولة بمفاهيم عصرية حداثية مع يقيننا بأن الحداثة ليست قضية تاريخية بقدر ما هي مسألة عقلية وعلمية. نقول ذلك مع التأكيد على أهمية مرور الوقت اللازم لنضوج الحركات الثورية وإعطائها الفسحة الكافية لتحقق مآربها، فالزمن عنصر وجودي ومقياس معياري للحركة الوجودية الدائرة والمستمرة، وباعتبار الوجود حي متحرك بصورة دائمة فالزمن موجود وعنصر شرطي للحدث لا ينبّت عنه.

أننا نسعى لتأسيس المفهوم في ضوء مفاعيل الثورات الحاصلة والمستمرة، ورغبة في الوصول إلى بنية متينة متماسكة تحفظ الكيانات السياسية والاجتماعية الناشئة على أسس مغايرة لما ساد وانتشر في ظل أنظمة استبدادية بائدة أفرزت إشكالية معرفية لوجودها المقترن بالتخريب والتزييف حتى باتت غير مؤهلة للإصلاح ومنيعة ومحصنة ضد التغيير. (تتعدى مشاركة الدولة الوطنية - "يقصد دكتور عزيز الأنظمة التي حكمت الدول العربية في فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الفائت كما يفهم من السياق" - في تقويض الدعائم الثقافية والفكرية التي قامت عليها منذ قرن أو أكثر تخريب مضامين الثقافة العامة. فقد قام مفهوم الدولة التقدمية العربية - بل القوى التقدمية جميعا - على أساس ضرب من التصنيفات الأمنية بين الأصدقاء والأعداء، وأهملت هذه الدول المشروع الليبرالي السابق عليها، بل تنكرت له وحاولت تغييبه، فلم يكن من الصعب مقارعتها بكلانية أكثر شمولا تعضد الاتجاه الإسلامي).(5)

إن الدول الحديثة القائمة في غير مكان من عالمنا المعاصر تسودها أنظمة ديمقراطية تنال فيها الحرية وحقوق الإنسان أولوية غير مسبوقة، وحسب ما نرى فإن الديمقراطية من أهم ما ابتكره الإنسان على مر العصور، لهذا كان لا بد لنا من السعي الحثيث لإقرار النظم الديمقراطية معرفيا واجتماعيا لتنتقل تلقائيا لنظمنا السياسية حتى تصبح تقليدا شائعا وعرفا عاما لا يلزمه عمل دائم لإقناع العامة

والخاصة بأفضليته وضرورته، وتنقطع الحاجة كلما ذكرت الديمقراطية لتبريرها وإسنادها بمرجعيات تاريخية موروثة وأدلة عقلية وبراهين واقعية، وغالب ظننا تطور هذا الموقف منها سيكون واحدا من مفاعيل الربيع العربي المؤذن بعصر جديد من النهضة والإبداع، ولو بعد حقبة من الزمن طالت أم قصرت.

الدولة ليست مجرد كيان سياسي ينظم العلاقات وفق عقد اجتماعي معلن أو ضمني سائد في العرف، قائم فوق أرض ذات حدود معلومة، هي في أساسها كيان أو شخصية اعتبارية منفصلة علن الشخص - الامبراطور - الملك - السلطان - القائد الخالد - الرئيس المفدى. لذلك لا يعتبر المساس بالشخص الموصوف بأي من الصفات السابقة أو ما يمت إليها بصلة مساس بالدولة. وربط وجود الدولة بشخص كأن يقال - سوريا الأسد تدمير لمفهوم الدولة وضياع لهيبتها، لهذا نركز على عدم وجود الدولة في سوريا بعد انقلاب آذار 1963 وتحديدا بعد ما سمي تصحيح عام 1970 حيث لم يعد لسوريا وجود إلا ارتباط برجلٍ واحد فكان شعار سوريا الأسد مسلمة لا جدال عليها وحقيقة لا تناقش، هكذا استمر التضليل والتزييف لعقود أربعة حتى قامت الثورة لكشف الغطاء وإزاحة ما تراكم من تضليل في وعي أريد له ابتلاع وهضم الفطرة والذاكرة بمرور الزمن وتوالي الحقب. تنسب كثير من الدول لمؤسسيها لكنها لا تختزل الوطن في شخص أو تقتصر تعريف الأمة برجل. وهي ليست فقط إدارة تنظيمية لمؤسسات تتكامل مسؤولياتها ووظائفها، انها فوق ذلك شكل عقلاني من أشكال الاجتماع البشري تطورت بنيته النظرية والتنظيمية ليسود فوق ما سبقه من أشكال الوحدة الاجتماعية كالعشائرية والقبلية والطائفية. وارتبط مصطلح الدولة تاريخيا بالعرق وبشكل نظام الحكم واللغة كالجمهورية الفرنسية واتخذ مظهر الاتحاد في بقاع شاسعة من العالم كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي حيث انضوت تحت مظلة الدولة أعراق ولغات وأديان متعددة كالهند التي تتكاثر فيها القوميات واللغات والأديان لكن غلب على تلك الكيانات والاتحادات سيطرة لغة رئيسة أو دين رئيس.

التصنيفات النظرية والدراسية غالبا ما تظل قاصرة على الاحاطة بالواقع المتغير وما يستجد عليه من تطورات وحوادث، وتبقى الأسس والقواعد المعيارية مهمة لبيان ما يعتري الظاهرة أو الحدث من انحراف أو انزياح يخرج الوقائع والمجريات

عن مساراتها الأصيلة، أي أن المحددات النظرية ضرورية لقياس الصواب والخطأ أو لمعرفة الحقيقة من الزيف، إنه جدل معرفي وجودي - ابستمولوجي - أنطولوجي - لذلك كان تجاوز المعارف الانسانية والحضارية المكتسبة وتجاهل تاريخ الشعوب والأوطان على حقيقتها وليس بأشكالها المزيفة والمضللة؛ سبب مباشر لضياع الدول وامتهان الشعوب وخراب الأوطان. كما حصل وما هو حاصل في العراق وسوريا وليبيا. فاختزال الوطن بالشخص: ليبيا معمر سوريا حافظ والعراق صدام، أثقل كاهل الوطن وأرهق الشعب فكانت كلفة التغيير فيها باهظة جدا ومؤلمة وتستغرق زمانا أطول بكثير مما عليه الحال في بلدان كمصر وتونس واليمن. ربما منها جاءت ضرورة البحث والتفحص لما كان سائدا ومحاولة معرفة أسباب التدهور والتدمير المعرفي والإنساني الحاصل في كثير من البلدان العربية ما دفع بالشعوب نحو التغيير وإسقاط تلك الأنظمة وبناء كيانات جديدة، لا مفر من استنادها لأسس معرفية وفلسفية علمية تبين الأسس الدستورية القانونية والسياسية الأنسب والأصوب لبناء سليم مستقر لا تستجد الحاجة لهدم أركانه مع مرور الوقت.

الدولة المدنية:

إن الانتقال من الحرية الطبيعية البدائية وفق عقد اجتماعي يتحول الأفراد من خلاله إلى الحالة المدنية متخلين عن جزء من حريتهم الطبيعية في مقابل تنظيم سياسي يؤمن الحماية ويضمن الحقوق هو الأساس النظري للمجتمع المدني الذي لا وجود للدولة بدونه. وبانقياد الانسان من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني يحل العقل محل الغريزة في علاقاته بالآخرين وبالوجود. يفقد الإنسان الحق المطلق في فعل ما يريد والحصول على كل ما يريد ينال ما يجوز وما يجب فعله أو الحصول عليه. الميثاق الاجتماعي يسعى لتوفير الحرية لكافة أفراده المجتمعين ويمنع الاعتداء على الحقوق أو الاخلال بالواجب، فعندما تخلى الفرد عن جزء من حريته الطبيعية داخل الدولة حظي بالحرية المدنية وتحول من كائن طبيعي حر إلى كائن طبيعي حر عقلاني.[6] فالدولة أهمية قصوى في تحقيق الوحدة داخل المجتمع. هذا الأساس الذي يفترض أنه قام عليه مفهوم الدولة المدنية، لكنه في الواقع تفسير للحالة المدنية

وتفريقها عن الحالة الطبيعية أكثر من كونه سند نظري للمصطلح حسب ما نرى، فهو مصطلح سياسي مستحدث طرح في أروقة الشارع السياسي العربي والإسلامي لم يكن موجود في علم السياسية قبل ثورات الربيع العربي، أول من طرحه الإخوان المسلمين وتم التوافق على أنها: الدولة ذات المرجعية المدنية بعيدا عن المرجعية الدينية والعسكرية، يعني دول لا يحكمها رجال الدين ولا العسكريون، والحقيقة هو مصطلح غير دقيق وبحاجة لمزيد من البحث لكنها فكرة توافقية بين العلمانيين والإسلاميين ويقصد به: نظام الحكم في دولة لا يسيطر عليه العسكر ولا يقودها فرد مستبد ولا يسيطر عليها رجال الدين،. والواقع أن ذلك المصطلح يحتوي على خلل بنيوي نظري لا يمكن تجاوزه، فالدولة مفهوم سلطوي أحد أهم عناصره القهر والإجبار. مفهوم اجتماعي سياسي قائم في شق أساسي منه على القهر والسلطة والقوة، فمصطلح دولة يساوي سلطة قهر وإجبار على تنفيذ القوانين وحتى سلطة لسن القوانين، فالدولة كما هو متعارف عليه سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية والمؤسسة العسكرية جزءا هاما منها، ما يستدعي وجود شرطة لمكافحة الجريمة وحماية المجتمع، وبناء جيش للحماية والدفاع مستعد لخوض حروب دفاع عن كيان وسلطة الدولة التي يمثلها، ربما كان الأمثل اعتماد منظومة الحكم المدني للدلالة على الرغبة بتجاوز حكم رجال الدين أو حكم العسكر وتجاوز الديكتاتورية الفردية فالمدنية جزء لا يتجزأ من المجتمع، وعليه لا يمكن لفرد الاستئثار بالحكم في ظل مجتمع مدني.

أما المدنية: فهي دلالة على مجتمع مسالم لا علاقة له بسلطة القهر والجيش والشرطة من حيث الأساس النظري، يمتاز بعلاقات حديثة ومتطورة تتقدم على العلاقات البدائية للمجتمعات البشرية الطبيعية، لا يفرض قوانين ولا يرغم منتهكيه على التزام القانون بالقوة بل بالعرف والتقاليد والثقافة السائدة. هذا من حيث هو مدني وليس من حيث هو جزء من الشعب والدولة. ويرى باحثون كثر بأن المجتمع المدني هو الوجه الآخر المقابل للدولة من جهة المراقبة والمحاسبة وهو الضمير الاخلاقي الوازع والحائل دون شطط الدولة وتجاوز سلطتها على مصالح الأفراد والمؤسسات والهيئات المدنية. إذن من حيث البناء الفلسفي هناك تعارض بين مفهوم الدولة وبين مفهوم المدنية، فالدولة في الأساس سلطة قاهرة وهذا من مستلزمات

الدولة وطبيعتها، في حين نجد بنية مصطلح دولة مدنية تنطلق من مقاربة بين السلطة والمجتمع.

البعض يقول هي حل وسطي بين الدولة الثيوقراطية والدولة الشمولية، أي أنها غير منحازة لتطرف يميني، كما أنها في نظر آخرين حل وسط بين تطرف يساري، يعني الدولة الأيديولوجية والدولة الفاشية، وهي غير منحازة للتطرف اليساري.

ونسأل هل هي حل وسطي غير واضح المعالم - غير محدد الأطر - بين تطرفين:

أ- دولة أصولية بمرجعية دينية طائفية، كإيران نموذج، دولة طالبان البائدة نموذج آخر.

ب- دولة علمانية إلحادية - الاتحاد السوفيتي السابق نموذج لا تعترف بالأديان كمنظومات سياسية أو روابط اجتماعية سليمة - دول أوربا الشرقية يوغوسلافيا - تشيكوسلوفاكيا ألمانيا الشرقية السابقة نماذج مشابه -

وباعتبار كلا النموذجين فشل فشلا شبه كامل انتهى بتفسخ الثانية وتفتتها إلى دولة ودويلات قومية ودينية وحشر الأولى في سباق تسلح لا طاقة لها به في مواجهة العالم الغربي وأرهقها بمشروع ر اديكالي أصولي استجلب غزوا خارجيا عالميا في طالبان ونزاع متصاعد ومستمر مع الجيران، لنشر المذهب الشيعي ورؤيته الحصرية الإيرانية، أسهم ذانيك النوذجين رغم اختلافهما العميقة في إفقار للدولة والمجتمع وتفتت للقوة الايجابية للفرد والجماعة في مواجهة لائحة لا تنتهي من الأعداء، ما يعني أنهما ليستا مثال يحتذى لذلك كان لا بد من البحث عن بدائل.

هل الإقرار الانتخابي للمنظومة الإسلام السياسي المنتصر انتخابيا في فضاءات الثورات العربية هو إقرار تكتيكي أم أنه إقرار مبدئي؟ فالأصل في الفكر الديني الراديكالي السياسي أنه يعتبر الدولة دولة دينية إسلامية لا تتعارض مع المدنية لكن الرفض القاطع للدولة الدينية كما عرفتها أوربا في القرون الوسطى أو تلك التي أقامتها جماعة طالبان في أفغانستان وحتى التصور السياسي والفكري الخاص للدولة الإسلامية في إيران دفع بالإسلاميين والعلمانيين بقبول حل توافقي

بالمدنية، ذلك لامتيازها بمجافاة العسكر الذين حكموا البلاد العربية لعقود طويلة، وعليه لابد من مواجهة تحديات العمل السياسي والوطني أمام الإسلاميين والقوى الفكرية والسياسية الأخرى من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ويهمنا معرفة المواقف الحقيقية والرؤية السياسية والقانونية للقوى الإسلامية والعلمانية - التي عرف عنها مسايرتها للاستبداد وأنظمته بحجة علمانيتها - الفاعلة والمؤثرة في ميادين العمل والصراع السياسي حول نقطتين هامتين: 1 - موقفهم من الأقليات وحقوقهم المدنية والسياسية والدينية وحق الأكثرية الديمقراطي واسترداد حقوقها المسلوبة طيلة حكم العسكر بأشكاله المختلفة، 2 - كذلك الأمر المتعلق بشكل النظام السياسي القادم وطبيعة الدولة المنشودة. ولا يكفي القول بأنها الدولة الإسلامية أو مدنية أو علمانية، إذ لابد من تحديد الرؤية لشكل نظام الحكم والفصل بين السلطات وتحديد التوافق بين المرجعية الدستورية والقانونية من جهة والمرجعية الشرعية وبيان ومحددات تطبيق الشريعة ومكانتها الدستورية والحقوقية، مع إيلاء مسألة الحريات العامة والخاصة أهمية خاصة، وعندها نستطيع تبين الملامح الحقيقية للمفاهيم الشائعة والمتداولة عن الدولة ونظام الحكم في أروقة الشارع السياسي لدول الربيع العربي بمكوناتها المتنوعة، يسارية وقومية وليبرالية وإسلامية. ويمكننا استخدام دولة ديمقراطية يتم التفاهم على سياقاتها وأصولها دون وجود مشكلة عندما نطالب بأنظمة بديلة عن الاستبداد، لأن الديمقراطية تعطي انطباعا أوليا عن نظام سياسي بضوابط ومحددات معروفة وهذا أمر في صميم مفهوم الدولة.

تعريفات متعددة وأخرى وفقا لرؤية إسلامية وسطية:

حسب رؤية موضوعية لحد ما يحاول كثيرون إسقاط معاني مدنية على مفهوم الدولة لوجود جاذبية خاصة في قرن الدولة بالمدنية باعتبارها:

كيانا سياسيا اجتماعيا يحمي ويحافظ على كل أفراد المجتمع بغض الطرف عن الإثنيات أو الهويات الدينية والقومية والدين والفكر. (هناك عدة مبادئ ينبغي توافرها في الدولة المدنية والتي إن نقص أحدها فلا تتحقق شروط تلك الدولة أهمها أن تقوم تلك الدولة على السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق

والواجبات، بحيث أنها تضمن حقوق جميع المواطنين، ومن أهم مبادئ الدولة المدنية ألا يخضع أي فرد فيها لانتهاك حقوقه من قبل فرد آخر أو طرف آخر. فهناك دوما سلطة عليا هي سلطة الدولة والتي يلجأ إليها الأفراد عندما يتم انتهاك حقوقهم أو تهدد بالانتهاك. فالدولة هي التي تطبق القانون وتمنع الأطراف من أن يطبقوا أشكال العقاب بأنفسهم

من مبادئ الدولة المدنية الثقة في عمليات التعاقد والتبادل المختلفة، كذلك مبدأ المواطنة والذي يعني أن الفرد لا يُعرف بمهنته أو بدينه أو بإقليمه أو بماله أو بسلطته، وإنما يُعرف تعريفا قانونيا اجتماعيا بأنه مواطن، أي أنه عضو في المجتمع له حقوق وعليه واجبات. وهو يتساوى فيها مع جميع المواطنين. أيضا من أهم مبادئها أن تتأسس على نظام مدني من العلاقات).[7]

وفي رؤية أخرى ننقل عن موقع مواطنة (وأي دولة يتضمن نظامها القانوني تمييزاً لأي سبب (ديني أو عرقي أو حزبي أو مؤسساتي، أو غير ذلك لا تكون دولة مدنية بصرف النظر عن شكل الحكم فيها وعن مدى "ديمقراطية" مؤسساتها السياسية، وكذلك بصرف النظر عن نظامها الاقتصادي. فالدولة المدنية هي دولة المواطنين الأحرار المتساوين في الحقوق المدنية تساوياً مطلقاً بفعل صفة المواطَنة نفسها، أي صفة العضوية في الدولة).

ووفقا لرؤية إسلامية وسطية حيث أساس الحكم فيها هو للمجتمع أي سيادة الأمة على نفسها (قال تعالى: **﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا...﴾** (البقرة: 143)، ولذلك هي لا تتناقض مع متطلبات إقامة حكم الله بالاستناد لمبادئ الشريعة السمحة ولا تشبه الدولة الدينية التي سادت في أوربا خلال القرون الوسطى حيث حكم رجال الدين كل مفاصل الدولة والمجتمع، وهو مصطلح قريب في منطوقه من الأسس التي قامت عليها الدولة في عهد الخلافة النبوية وخاصة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب حيث أقام دولة قسم في الاختصاصات ونظم مؤسسات الدولة حسب الكفاءة واستفاد من خبرات وثقافة الدول الأخرى السابقة في ذلك المجال، فأسس الدواوين مستفيدا من الفرس وأنشأ بيت المال وديوان الجند. ونظام الحكم في الدولة المدنية ليس مقيدا إلا بما يتوافق عليه أبناء وعناصر المجتمع قال رسول

الله (ص) لا تجتمع أمتي على ضلالة والإجماع المقصود هنا هو اجماع ظرفي ويجوز نقله نحو الراجح كما تعارف علماء الفقه على اعتبار اتفاق جماهير العلماء على مسألة ما فهي مسألة معتبرة. هذا ولقد أقرت الدولة المدنية لدى كثير من التنظيمات السياسية ذات المرجعية الإسلامية منها جماعة الإخوان المسلمين في سوريا ومصر وحزب العدالة والتنمية في المغرب وحركة النهضة التونسية، وغيرهم كثير في بلدان عربية وإسلامية، كحزب العدالة والبناء الذي يحكم تركيا منذ ما يزيد على عشر سنوات. وباعتبار الدولة في المجتمع المدني حامية وراعية ومنظمة للحقوق والحريات والواجبات ومتقدمة على مفهوم الحريات الطبيعية فهي كيان منسجم تماما مع تصور الإسلام للدولة بجانبها المدني. (الدولة الإسلامية كما جاء بها الإسلام، وكما عرفها تاريخ المسلمين دولة مَدَنيَّة، تقوم السلطة بها على البَيْعة والاختيار والشورى والحاكم فيها وكيل عن الأمة أو أجير لها، ومن حق الأمة – مُمثَّلة في أهل الحلّ والعَقْد فيها – أن تُحاسبه وتُراقبه)[8] هنا نلحظ ربطا قويا بين الإسلامية والمدنية ولا يوجد حسب الدكتور القرضاوي فرق بينهما وعليه فهناك وفق ذلك الرأي فرق كبير مع مفهوم الدولة الدينية الشائع وبين المدنية والإسلامية المقترنين حسب الوصف، وتعتبر المدنية إسلامية بمرجعيتها كأي دولة مدنية أخرى، لا يميزها عن غيرها إلا أن مرجعيتها الشريعة الإسلامية.

(ومعنى "مدنية الدولة": أنها تقوم على أساس اختيار القوي الأمين، المؤهل للقيادة، الجامع لشروطها، يختاره بكل حرية: أهل الحل والعقد، كما تقوم على البيعة العامة من الأمة، وعلى وجوب الشورى بعد ذلك، ونزول الأمير أو الإمام على رأي الأمة، أو مجلس شوراها، كما تقوم كذلك على مسؤولية الحاكم أمام الأمة، وحق كل فرد في الرعية أن ينصح له، ويشير عليه، ويأمره بالمعروف، وينهاه عن المنكر. بل يعتبر الإسلام ذلك فرض كفاية على الأمة، وقد يصبح فرض عين على المسلم، إذا قدر عليه، وعجز غيره عنه، أو تقاعس عن أدائه.)[9] هذا التوصيف مهم ودقيق يشمل مرتكزات رئيسة في التصور الإسلامي للحكم كما سبق وبيناه في الفصل الأول حوار الديمقراطية والإسلام.

العلمانية:

في سعي لمواكبة التطورات السياسية والاجتماعية السائدة في بلــدان الربيــع العربـــي والميل المشهود نحو أنظمة حكم توافق بين الحداثة والأصالة نطرح مفهوما عاما للعلمانية يحقق مقاربة فكرية تحل في منطقة وسطى بــين علمانيــة متطرفــة وإسلامية متشددة، فالجهادية السلفية تواجه الجهادية العلمانية وكلاهما يقبعــان في منطقتين متحاربتين كدار سلام ودار حرب وكلتاهما تعتمــدان منــهج الإقصــاء ورفض وجود المخالف أو المختلف، وبالابتعاد عن التصــور النــهائي أو المطلــق للحقيقة فإن المرونة الفكرية المفترضة ضمن صراع سياسي مجتمعي تقتضي تحقيــق التقارب والالتقاء عند موقع اعتدال تحــد مــن وتــيرة الصــراع الأيــديولوجي والاجتماعي والسياسي المحيق بمجتمعات الربيع العربــي.

العلمانية مصطلح غربـــي ظهر في رحاب الفكر والثقافة الغربية بعد ســيطرة الكنيسة على الدولة والمجتمع في أوروبا، إبان القرون الوسطى فجاء كــرد فعــل للتخلص من الاستبداد الديني الشائع، وقصد به: فصل الدين عن الدولــة بحيــث تكون الدولة غير منحازة لجهة دينية أو فكرية دون أخرى، وتحقق العدالة بين كافة أفراد المجتمع فلا تفضل فئة على أخرى بسبب انتمائها الديني، كما تتاح في ظــل الدولة العلمانية الحريات وتصان وتعطى فيها أولوية لحرية الضمير، والعلمانية ذات أصول رومانية من منطلق (دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله)

والعلمانية مشتقة من مصدرين، العلم والعَالم والمقصود بالعلم هــو العلــوم التجريبية وما ينبثق عنها من علوم إنسانية، كعلم الإنسان، الأنثروبولوجيا، ويقصد بالعَالم، الدنيا أي الأرضي مقابل السماوي أو الغيبـــي (إن الدولة العلمانية الــتي تعضدها حملة قوية ومتينة من المؤسسات والتيارات الفكرية، تقوم في مجتمع توجد فيه – دون غلبة – درجة عالية من الإيمان الديني، تعضــدها مؤسســات دينيــة قوية.... شأن العلمانية بالغ التعقيد والتنوع ومن المستحيل الكــلام حولــه دون الرجوع إلى التاريخ ووجهته الكونية العامة فليست العلمانية بالوصــفة البســيطة المتعلقة بأسس مزعومة للمسيحية أو بالسلطة الدينية دون تحديات كمــا نــرى في الكتابات العربية).(10)

والعلمانية درجات ومستويات منها المتشدد والمتطرف كمن يدعو لفصل الدين عن المجتمع والدولة، مثل العلمانية الفرنسية، والعلمانية التونسية البورقيبية، ومنها العلمانية الوسطى التي تمنع سيطرة المؤسسة الدينية على الدولة لكنها تدعم وتؤيد التدين المجتمعي، كالعلمانية الأمريكية. هذا ولقد سعى كتاب ومفكرون عرب ومسلمون للاستفادة من العلمانية لتحقيق التعايش الأهلي والحفاظ على السلم الاجتماعي وعرفوا العلمانية: بأنها ثقافة اجتماعية وسياسية تمنع سيطرة رجال الدين على الدولة والمجتمع، وتقوم على قبول الأخر والمختلف والاعتراف بحقه في ممارسة شعائره الدينية وحقه في الإيمان بالمعتقد الذي يراه صوابا، في ظل نظام حكم يحمي الأديان ويحافظ على انتماءات الناس الدينية ولا ينحاز لفئة دون أخرى، واعتبر ذلك المفهوم سبيلا لحماية الدولة والمجتمع في دول متعددة الطوائف والمشارب والمذاهب كسوريا ولبنان، ووفق هذا المعنى" تتساوى المرجعية الدينية في أمور الحياة والفكر بالمرجعيات الأخرى في مجتمع متمايز داخليا معترف بالتمايزات"[11] خارجيا. ويعد الدكتور برهان غليون والدكتور عزيز العظمة من رواد هذه العلمانية.

ربما يحق لنا طرح مصطلح العلمانية التوافقية باعتبارها: تلك التي لا تعادي الأديان ولا تحارب التدين ولا تحاصر المتدينين، بل هي فكرة توافقية قابلة للتطبيق وتحمل في طياتها أسسا ومبادئ تتوافق في رؤاها مع مقاصد الشريعة الإسلامية وإراداتها (قال تعالى: **﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لاَ انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾** سورة البقرة: الآية 256 والطاغوت مفهوم واسع يشمل كل طاغية مستبد وقاهر غالب ظالم مضطهد ومتحكم سالب ناهب يخضع الدولة والمجتمع لمصالح ذاته وجماعته. وقال تعالى أيضا: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾** سورة الأنبياء 107.

قال رسول الله (ص): الناس سواسية كأسنان المشط ولا فضل لأعرابي على أعجمي إلا بالتقوى) والتقوى مفهوم عام لا يقتصر في معانيه العامة على أداء الواجبات الدينية بل ينسحب إلى معاني دنيوية (علمانية) كالإتقان، والأمانة والصدق والمساواة والعدل. والجدير ذكره أن معظم الأنظمة والأسس والقواعد

التي تنظم حركة الأفراد والمجتمعات والدول قامت على أسس علمانية، فقانون السير مثلا وقوانين تنظيم المدن وقوانين الطيران العالمي وقوانين الحدود الإقليمية البحرية والملاحة الدولية وغيرها كثير، كلها انبثقت وتبلورت في ظل مفهوم العلمانية العام. لذلك لا يوجد مبرر عقلي ولا مسوغ شرعي عميق لمعاداة العلمانية التوافقية.

إشكالية قبول العلمانية إسلاميا:

ألإشكالية بين الإسلامية والعلمانية أنهما ليستا في مواجهة بعضهما البعض خلافا لما يعتقده كثير من أنصار الطرفين وتصويت الشباب لصالح الدولة الإسلامية في موقع التواصل الاجتماعي ناتج في واقع الأمر عن الخشية على الهوية المقترن بالخوف الوجداني من مخالفة أوامر الله، وما يترتب على تلك المخالفة من هلاك في الدنيا ومصير أسود في الآخرة كذلك جاء التخوف من اقتران الدولة العلمانية خطأ بالاستبداد والأنظمة الطاغية الظالمة الفاسدة كما هو الحال في النظام السوري، الذي تستر بعباءتها لطيلة عقود وقدم نفسه بصبغتها لتبرير فساده وتحكمه وطغيانه حيث أوهم الغرب والأقليات بأنه بصيغته العلمانية هو الحامي والضامن للأقليات في حين أنه لا يقل بعدا من العلمانية عن طالبان، فالقضية في المقام الأول قضية عدالة ورشاد وديمقراطية وحرية وليست قضية حريات شخصية فقط جزئية مقابل قهر ورق وذل وعبودية يفرضه النظام على الشعب وبهذا نقض لأسس العلمانية وقيمها المنبثقة من ضمان الحريات العامة كحق الرأي والنشر والحقوق العامة كحق المشاركة السياسية وإقامة الأحزاب وحق الوصول لأعلى مراتب الحكم وعدم طغيان السلطة على الشعب أو أغلبيته.

الحقيقة العلمانية ليست في مواجهة الإسلامية خاصة وأن مفهوم إسلامية الدولة في بعض نواحيه الأساسية مدني وليس محل اتفاق، فالإسلام يشمل النموذج السعودي والإيراني والتركي والطالباني والباكستاني والماليزي كما لا يصح أن يسحب لقب الإسلامي من الطوائف التي تنتسب للإسلام مهما كانت قليلة العدد أو محدودة الانتشار الجغرافي. من هنا علينا ادراك أن العلمانية ليست في مواجهة الدين بل هي في بلد مثل سورية حاضنة وحافظة للأديان ومانعة لسيطرة فئة على

أخرى، فالدولة العلمانية ينبغي أن تكون على مسافة واحدة من الجميع، متدينين مهما كان انتماؤهم وكذلك هي ليست ضد اللادينيين ولا يحق لأحد أن يحجر أو يحتكر في مسألة الاعتقاد التي هي في المقام الأول عقيدة داخلية لا إجبار فيها ولا إكراه. فالإيمان في جوهره حب وخضوع روحي وجداني ولا يتحقق بالقهر أو الفرض أو التسلط. كما أنها ليست قرينة اللادينية بل هي في جوهرها عدالة الدولة قبالة التنوع الإثني والديني والفكري.

ان صبغة الدولة العلمانية لا تعني إقصاء أو محاربة الثقافة الدينية أو العلوم الدينية بل هي تنظر للتراث الديني وللثقافة الدينية كعنصر رئيس في مجمل التاريخ الأنثروبولوجي البشري، والحضاري الإنساني

وحتى في أكثر المفاهيم خلافا وتعارضا كمسألة فصل الدين عن الدولة، لا تعني فكرتها عزل الدين أو اقصائه عن الحياة أو المجتمع، لكن القضية في صلبها افتراق الدين والدولة من حيث الجوهر كونهما عنصرين مختلفين غير متحاربين فالدين مرجعية غيبية ووجدان اعتقادي داخلي وأسلوب حياة وعقيدة داخلية تلتصق في المقام الأول بالغيب والنص المنزل وهو ليس الثقافة الدينية ولاالتفسيرات المصاحبة للنص المقدس انه قيمة عليا بمقاصد عليا، أما الدولة فهي نظام ومؤسسات دنيوية مرجعيتها الأساس الدستور والقانون الذي يتوافق عليه أبناء الوطن، لا قدسية فيها ولا تنزيه وكل ما تقوم عليه من صنع البشر وقابل للنقد والتعديل والتصحيح والاضافة، وهذا ما لا يمكن القيام به في أصول الدين، خلافا لما هو الحال في الفكر الديني والسياسة والتشريع الديني فالثقافة الدينية خاضعة لما تخضع له الدولة من تمحيص وتدقيق ونقد ومراجعة.

لننظر الى نموذج الدولة التركي العلماني المتشدد كيف تمكن حزب منتسبوه متدينون إسلاميون وقادته ملتزمون دينيا يؤدون الفرائض الدينية وزوجاتهم ترتدي الحجاب الشرعي ومع ذلك استطاعوا في ظل دولة علمانية الوصول لسدة الحكم وقيادة البلاد وفق الآليات الديمقراطية، لكن لا يمكن حدوث ذلك في ظل حكم ديني فسيكون من المستحيل تحقيق العدالة أو السماح لغير المتدينين، بل ولغير أصحاب مذهب معين، باعتلاء منصة القيادة، أو التمتع بفرصة متساوية مع الأخرين للوصول للمناصب العليا أو التحكم في النظام السائد، ذلك أن الأسلمة

قد تعني في مواطن عديدة المذهبية، فمن المؤكد أن إيران لا تسمح لعالم سني مهما بلغ من القدرة والحكمة من الوصول لسدة القيادة، كذلك هـــو الشـــأن في دول أخرى حيث من غير الوارد أن يكون رئيس الوزراء أو احد الوزراء السياديين من المنتمين للمذهب الشيعي.

العلمانية ثقافة جامعة وهي في حقيقة الأمر سائدة وستظل سائدة في الـــدول المدنية الحديثة فالقسم الأعظم من القوانين الناظمة والفاعلـــة في حيـــاة الأفـــراد والمجتمعات والعلاقات بينهما وأنظمة الحكم المختلفة هي علمانية، مـــثلا قـــانون السير، قانون الإجراءات القضائية، قانون التراخيص الصـــناعية، قـــانون تنظـــيم الانتخابات والنقابات، قوانين تخطيط المدن وإعطاء تراخيص البناء، أســـس بنـــاء المعابد والكنائس والمساجد تقوم في المقام الأول على قوانين هندسية وفنية دنيوية، وغير ذلك كثير وهي في حقيقة الأمر مسائل مدنية علمانية لا يتدخل الدين فيها إلا من باب الالتزام الأخلاقي والتعامل الوجداني والضمير الحي، تلك المسائل المشتركة بين البشر وبين كافة الأديان وغيرها من المعتقدات، فالبوذي والهندوسي والـــزرد شتي وحتى الشيوعي الصيني لديهم من الالتزام الأخلاقي والضمير الحي والوجـــدان الإنساني المفترض ما لدى منتسبـــي الديانات السماوية لولا ذلك الالتزام الإنساني الحضاري والأخلاقي الغير محصور أو مقيد بالانتماء الديني لفسدت الحياة الإنسانية ولتاه البشر في مجاهل الغرائز وتناقض المصالح، من هنا جاءت القوانين والدســـاتير المدنية العلمانية لتصون الحياة البشرية وتمنع الانـــزلاق نحو التناحر والتحارب بدافع من انتماءات دينية أو مذهبية أو عرقية.

في التغيرات الحاصلة في موقف الأخوان المسلمين السوريين من الدولة والحريات:

باستعراضنا لبيانين هامين من بيانات جماعة الإخوان المسلمين السوريين يفرق بينهما سنوات ووقوفنا عند ميثاق الشرف أصدرته الجماعة عام 2001 ومشروعها السياسي 2004 أردنا متابعة التطور الحاصل لدى مجموعه رئيسية تمثل جزءا مهمـــا من الإسلام السياسي المتواجد على الساحة السياسية والثقافية العربية، ومن خلاله نسعى لمعرفة امكانية تحقيق توافقات وطنية تلتقي حول معاني المواطنة والتشاركية،

والتنافس المدني الصرف، بحيث لا تكون الانتماءات الدينية أو الحزبية عائقا أمام العمل المشترك والبناء جنبا لجنب لأبناء الوطن الواحد.

في 2005/4/3 أصدرت جماعة الإخوان بياناً موجّهاً إلى سوريا شعباً وحكومةً وتمّ نشره وتعميمه، وقبل أيّام من صدوره ظهر الأستاذ علي البيانوني على شاشة العربية لتأكيد البيان وتوضيحه. وينطلق البيان من رؤية شرعية، ويدعو إلى مؤتمر وطني شامل ودستور جديد عبر هيئة انتخابية محايدة مما يؤدي إلى ولادة جمهورية دستورية ديمقراطية ويدعو الجيش ليكون حامياً للتغيير السلمي ويطالب بالإصلاحات المتعارف عليها ويعطي مهلة ثلاثة أشهر.

رؤية نقديّة لما ورد في البيان:

بعد الاستقراء المتأني للبيان يبدو أن هناك تقدماً ملموساً في رؤية الإخوان السياسية وقدرتهم على التأقلم مع الأوضاع المستجدة. إن المطالب الرئيسة والخطوط العامّة التي يقدّمها الإخوان أصبحت محل توافق بين كل الأطياف الداعية للإصلاح والتغيير. كنا نأمل من البيان تحديد موقعه إلى جانب المعارضة بوضوح وأن يكون نداؤه موجّهاً إليها بشكل مباشر أيضاً. لقد بالغ البيان في تصوير الخطر الداهم من الخارج ممّا يوحي بضرورة العمل لوقفه بأي ثمن وهذه المعضلة كانت ترفع في وجهنا طيلة أربعة عقود. وتبين بعد فترة وجيزة مدى التعجل في رؤية الخطر الداهم بذلك الزمن، لقد استند التحليل السياسي لما ستؤول إليه الأوضاع في سوريا إلى معطيات وقراءات خارجية أدرك السوريون بالتجربة مدى بعدها عن الواقع والموضوعية.

دعت الجماعة في بيانها الى "وضع قانون عصري للأحزاب وتحديد موعد لإجراء انتخابات حرة نزيهة لجمعية وطنية تأسيسية تحت اشراف هيئة محايدة نزيهة لصياغة دستور حديث يلبي متطلبات المرحلة ويشكل بداية فجر جديد وولادة جمهورية دستورية ديمقراطية". ويسجل للجماعة بهذا النص رغبتها أو إعلانها القبول بالتعددية وبالديمقراطية

إن أي بيان يطرحه الإخوان قد يؤخذ على محمل الشّك. ذلك أنهم انطلقوا – من رؤية شرعيّة، والمعروف عن هذه الرؤية كونها تقوم على أسس غير

محددة، فمن الوارد تحت بند الرؤيا الشرعية الدعوة لدولة دينية يسيطر فيها المشايخ وعلماء الشريعة على كافة مفاصل الدولة ما قد يفرض دستورا دينيا يتعارض مع المبادئ العامة للديمقراطية والدلائل الرئيسة لحقوق الإنسان. والاستقراء العميق للأصولية بفكر الأخوان لا تفسح المجال أمام ديمقراطيّة وطنيّة تنطلق أساساً من الحفاظ على مصالح الوطن والمواطن آخذة بعين الاعتبار الاختلاف الكبير في المعتقدات الدينيّة للأطياف المختلفة التي يتكوّن منها مجموع الشعب السّوري.

على الإخوان عند طرح أي مبادرة، القيام بتبديد الشّكوك الواردة إلى الأذهان فور سماع اسمهم. لذلك نرى أهمّيّة قيام الجماعة بما يلي:

أ- نبذ العنف بكل أشكاله والتخلي عن مبدأ تغيير السلطة بالقوّة أو الجهاد في ظل الدولة الوطنية وفي حالة خسارة الأخوان في الانتخابات وهو طلب مشروع ليس فقط من تيار الإسلام السياسي بل من كل التيارات السياسية الموجود على الساحة.

ب- تبديد المخاوف من إقامة دولة دينية سنّيّة متعصّبة. وهذا يقتضي الإقرار بدولة تعترف بالمشاركة السياسيّة لجميع التيّارات المختلفة. خاصة في بلد مثل سوريا يتوفر على تنوع وتعدد ديني واثني وطائفي، صحيح أن المسلمين السنة في سوريا يزيدون على ما نسبته 70% من مجمل السكان إلا أن هم ليسوا كتلة جامدة أو تيارا واحدا متماسكا، ولن يصلح لمستقبل سوريا سوى دولة ديمقراطية جمهورية تحفظ الحقوق والحريات للجميع دون تمييز أو استثناء وهو مطلب محل توافق بين الغالبة الساحقة من السوريين والتنظيمات والتشكيلات المعارضة، وكل الأصوات المتناثرة هنا وهناك التي تعارض ذلك التوجه سترضخ في النهاية لوجهة نظر الأكثرية التي لا تريد ولن تسمح بتكرار الاستبداد بأشكال أو صورة جديدة.

ت- التخلي عن إقامة الدولة الأمّة - طالما كان النداء إلى سورية شعبا ووطنا - وكبح الطموحات والتطلعات نحو إقامة الدولة الإسلاميّة بالمقاييس أو المعايير التي عرفت نماذج عرضنا لأمثلة كثيرة منها خلال استعراضنا لمفهوم الدولة وأنواعها وأشكالها. ما يثير مخاوف الأقليات وأصحاب الأيديولوجيات

اليسارية وهم جزء مهم لا يتجزأ من بنية الشعب السوري بل وجزء فاعل وحيوي من الثورة السورية.

ث- التوافق حول قيم الحداثة أي إحلال الفكر النقدي الخاضع للعقل والسماح بحرية التعبير والنشر وإزالة العوائق أمام المساواة والعدالة الاجتماعية والمشاركة الوطنية.

لقد جاء في بيان الإخوان إقرارهم بدستور وطني وهذا بداية الاعتراف بدولة عصريّة. وانسجام مع الخطاب القرآني المتوجه في عمومه نحو الناس عامة وليس فقط للمسلمين دون سواهم. ﴿... **إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ**...﴾ سورة هود الآية 88

نرى ضرورة التوجه من قبل الإخوان نحو التيار الديني الشعبي لاختبار آرائه ومواقفه والعمل سوية على إدخال الثقافة والسياسة إلى المجتمع الذي حُرم منها طيلة عقود ماضية، ويحاول أعمدة التيار الديني الرسمي المرتبط بأجهزة الأمن ومنضبط بأجندة السلطة كأمثال المفتي العام للجمهورية السورية ووزير الأوقاف وكثير من القائمين على المدارس الشرعية وشؤون المساجد، وتتبنى وجهه النظر السلطوية دون قيد أو شرط وإشعار المسلم السوري العادي بشرعية ما تقوم به أجهزة الحكم العسكرية والأمنية.

أخيراً لا يملك الأستاذ البيانوني حقّ التنازل عن أي شيء من حقوق الآخرين فمبدأ تذويب الفرد داخل الأمّة لم يعد مقبولاً- جاء في البيان ((نحتسب عند الله ما أصابنا))-

ليس عدلاً ترك من أجرم بحق الشعب والوطن بدون مساءلة يتستّر تحت راية شعارات قديمة يزيّنها بالدعوة إلى الإصلاح والتغيير. كانت تلك ملاحظات عامة على بيان أصدر في ظرف دولي ظن خلاله الإخوان أن الغرب سيقوم باسقاط النظام السوري كما فعل في العراق. وكانت رؤية متعجلة وبعيدة عن الواقع حيث تركت الجماعة للنظام عدة أشهر للالتزام بما جاء فيه، ما يفسر ظنهم بقرب نهاية النظام في أعقاب غزو العراق وخروج الجيش السوري من لبنان. طبعا مضت سنوات ثمان وما زال الغرب يراوغ ويعبث دون حسم أو اتخاذ موقف صريح وعملي يساعد على انهاء حمام الدم ويعين السوريين على البدء بعملية البناء بعد دمار مستمر لا يدع ولا يذر.

بعد ما يزيد على السنة من انطلاق الثورة السورية أصدر الإخوان بيانا رئيسا يحددون في مراحل المرحلة المقبلة ورؤيتهم للدولة والسياسة في ظل الثورة وما هـو الأنسب لسوريا المستقبل

بخصوص العهد والميثاق الـذي قدمـه الإخـوان المسـلمون السـوريون 26\3\2012.

من بين العديد من العهود والمواثيق التي ضاق بها الفضاء السياسي والحقـوقي والفكري السوري خلال السنة الأولى من الثورة السورية أعتقد أن هـذا الميثـاق والعهد هو المعروض الأفضل والأهم من بين ما تم نشره من قبل المعارضة السورية خلال ذات الفترة، وتميز بالوضوح وجاء محدد المعالم واضح التوجه.

اشتمل على مقدمة وخاتمة وعشرة بنود جاءت مختصرة ومفيدة وعالية التركيز يمكن اعتمادها كمبادئ دستورية لصياغة عهد دستوري بعد عدة اضافات طفيفية وتوضيحات.

منذ بداية الثورة كانت وجهة نظري البدء بالمسألة الدستورية وكتبت لـذلك ملاحظات دستورية، المقصود هو البدء بإعلان دستوري يشـمل علـى مبـادئ دستورية جامعة توافقية تبتعد بانحناءة ذكية عن نقاط خلافية أو تفصيلية وهذا مـا تحقق بهذه الوثيقة.

جاءت الوثيقة في توقيت مناسب ودقيق لما تعانيه المعارضة من حرج وضعف في تبيين رؤيتها ومبادئ عقدها الاجتماعي الجديد بعدما أطاح النظام بأول مبادئ العهد الاجتماعي إلا وهي حماية السلطة للشعب، لم تشأ الجماعة أن تعرض كامل مشروعها السياسي في تلك الوثيقة وكان هذا عملا حكيما للبدء بتحقيق التوافـق الوطني للمرحلة الانتقالية ثم مرحلة ما بعد حكم آل الأسد، من بين الميزات الدقيقة التي كان للوثيقة أهمية إضافية فيها، ما جاء في البند التاسع:

(دولة العدالة وسيادة القانون، لا مكانَ فيها للأحقاد، ولا مجالَ فيهـا لثـأر أو انتقام. حتى أولئك الذين تلوثت أيديهم بدماء الشعب، من أيّ فئة كانوا، فإنّ مـن حقهم الحصولَ على محاكمات عادلة، أمامَ القضاء النـزيه الحرّ المستقل.)هذا النص على مبدأ التسامح ذو أهمية فائقة في ظل انتشار اعلام الحقد والسعير الطائفي الـذي تروج له الممارسات الرسمية للسلطة وينحاز له بصفاقة الحليف الروسي البغيض.

تحدث البند الثامن عن العلاقات الدولية ونبذ الإرهاب وهي نقـــاط مهمـــة ينبغي اشتمال المبادئ الدستورية عليها. وأقرت الجماعة في البند الســـادس علـــى سيادة الشعب وفي ذلك تطور مهم لما جاء به مشـــروعها السياســـي في ميثاقهـــا (2001 ميثاق الشرف الوطني وكذلك ما جاء في مشروعها السياسي 2004 والذي نصت فيه على المرجعية الدينية للدولة في حين أنها لم تتوقف عند تلك المســـألة في هذا الميثاق بل أقرت بسيادة الشعب. تحدث البند الخامس عن قواعد السلم الأهلي والتعايش المشترك لمكونات المجتمع السوري وتنوعها وربط بين التعايش والتسامح وهذا ربط حيوي يفترض البناء عليه وتوسيعه. في خاتمة العهد أرجعت الجماعـــة جذورها إلى منطقة تأسيسها وقواعدها الوطنية السورية على يد الشيخ مصـــطفى السباعي عام 1945 معيدة إلى الأذهان انخراطها في العمل الوطني وانسجامها مـــع ذلك العهد، وهنا ألحظ تقدما عما عرضته المشاريع والوثائق السابقة للجماعة مـــن حيث البعد عن الأممية التنظيمية وفكرة عالمية الحركة السياسية التي تعارض مفهوم العمل الوطني. تحدث البند الثالث (استناداً إلى قاعدتي الانتخاب أو الكفاءة. كمـــا يتساوى فيها الرجالُ والنساء، في الكرامة الإنسانية، والأهلية، وتتمتع فيها المـــرأة بحقوقها الكاملة).

إن الاقرار بحقوق المرأة وتجاوز النصوص التي قد تدل في ظاهرها بحرمان المرأة من القيادة موقف تجديدي وإصلاحي ذو دلالة بالغة لفتح الأفق نحو قراءة عصـــرية حديثة للنصوص المؤسسة، ولقد جاء النص على مبدأ الكفاءة باعتباره مواز لمبـــدأ الانتخاب، وفي هاتين الملاحظتين رقي وتقدم يتجاوز جملة من الانتقـــادات الـــتي تساق عادة في سياق الخشية من سيطرة الأكثرية الدينية المحافظة على الحكم القادم في سوريا المستقبل خاصة عندما يشتمل العهد النص على الحريات الدينية، جاء في البند الرابع (وحرية التفكير والتعبير، وحرية الاعتقاد والعبادة، وحريـــة الإعـــلام، والمشاركة السياسية، وتكافؤ الفرص).

ملاحظتان رئيسيتان يستحسن الوقوف عندهما الأولى: جاء في البنـــد الأول التركيز على الانتخابات (جمعية تأسيسية منتخَبة انتخاباً حراً نـــزيها) يفترض هنا بيان ضوابط وآلية انتخاب الهيئة التأسيسية لكي لا تستأثر بها الأكثرية على اعتبار أن قضية الدستور قضية وطنية جامعة وليست قضية سياسية تقررها الأكثريـــة، أي

لابد من توافق وطني لانتخابات الجمعية التأسيسية التي ستصيغ الدستور. ثاني النقاط تتعلق بما جاء في البند الثاني: (حكم جمهوريّ نيابيّ) من أجل الحفاظ على روح الديمقراطية والتغلب على ما يطلق عليه في علم السياسة دكتاتورية الأغلبية أو الأكثرية، أفضل الحكم الجمهوري النيابي الرئاسي المختلط، وليس الحكم الجمهوري النيابي

بعد هذا التأسيس النظري المهم قد يتبقى للبعض مخاوف من وجود تباين بين النظرية والتطبيق ويستمر ذلك الهاجس قائما لوجود تباين بين الحديث انطلاقا من صفوف المعارضة والحديث من فوق منصة الحكم، أمين عام الجماعة رياض الشقفة أجاب على مثل ذلك التخوف بتواضع قائلا(جربونا،) إن الوقوف عند قواعد تأسيسية متينة وتوافق وطني متماسك ونية مخلصة صادقة في تجنب تكرار تجارب الاستبداد المقيت وظلاله الخبيثة جدير بتبديد كل المخاوف وإزالة اللبس وتفادي اللغط. ومع اقرارنا بأهمية الأسس النظرية المعروضة في وثائق الجماع فالحقيقة أن الخشية تبقى قائمة بعد تجربة الأخوان المسلمين في مصر وما نجم عن استلامها لنواصي الحكم واستيلاءها على كافة المناصب العليا للدولة من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشورى، كذلك عجزها عن تجاوز الأزمات الاقتصادية والسياسية، وأوقعت المجتمع المصري بمواجهة حادة ما زالت فصولها مستمرة وقائمة اليوم بعد قيام المجلس العسكري بإجراءات حاسمة سريعة أسقطت حكم الأخوان ونالت تأييدا عربيا ودوليا واسعا. لذلك تكبر المخاوف من سيطرة الأخوان خاصة بعد الانتقادات الواسعة للجماعة بسعيها السيطرة على التكتلات الرئيسة للمعارضة وفرض رأيها على خياراتها وتوجهاتها. عملت المعارضة السورية جاهدة لإدخال تنوع وتعدد شامل على ممثليها داخل مؤسساتها بما فيهم الاخوان. بما يعطي انطباعا بتوجهاتها الوطنية وبعدها عن الاقصاء أو تهميش أي مكون من مكونات السوريين، وسعيها لنشر بذور الوئام الوطني واستعدادها للمصالحة الوطنية وإعادة السلم الأهلي وتحقيق العدالة الانتقالية بعيدا عن الانتقام والثأر.

الهوامش والمراجع والمصادر:

1- (الحرية بالنسبة لحزب البعث العربي الاشتراكي كانت تعني أولا التحرر الكامل السياسي والاقتصادي من شتى أشكال السيطرة الاستعمارية) أحمد ضرغام - محمد محفوظ: دراسات في الفلسفة السياسية: صفحة 168 دار المعرف 1984

2- إن تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي في قيادة الدولة والمجتمع وبناء الديمقراطية الشعبية التي بدأت عام 1963 قي القطر العربي السوري وما تزال مستمرة إلى الآن تقدم تجربة رائدة في محاولة حل مسألة إشكالية الديمقراطية ليس على الصعيد النظري وحسب وإنما في وجه المؤامرة الامبريالية الكبرى التي انبثقت عن اتفاقيات كامب ديفيد لتصفية النضال العربي وحركة التحرر العربية، وتحوله إلى ركيزة لهذا النضال ولحركة التحرر العربية يؤكد الدور الحاسم الذي تلعبه تجربة بناء الديمقراطية الشعبية في القطر العربي السوري. المصدر السابق صفحة 99.

3- د عزيز العظمة: العلمانية من منظور مختلف: مركز دراسات الوحدة العربية بيروت: الطبعة الأولى: كانون الأول يناير 1992. صفحة 143. إن اقتباس ذلك المصطلح من الدكتور عزيز العظمة وتوظيفه في السياق هو اقتباس لغوي وجدنا أنه ينطبق كليا أو جزئيا على ما ساد من أنظمة في المنطقة العربية.

4- المصدر السابق صفحة 145

5- المصدر السابق صفحة 294

6- هذا الفهم مقتبس من كتاب: العقد الاجتماعي: مبادئ الحقوق السياسية: جان جاك روسو: الصادر عن الأونسكو ترجمة: عادل زعيتر

7- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

8- الدكتور يوسف القرضاوي الموقع الرسمي.

9- المصدر السابق.

10- العلمانية من منظور مختلف: عزيز العظمة: صفحة 19

11- المصدر السابق صفحة 18

12- أصدرت جماعة الإخوان المسلمين في سوريا يوم 25 مارس/آذار الجاري وثيقة سمتها "عهد وميثاق" واعتبرتها "أساساً لعقد اجتماعي جديد، يؤسس لعلاقة وطنية معاصرة وآمنة بين مكونات المجتمع السوري"، وتلتزم فيها بالعمل من أجل أن تكون سوريا المستقبل دولة مدنية حديثة قائمة على التوافق وعلى دستور مدني تضعه جمعية تأسيسية منتخبة. وفي ما يلي نص الوثيقة:

عهد وميثاق من جماعة الإخوان المسلمين في سوريا

بسم الله الرحمن الرحيم

من أجل وطن حر، وحياة حرة كريمة لكل مواطن. وفي هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ سوريا، حيث يولد الفجر من رحم المعاناة والألم، على يد أبناء سوريا الأبطال، رجالا ونساء، شباباً وأطفالاً وشيوخاً، في ثورة وطنية عامة، يشارك فيها شعبنا بكلّ مكوّناته، من أجل

السوريين جميعاً. فإننا في جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، منطلقين من مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، القائمة على الحرية والعدل والتسامح والانفتاح. نتقدّم بهذا العهد والميثاق إلى أبناء شعبنا جميعاً، ملتزمين به نصاً وروحاً، عهداً يصون الحقوق، وميثاقاً يبدد المخاوف، ويبعث على الطمأنينة والثقة والرضا.

يمثل هذا العهد والميثاق رؤية وطنية، وقواسم مشتركة، تتبناها جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، وتتقدم بها أساساً لعقد اجتماعي جديد، يؤسّس لعلاقة وطنية معاصرة وآمنة بين مكوّنات المجتمع السوري بكل أطيافه الدينية والمذهبية والعرقية وتياراته الفكرية والسياسية.

يلتزم الإخوان المسلمون بالعمل على أن تكون سوريا المستقبل:

1- دولة مدنية حديثة، تقوم على دستور مدني، منبثق عن إرادة أبناء الشعب السوري، قائم على توافقية وطنية، تضعه جمعية تأسيسية منتخَبة انتخاباً حراً نـزيها، يحمي الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، من أيّ تعسّف أو تجاوز، ويضمن التمثيل العادل لكلّ مكوّنات المجتمع.

2- دولة ديمقراطية تعددية تداولية، وفق أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني الحديث، ذات نظام حكم جمهوري نيابي، يختار فيها الشعب من يمثله ومن يحكمه عبر صناديق الاقتراع، في انتخاباتٍ حرة نـزيهة شفافة.

3- دولة مواطنة ومساواة، يتساوى فيها المواطنون جميعاً، على اختلاف أعراقهم وأديانهم ومذاهبهم واتجاهاتهم، تقوم على مبدأ المواطنة التي هي مناط الحقوق والواجبات، يحقّ لأيّ مواطنٍ فيها الوصول إلى أعلى المناصب، استناداً إلى قاعدتي الانتخاب أو الكفاءة. كما يتساوى فيها الرجال والنساء، في الكرامة الإنسانية، والأهلية، وتتمتع فيها المرأة بحقوقها الكاملة.

4- دولة تلتزم بحقوق الإنسان -كما أقرّها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية- من الكرامة والمساواة، وحرية التفكير والتعبير، وحرية الاعتقاد والعبادة، وحرية الإعلام، والمشاركة السياسية، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الاحتياجات الأساسية للعيش الكريم. لا يضامُ فيها مواطن في عقيدته ولا في عبادته، ولا يضيّقُ عليه في خاصّ أو عامّ من أمره.. دولة ترفضُ التمييز، وتمنعُ التعذيب وتجرّمه.

5- دولة تقوم على الحوار والمشاركة، لا الاستئثار والإقصاء والمغالبة، يتشاركُ جميع أبنائها على قدم المساواة في بنائها وحمايتها، والتمتّع بثروتها وخيراتها، ويلتزمون باحترام حقوق سائر مكوناتها العرقية والدينية والمذهبية، وخصوصية هذه المكوّنات، بكل أبعادها الحضارية والثقافية والاجتماعية، وبحقّ التعبير عن هذه الخصوصية، معتبرين هذا التنوع عاملَ إثراء، وامتداداً لتاريخ طويل من العيش المشترك، في إطار من التسامح الإنساني الكريم.

6- دولة يكون فيها الشعب سيد نفسه، وصاحب قراره، يختار طريقه، ويقرّر مستقبله، دون وصاية من حاكم مستبدّ، أو حزب واحد، أو مجموعة متسلطة.

7- دولة تحترم المؤسسات، وتقوم على فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، يكونُ المسؤولون فيها في خدمة الشعب. وتكون صلاحياتهم وآليات محاسبتهم محدّدةً في

الدستور. وتكون القوات المسلحة وأجهزة الأمن فيها لحماية الوطن والشعب، وليس لحماية سلطة أو نظام، ولا تتدخّل في التنافس السياسيّ بين الأحزاب والقوى الوطنية.

8- دولة تنبذ الإرهاب وتحاربه، وتحترم العهود والمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتكون عاملَ أمن واستقرار، في محيطها الإقليمي والدوليّ. وتقيم أفضل العلاقات النديّة مع أشقائها، وفي مقدمتهم الجارة لبنان، التي عاني شعبها -كما عاني الشعب السوريّ- من ويلات نظام الفساد والاستبداد، وتعمل على تحقيق مصالح شعبها الإستراتيجية، وعلى استرجاع أرضها المحتلة، بكافة الوسائل المشروعة، وتدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيّ الشقيق.

9- دولة العدالة وسيادة القانون، لا مكان فيها للأحقاد، ولا مجال فيها لثأر أو انتقام.. حتى أولئك الذين تلوثت أيديهم بدماء الشعب، من أيّ فئة كانوا، فإنّ من حقهم الحصول على محاكمات عادلة، أمام القضاء النزيه الحرّ المستقل.

10- دولة تعاون وألفة ومحبة، بين أبناء الأسرة السورية الكبيرة، في ظلّ مصالحة وطنية شاملة. تسقطُ فيها كلّ الذرائع الزائفة، التي اعتمدها نظامُ الفساد والاستبداد، لتخويف أبناء الوطن الواحد بعضهم من بعض، لإطالة أمدِ حكمه، وإدامة تحكّمه برقاب الجميع.

هذه هي رؤيتنا وتطلعاتنا لغدنا المنشود، وهذا عهدُنا وميثاقُنا أمام الله، وأمام شعبنا، وأمام الناس أجمعين. رؤية نؤكّدها اليوم، بعد تاريخٍ حافل في العمل الوطنيّ لعدة عقود، منذ تأسيس الجماعة على يد الدكتور مصطفى السباعيّ رحمه الله عام 1945. كنا قد عرضنا ملامحها بوضوح وجلاء في ميثاق الشرف الوطنيّ عام 2001، وفي مشروعنا السياسيّ عام 2004، وفي الأوراق الرسمية المعتمدة من قِبَل الجماعة، بشأن مختلف القضايا المجتمعية والوطنية.

وهذه قلوبُنا مفتوحة، وأيدينا ممدودةٌ إلى جميع إخوتنا وشركائنا في وطننا الحبيب، ليأخذ مكانه اللائقَ بين المجتمعات الإنسانية المتحضّرة. (وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، واتقوا الله إنّ الله شديد العقاب).

25 آذار (مارس) 2012: المصدر: الجزيرة نت

خاتمة

خاتمة

سوريا الهم الأكبر

كل تصور عن سهولة المهمة وقصر الطريق دافع لليأس أو القنوط وكل نظرة واقعية ورؤية ثابتة استراتيجية للعمل فرديا كان أم جماعيا سبب لإصابة الغاية وتحقيق النتائج المأمولة. في قضايا كبرى كالثورة يستحيل التنبؤ بالمجريات وتحديد النهاية وبين البداية الصاخبة والمفاجئة والنهاية المأمولة مسار طويل ومعقد يصيب كثيرين بالكلل ولإرهاق وآخرين بالملل والتكاسل، لكنه بمواقع مركزية وجهات ساخنة وملتهبة يرفع من وتيرة الالتزام ويدفع نحو مزيد من العطاء والجهد والتضحية بالغالي والنفيس، ومع مرور الوقت وطول مدة المواجهة وتحول النضال من ساحات التظاهر إلى ميادين القتال تبدلت وجهات النظر وتخلى عدد غفير ممن بدأ الحراك ممن تخيلوا النتائج وفق منظومة أيديولوجية محددة وكأن الحدث مباراة رياضية ثابتة القواعد ومحددة الزمن والأدوات محدودة الاحتمالات مع ظن جازم بالانتصار، لكن في ذات الوقت نظر كثيرون نظرة واقعية ولم يتزعزع ايمانهم بالوطن والشعب وزادت قناعتهم رسوخا بمناهضة الاستبداد والفساد انضمت إلى الحراك أعداد وفيرة بعدما كشف الحدث بتجلياته الكبرى عن حقائق المأساة التي عانى منها الشعب ومستويات العنف المنظم والممنهج الذي قوبلت به المظاهرات السلمية مع وجود نية دفينة لتحول الصراع قبالة المواجهة الأهلية أو توجيهه ليبدو وكأنه لمحاربة التطرف والتشدد، وتغييب الأصل الذي قامت لأجله ملايين الناس بالثورة ألا وهو استرداد الحقوق وإعلاء راية الكرامة والحرية والعدالة. وإقامة نظام سياسي ديمقراطي منسجم مع الرؤية الوطنية.

الظاهرة الاجتماعية غير نمطية وغير مقوننة بطبيعتها، ويزداد أمرها تعقيدا في ظل الحروب والاضطرابات طويلة الأمد، والمجتمعات العربية عموما لم تعرف مرحلة طويلة من الاستقرار والتطور المضطرد كما هو حال المجتمعات الغربية،

لذلك تخرج الظاهرة الاجتماعية دائما متباينة عما هو معروف وسائد كما تكون صعبة الفهم والتحليل.

ما يحدث في المجريات اليومية لمسارات الربيع العربي هو ردود أفعال صدامية تنتقل في بعض حالاتها من تطرف إلى آخر، وسيكون من غير الموضوعي الحكم على ما يطفو على سطح الحدث العربي بأنه ظواهر اجتماعية متأصلة أو متجذرة في المجتمع، وتصنيف الناس قسمين دار حرب ودار سلام أو شق المجتمع طوليا بتصنيفات طارئة كإسلاميين وليبراليين في مواجهة حتمية، والحكم على النوايا وإصدار أحكام قاطعة بالتخوين أو معاداة الثورة ما يفترض التعامل مع تلك الظواهر بترو ودأب للوصول بالمجتمع نحو الأفضل الممكن.

لقد كان من الأخطاء الشائعة في كل الثورات عبر التاريخ تسرع البعض، وسعي البعض الآخر لجني الثمار مبكرا، وحاول آخرون الاستئثار بخيرات الوطن وإخضاعه لإدارة نمطية محددة وإرغام الأكثرية على الولاء والخضوع واستغلال ظرف الثورة الطارئ والفرحة الغامرة بالتخلص من الاستبداد كسبب للهيمنة والبطش بالطرف المخالف أو الجهات الثورية ذات الخلفيات الأيديولوجية المتباينة مع توجهات ومرجعيات أصحاب القوة والسلطة الجدد، فيتحول رفاق الدرب إلى أعداء وانتقلت البندقية من كتف لأخر متجاهلة أن الوطن للجميع، وما قامت الثورات إلا لإعادته للجميع والحفاظ عليه. لقد كانت الجمهورية لإسلامية الإيرانية نموذجا ساطعا لهكذا توصيف ويخشى كثيرون تكراره في بلدان عربية، لكن كما بيّنا وشرحنا في ثنايا وتضاعيف فصولنا السابقة لم يعد ذلك ممكن فالبحيرة التي صنعت وصممت لتوالد الاستبداد والعنصرية والفساد في المنطقة العربية جفت تماما وأطيح بها ولم يعد بالإمكان تكرار شرط تفشي الدكتاتورية وتضخمها لتبتلع الوطن وتخضع الشعب كما سبق لها وفعلت وكررت فعلتها في أيما بلد عربي.

الثورة فعل شعبي صرف لكنه في كل مراحله مجبر على التأثر بالمعطيات الخارجية، وكلما تعاظمت التدخلات الخارجية المضادة لها تعاظم اعتماد الثورة على الدعم الخارجي بكافة أشكاله وأنواعه، ما يزيد الارباك ويفضي إلى فرض أجندات اقليمية ودولية على الإرادة الوطنية، ولقد حدث ذلك أكثر من مرة لدرجة كان للتدخل الخارجي الدور الحاسم في ترجيح الموازين وتغليب طرف على الأخر، هذه

الإشكالية ستظل قائمة ولا سبيل للانفكاك منها، فطبيعة النظام العالمي اليوم تسمح بفرض الإرادات الخارجية وتغليبها على الإرادة الوطنية، ولا يعد الإقرار بوجود تلك الوضعية الدولية الموافقة عليها أو الانصياع لها لكنه اقرار بالواقع وتفهم للمجريات بعيدا عن المثالية أو التطرف في اعتبار مفهوم الوطنية شعار لاستعداء الخارج والانفصال عنه. وبالنظر للوضع السوري المعقد والمفتوح على تجليات عديدة ليس من السهل تبيانها أو التأكد من احتمالات التطورات القادمة لشدة التدخلات الخارجية لأسباب جيوسياسية وصراع أجندات وقوى اقليمية دينية وطائفية نعرض لنقاط قد يساهم السعي للوفاء بها تجاوز المؤثرات الخارجية العنيفة.

1- لم يطلب السوريون تدخلا من دول الجوار لكن الولاءات السياسية والطائفية دفعت أنظمة وأحزاب ودول للاشتباك المباشر مع الثوار السوريين بهدف حماية النظام، ولمنع تمدد الصراع إلى بلدانها وعلى تلك البلدان النظر للمصلحة العامة لكافة السوريين وتغليب حفظ أمن وسلامة سوريا شعبا وأرضا على مصالحها الضيقة الخاصة.

2- إن العمل على تقصير زمن الأزمة السورية عبر تحقيق تطلعات الشعب السوري نحو الحرية والعدالة ودولة الحق والقانون هو الحل الأمثل لمنع انتقال الأحداث وتمدد الأزمات والتحريض على صراع طائفي مقيت لن يقف عند الحدود السورية بل سينتقل منها إلى دول الجوار مؤذنا بانفلات أمني مريع لن يكون من السهل التحكم به والسيطرة عليه.

3- إن انتصار الشعب السوري وإنهاء حالة الاستبداد والطغيان وتحقيق العدالة ضمان أكيد لتخفيف حالة التجاذبات الخارجية وإنهاء الاصطفافات البعيدة عن الموضوعية والحكمة.

4- لا ضمانات حقيقية تقدمها دول العالم الكبرى لمنع انتقال الصراع بل والحرب الدائرة في سوريا ولا تمتلك الهيئات والمنظمات العالمية والإقليمية أفقا واضحا أو خارطة طريق تخرج سوريا والمنطقة من النفق المظلم وعليه فإن العمل الحقيقي الصادق والجاد لوضع خارطة طريق لسوريا تعطي كل ذي حق حقه ستكون بمثابة الحد الصارم الذي سيكفل حصر الصراع بل والوصول به إلى النهاية.

بعد سنتين من الثورة تقريبا برزت مخاوف مستقبلية وأحيانا وجودية لـبعض الطوائف نتيجة لتنامي التوجهات الإسلامية الجهادية وطغيان الشعارات الدينية على الحراك السلمي وعلى التوجهات السياسية (سيدنا محمد قائدنا للأبد)، (الشعب يريد خلافة إسلامية) ويشكل ذلك تحديا لمنطلقات الثورة السورية وهي ظاهرة مستجدة ساهمت في وجودها سياسات النظام الطائفية وغلواؤه المتطرف والعنيف.

كذلك أوجد تنوع التشكيلات والمجموعات المسلحة وانخراط غير السوريين من المجاهدين العرب والأجانب فوضى مسلحة مازالت مضبوطة ومسيطر عليها يخشى من تحولها لتمرد مسلح بعد زوال السلطة الحالية.

ويبرز أيضا هنا تساؤل محق عن رغبة بعض الكورد السوريين في إقامة دولتهم الكوردية التاريخية التي تشكل الأراضي السورية جزءا منها، لقد دأب زعماء الأحزاب الكوردية الكبرى كالبارتي على تأكيد حرصهم على الحقوق القومية والثقافية والسياسية الكاملة للشعب الكوردي السوري وذلك ضمن سوريا الموحدة جغرافيا وسياسيا، ويعتبر ذلك الموقف معبرا عن الرأي العام الكوردي السوري رغم ما يشوبه من تطلعات متصاعدة وإجراءات عملية على الأرض لإقامة فيدرالية أو تحقيق أمنيات قومية لا تتوافق مع التوجهات العامة للثورة السورية كما لا تنسجم مع الأجواء الدولية والإقليمية.

ونطرح هنا نقاطا عدة نتصور بأنها مهمة في السياق:

1- إن إقامة دولة القانون والحق والمواطنة التي تسودها العدالة والكرامة والمساواة وتنظمها الديمقراطية تجعل مواطنيها وأبنائها ملتزمين بانتمائهم الوطني وحبهم للدولة التي ينتمون إليها سياسيا. فالمشاركة السياسية والاقتصادية الفاعلة والعادلة تبعد الرغبات الانعزالية أو الانفصالية

2- التنمية الاقتصادية والبشرية وترقية الموارد الطبيعية والبشرية وتحقيق مستويات متقدمة من العيش الكريم وتأمين متطلبات الحياة والعمل وحقوق الإقامة والتنقل والتعليم والضمان الاجتماعي والصحي هي مؤشرات ومؤثرات قوية للحفاظ على الوحدة والانتماء

3- الحفاظ وحماية الحقوق الدينية والثقافية والاجتماعية والقومية لكل فئات وأطياف السوريين واحدة من أهم ركائز الوحدة الطوعية

4- الدولة القوية والمنيعة بسياساتها وحكومتها وجيشها وأمنها تزيح الأفكار والرغبات الانفصالية وتدعم الوحدة والتعاون

5- تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحات الوطنية وسيلة ناجعة وأساسية لنبذ الخلافات وإزالة الاحتقان وتبريد الأحقاد

6- النظام السياسي الديمقراطي والتعددية يؤمنان التشاركية الكاملة والتناوب على الحكم والتداول السلمي للسلطة، ويعطي التمثيل العادل والمنصف لكافة أطياف وفئات الشعب ركيزة ودعامة صارمة للحفاظ على الوحدة والتماسك السياسي والاجتماعي. ويمنع تكرار غلبة فئة على أخرى أو انفراد فئة دون سواها بالحكم.

7- إن التنوع الطائفي والإثني والثقافي والاجتماعي هو عنصر اغناء وقوة للحضارة والتاريخ السوري، وما التفكير بإخضاع وتغيير المختلف قسريا إلا ضرب من ضروب تهديم الوحدة الوطنية، وما سعي جماعة سياسية أو فكرية أو دينية الاستئثار بالقرار والثروة دون سواها، واغتصاب حقوق الأكثرية إلا أمر من أمور الافساد والطغيان الذي جاءت الثورات لتغييره وإنهائه.

8- نشر المبادئ والقيم السامية للإسلام كدين وسطي، ابتدأ بمكارم الأخلاق وانتهى بالعدل والتوحيد والرحمة والاعتراف البين الواضح بحقوق أبناء الديانات الأخرى واشتراكهم الأصيل بل وأسبقيتهم فوق تراب الوطن، وتجنب النظريات التكفيرية والحركات السياسية الرافضة لفكرة الوطن والمناهضة للمواطنة، وإحياء الحوار والتواصل والاستفادة من التجارب السابقة للدول المجاورة في تجاوز الفكر التكفيري واحتواء الجماعات المتطرفة.

9- حماية سوريا تعني حماية الوطن والشعب والتاريخ والحضارة، أقليات وأكثرية، ولا تعني بحال من الأحوال رفع شعار القتل مقابل الحكم، إن مسؤولية الحماية أمر شامل لا يستثني فئة أو طرف تحت أي ظرف أو اعتبار، وادعاء حماية فريق بقتل فريق أخر كذب على الحقيقة وافتراء على الوطن، إن تجنب قتل المدنيين مسؤولية قانونية وإنسانية يجب الالتزام بها من قبل الثوار بعدما فرط النظام بها وعتى كثيرا في قتل المدنيين.

إن الاستقلال السياسي الوطني الكامل في ظل المعـادلات الجيوستراتيجية العالمية وفي ظل ثورة الاتصالات وتنامي دور المجتمع الدولي عبر الأمـم المتحـدة ومجلس الأمن، يعد ضرب من ضروب الخيال، فحتى الدول العظمى مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية تجد نفسها مرغمة إلى حد كبير على الالتفات للنظام العالمي الجديد وعدم الانفراد بالقرار ولو على الأقل ضمن تحالفات دولية كبرى كحلف وارسو وحلف الناتو ومجموعات دولية أخرى كالاتحاد الأوروبي، كذلك هو الحال لدى معظم دول العالم التي تتطلع لدور أكبر للمنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي وعلى الصعيد العربي نلحظ رغبة لدى الأنظمة العربية لاتخاذ قرارات تحت مظلة جامعة الدول العربية، أو مظلة مجلس التعاون الخليجي وغيرها من التكتلات الإقليمية والدولية. نحن ندرك أن الدول بمشاركتها بمنظمات إقليمية أو دولية تضع نصب عينها في المقام الأول مصالحها الوطنية والقومية، وتبحث عن الدعم لمشاريعها الداخلية والخارجية، لكنها تسعى في ذات الوقت لتجنب الصدام مع بقية دول العالم قدر الإمكان. وفي المحصلة نؤكد أن الدول الكبرى لا تنتظر قرارا دوليا إذا ما أرادت التدخل في أي مكان لتحقيق مصالحها القومية ما يعني بأن القوة باتت منطق التحرك الدولي وما الأخذ والجذب في مجلس الأمن تجاه القضية السورية إلا دليل على تراجع أهمية حقوق الإنسان وقيم الحرية والديمقراطية في ميزان التعامل الدولي، وما الانحياز الكامل والأعمى لروسيا والصين وإيران وتبني رواية النظام الكاملة دون قيد أو شرط والتفرغ المطلق لدعمه عسكريا وسياسيا واقتصاديا إلا دليل على ضياع قضية الإنسان وارتفاع صوت المصالح على ما سواها.

تلك المقدمة كانت ضرورية لندرك الإمكانات الحقيقية لفكرة الاستقلال السياسي لسوريا الغد والمستقبل التي تحقق لأبنائها العدالة والمساواة والتقدم والاستقرار الحقيقي والمشاركة الفاعلة.

إذن نحن نبحث عن منطقة ثابتة وقاعدة مستقرة تؤمن التوازن بين استقلالية وسيادة القرار الوطني والانخراط الطبيعي مع مؤسسات المجتمع الدولي.

السوريون يستطيعون تجنب مخاطر التأثيرات الدولية الإقليمية التي تحكمت ببلدان أخرى

أ- الابتعاد عن بناء النظام السياسي وفق تقسيمات طائفية أو مناطقية.

ب- إقامة دولة الديمقراطية والعدالة والمواطنة التي تحفظ الحقوق وتحمي الجميع وتمنع تكرار استغلال فئة لنفوذها العسكري والسياسي لإخضاع بقية السوريين والسيطرة على مقدرات الوطن

ج- التماسك والالتفاف حول المؤسسات السياسية والمدنية الوطنية وعدم الخضوع مباشرة للإملاءات الدولية والإقليمية. وتغليب المصلحة الوطنية عند رسم السياسة الخارجية.

ختاما فإن التحليل النظري مهما بلغ من الدقة والموضوعية والإلمام يظل قاصرا عن إدراك الواقع خاصة في ظل تعقيدات وتداخلات متشابكة حول حدث سياسي واجتماعي ضخم كالثورات العربية، وإننا نسعى قدر المستطاع لوضع أساس نظري متماسك عله يكون عنصرا من عناصر البناء السليم. وعسى أن ندرك الوقت الذي نرى فيه الشعوب العربية مستقرة آمنة تنعم بالاستقلال والسيادة وتحظى بالديمقراطية وحكم القانون وتنعم بالعيش الكريم والرفاه والعدل والمساواة.